المجلس

مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

العدد الخامس، جانفي 2025

في جلسة عامة ممتازة
رئيس الجمهورية يؤدّي اليمين
ويتوجّه بخطاب الى الشعب

اهتمام رئاسي متواصل
بالعمل البرلماني
وتأكيد التناغم بين الوظيفتين
التشريعية والتنفيذية

مجلس نواب الشعب
يفتتح الدورة النيابية العادية الثالثة

النظر في مشروع ميزانية الدولة
ومشروع قانون المالية لسنة 2025

حضور فاعل في اجتماعات الاتحادات
والمنظمات البرلمانية العربية
والإقليمية والدولية

المجلس
مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

المحتوى

- **تقديم** 2
- **في جلسة عامة ممتازة لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم :**
رئيس الجمهورية يؤدّي اليمين الدستورية ويتوجّه بخطاب الى الشعب 3
- **خلال جلسة عامة في دورة استثنائية :**
مجلس نواب الشعب يصادق على مقترح قانون أساسي لتنقيح بعض أحكام القانون الأساسي المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء 7
- **افتتاح الدورة العادية الثالثة** 9
  - رئيس مجلس نواب الشعب يؤكّد ضرورة التقييم والاستشراف ومواصلة اعتماد المنهج التشاركي 9
  - التركيبة الجديدة لمكتب مجلس نواب الشعب 12
  - التركيبة الجديدة للّجان القارّة 13
- **النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2025**
  - لجنتا المالية والميزانية بالمجلسين تعدّان التقرير الموحّد 16
  - الجلسة العامة المشتركة المخصّصة للنّظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 16
    - رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح المداولات: وحدة مؤسّسات الدولة وتعاونها خدمة للمصلحة الوطنية 16
    - رئيس الحكومة: تكريس سيادة القانون والسهر على ضمان حقوق كلّ المواطنين 18
  - النّقاش العام حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي 20
  - مناقشة المهمّات والمهمّات الخاصة 21
  - النّظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025 37
- **اهتمام رئاسي متواصل بالعمل البرلماني وتأكيد التناغم بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية** 42
- **نشاط الهياكل :**
  - مكتب مجلس نواب الشعب : إحكام تنظيم العمل النيابي وحسن الاستعداد لضمان النّجاح 43
  - اجتماع ندوة الرؤساء : تأكيد روح الانسجام والاحترام المتبادل 44
  - اللّجان تنظر في المبادرات التشريعيّة المعروضة عليها 45
- **العمل التشريعي :**
  - مجلس نواب الشعب يصادق على عدد من مشاريع القوانين 50
- **العمل الرقابي :**
  - النواب يتقدمون بمجموعة من الأسئلة الكتابية إلى أعضاء الحكومة 53
- **الديبلوماسية البرلمانية :**
  - استقبال وفود برلمانية وحكومية وشخصيات ديبلوماسية في رحاب مجلس نواب الشعب 54
  - مجلس نواب الشعب يواصل حضوره الفاعل في اجتماعات الاتّحادات والمنظّمات البرلمانية العربية والإقليمية والدولية 60
- **الأكاديمية البرلمانية :**
  - مجلس نواب الشعب ينظّم يومين دراسيين حول مشروعي قانونين 65

تقديم

يتواصل إصدار مجلّة " المجلس " في مواكبة مسترسلة للنشاط البرلماني في مختلف أوجهه، وبتطوّراته على امتداد كامل السنة. ويأتي هذا العدد الخامس متنوّعا من حيث المحتويات والأركان في تناسق مع الأحداث والمحطّات التي ميّزت العمل البرلماني من سبتمبر الى ديسمبر 2024، وهي فترة شهدت مواعيد هامة مثّلت علامات مضيئة للمؤسّسة البرلمانية بالنّظر إلى ما رافقها من نجاح.

وقد جاءت في صدارة هذه المحطّات البرلمانية، الجلسة العامة الممتازة التي احتضنها قصر باردو، وأدّى خلالها رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيّد اليمين الدستوريّة وتوجّه بخطاب الى الشعب، وذلك بعد فوزه بعهدة رئاسية ثانية في انتخابات أكتوبر 2024 التي منحه الشعب عبرها ثقته مجدّدا لمواصلة مسار البناء والعمل الإصلاحي الذي رسمه لهذا الوطن. وكانت هذه الجلسة الممتازة التي انعقدت بحضور أعضاء مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم مجتمعين معا لأول مرّة مصدر فخر واعتزاز للوظيفة التشريعية التي اكتملت بانطلاق عمل الغرفة الثانية المكوّنة للبرلمان.

ويزداد اعتزاز مجلس نواب الشعب عبر استحضار العمل التاريخي الذي قامت به مجموعة من النواب وقدّمت مبادرة تشريعية تتعلّق بتنقيح القانون الانتخابي، استوجب عقد دورة برلمانية استثنائية خلال العطلة البرلمانية لعرض مقترح القانون والمصادقة عليه بإجماع النواب لينقذ مسار الانتخابات الرئاسية ويسهم في توفير الظروف الملائمة لإنجاح هذا الاستحقاق الانتخابي.

ومن جهتها كانت الجلسة الافتتاحية للدورة العادية في بداية شهر أكتوبر مناسبة جديدة لتأكيد ما يحدو النواب من عزم ثابت على مواصلة أداء الواجب، ومؤازرة المجهودات الوطنية لاستكمال الإصلاحات واستشراف المستقبل على أساس التعاون المثمر مع الوظيفة التنفيذية، فضلا عن المساهمة في رفع التحديات ، وإحياء ثقافة العمل والمثابرة والاجتهاد لما فيه نفع للوطن.

وتواصل العمل النيابي بكلّ ثبات وعزم جماعي على تحقيق النجاح والاستجابة لانتظارات الشعب. وتجسّم هذا المطمح قولا وفعلا خلال الفترة من 17 أكتوبر الى 09 ديسمبر 2024 التي تميّزت بالنّظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2025 في إطار جلسات عامة مشتركة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم التأمت بصفة مسترسلة من 8 نوفمبر 2024 الى 09 ديسمبر 2024. وجرت هذه التجربة الأولى من نوعها في كنف التشاركية ووفق مقتضيات الدستور وأحكام القانون الأساسي للميزانية، والمرسوم المتعلّق بتنظيم العلاقات بين المجلسين، وأفضت الى انتهاء هذه المهمّة التشريعية في آجالها الدستورية.

ولقد اتّسمت مختلف المحطّات سالفة الذّكر بحوار بنّاء ساهم فيه كلّ النواب وعبّروا عن وعيهم بدقّة المرحلة وبجسامة التحدّيات وبالدّور الذي يجب أن تضطلع به الوظيفة التشريعية في إطار من التّعاون المثمر مع الوظيفة التنفيذية خدمة للمصلحة العليا للوطن. كما تجسّم هذا الوعي عبر المصادقة على عدد من مشاريع القوانين وكذلك عبر العمل الرّقابي الذي اتّسم بتوجيه أسئلة كتابية تمحورت حول مواضيع وإشكاليات ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي في تماه مع دور النائب في نقل تطلّعات المواطن ومشاغله.

ولا بدّ من التنويه في هذا المجال بما يحظى به العمل البرلماني في كلّ تجلّياته من اهتمام رئاسي متواصل تجسّم عبر لقاءات متعدّدة لرئيس مجلس نواب الشعب مع رئيس الجمهورية، الذي ثمّن مجهودات أعضاء الغرفتين مؤكّدا التناغم بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

كلّ هذه الجوانب تجد صداها في مجلة " المجلس " التي تسلّط الضوء كذلك على النّشاط الخارجي الذي واصل المجلس عبره الحضور الفاعل والنّشيط في مختلف الهياكل والمنظّمات البرلمانية العربية والإقليمية والدّولية، مبرزا مواقف تونس الثّابتة والمبدئية من مجمل القضايا وفي مقدّمتها قضيّة الشعب الفلسطيني العادلة. إلى جانب مواصلة الدّيبلوماسية البرلمانية الإضطلاع بدورها في تعزيز علاقات تونس وتعاونها الدّولي وذلك من خلال استقبالات وفود وشخصيات برلمانية وحكومية من بلدان شقيقة وصديقة في رحاب المجلس.

وتميّز الجانب الاكاديمي من جهته بمواصلة تنظيم أيّام دراسية حول عدد من مشاريع القوانين لتعميق النّظر فيها قبل عرضها على الجلسة العامة والتّحاور بشأنها مع الخبراء والمختصّين وإطارات الوزارات المعنية.

وقد سعينا في هذا العدد الجديد إلى الوقوف عند مختلف هذه الأنشطة بما فيها من تنوّع، وأثريناه بالتركيبة الجديدة لمكتب مجلس نواب الشعب ولجانه القارة ، حتى تبقى المجلّة وثيقة مرجعية لعمل المؤسّسة البرلمانية.

في جلسة عامة ممتازة لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم :

رئيس الجمهورية يؤدّي اليمين الدستورية ويتوجّه بخطاب الى الشعب

احتضن مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 21 أكتوبر 2024 جلسة عامة ممتازة لأداء اليمين الدستورية من قبل رئيس الجمهورية السيد قيس سعيّد إثر انتخابه لولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم الأحد 6 أكتوبر 2024، وذلك عملا بأحكام الفصل 92 من الدستور الذي ينصّ على أن رئيس الجمهورية المنتخب يؤدّي اليمين أمام مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم مُجتمِعيْن، وكذلك وفقا لأحكام المرسوم عدد 1 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نوّاب الشّعب والمجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم.

وقد ترأس هذه الجلسة الممتازة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضرها بالخصوص السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، وكافة أعضاء المجلسين، والسيد كمال المدّوري رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة وعدد من الضيوف.

وافتتحت الجلسة بآيات بيّنات من الذكر الحكيم، ثم ألقى السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب الكلمة التالية:

بسم الله الرحمان الرحيم

سيادة رئيس الجمهورية

يشرّفني ويسعدني باسم كافة أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم أن أرحّب بكم في هذا الموكب المتميّز الذي يلتئم وفق تقاليد نظامنا الجمهوري وطبق أحكام الفصل الثاني والتسعين من دستور تونس الجديد، وبعد الإعلان النهائي عن نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت مطلع شهر أكتوبر الجاري، وأفضت إلى فوزكم فيها منذ دورها الأوّل.

كما يشرّفني أيضا أن أتوجّه بالتحيّة إلى السيد رئيس الحكومة والسيدات والسّادة أعضاء الحكومة، والسّادة أصحاب الفضيلة والقداسة والنيافة، ضيوفنا الكرام ممّن شرّفنا بالحضور.

واسمحوا لي في بداية هذه الجلسة الممتازة أن أتقدّم إليكم باسمي الخاص وباسم زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب والسيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وكافة أعضائه، بأصدق عبارات التهاني على نيلكم مجدّدا ثقة شعب تونس الأبيّ الذي انتخبكم لعهدة ثانية، مترجما بذلك تمسّكه بخيار الاستقرار، وعزمه الرّاسخ على مواصلة السّير في طريق البناء والإصلاح وفق التوجهات التي استجابت لنداءات الشعب وطموحاته.

> إيمان عميق بحجم المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس نواب الشعب التحديات والاستجابة للتطلّعات، في جوّ من الانسجام والوفاق.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أعبّر عن الشرف الأثيل الذي ينال الوظيفة التشريعية بغرفتها للالتقاء بكم في رحاب مجلس نواب الشعب.

سيادة رئيس الجمهورية

إنّ هذه اللحظات الفارقة التي نعيشها اليوم، هي أكبر مترجم لسلامة الخيارات المتّبعة وصوابها. وهي كذلك خير تتويج لمحطّات ناصعة مرّت بها بلادنا منذ إعلانكم القطع مع تردّي الأوضاع السياسية، وعزمكم السير بكل ثبات وحكمة وتبصّر على درب استعادة

> مجلس نواب الشعب على أتم الاستعداد للقيام بالواجب، وعلى العهد لمؤازرة المجهودات الوطنية لاستكمال الإصلاحات واستشراف المستقبل

هيبة الدولة وسيادتها. فانتهجتم مسارا تصحيحيا طبعته مراحل وعناوين بارزة وفق خارطة طريق مثّل فيها الاستفتاء على الدستور، والانتخابات البرلمانية عنوانا مشعّا لإيمانكم العميق بأنّ الشعب هو مصدر السّلطات وصاحب السّيادة. وتُوّج بالاستحقاق الانتخابي الرئاسي الذي مرّ، والحمد لله، بسلام وحقق المأمول ليجمعنا اليوم في هذا الموكب البهيج.

ولقد وجد هذا التمشّي صداه في ما تمّ التوصّل إليه عبر صناديق الاقتراع من خلال تجديد الثقة في شخصكم والتعبير الشعبي عن تأييد المناهج المتّبعة، وبرهن الشعب بذلك عن اصطفافه وراء خياراتكم وتوجّهاتكم، وعن وعيه بضرورة منحكم الثقة مجدّدا لمواصلة ما شرعتم فيه بثبات من أجل محاربة مظاهر الحيف والفساد والتصدّي لكل ما يعرقل تقدّم البلاد ولكل من يكيد لها ويعبث بقوت مواطنيها. فكان التصويت في الانتخابات لصالحكم، رسالة طمأنة للجميع وعنوان انطلاقة نحو مزيد البذل، وتعزيزا للمنجز لمواجهة التحدّيات وتحقيق طموحات التونسيين وترسيخ حقّهم في التوق نحو الأفضل والرقي والازدهار.

سيادة رئيس الجمهورية

تدخل تونس اليوم مرحلة جديدة من مسيرة البناء والتشييد وفق أسس ومبادئ دستور 25 جويلية 2022، مرحلة تقتضي مزيدا من تضافر الجهود والشعور بالمسؤولية المشتركة والاستجابة لنداء الواجب بهدف تحقيق ما نصبو إليه جميعا.

ولن يكون هذا المطمح بالأمر الهيّن على الوظيفة التشريعية التي برهنت منذ الوهلة الأولى عن إيمان عميق بحجم المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس نواب الشعب لمواجهة التحديات والاستجابة للتطلّعات، في جوّ من الانسجام والوفاق والاستعداد للقطع التام مع ما عرفته الفترات الماضية من سلبيات. ومن هذا المنطلق مثّل العمل على إرجاع الثقة في المؤسسة البرلمانية وزرع الطمأنينة في النفوس أوكد الأهداف التي سعينا الى تحقيقها. وحرصنا كذلك على إحياء ثقافة العمل لبناء حاضر شعبنا واستشراف مستقبل الأجيال القادمة والاسهام في إيجاد أرضية النّماء الاجتماعي والاقتصادي المنشود.

ولقد أظهر هذا المجلس النيابي جاهزيته لدعم خطوات إعادة البناء واستكمال مسار تونس الجديدة وبلوغ النجاح الذي يظلّ مطمحا للجميع يستوجب وضع اليد في اليد لخدمة الوطن وجعل مصلحته العليا فوق كلّ اعتبار.

ولا أدلّ على ذلك من المسؤولية التاريخية التي تحمّلها نواب الشعب عبر ما بادروا به لإنقاذ المسار الانتخابي الرئاسي ولتفادي مخاطر وانزلاقات كان يمكن أن تعرقله عبر استهداف مؤسّسات الدولة ومحاولات إرباكها. وسيبقى مجلس نواب الشعب دون ريب على أتمّ الاستعداد للقيام بالواجب، وعلى العهد لمؤازرة المجهودات الوطنية لاستكمال الإصلاحات واستشراف المستقبل على أساس التعاون المثمر مع الوظيفة التنفيذية ومعاضدتها وممارسة دوره التشريعي والرقابي في تماه مع طبيعة المرحلة ومع انتظارات الشعب. كما سيواصل مجلس نواب الشعب إسهامه في رفع التحديات من خلال تقديم المبادرات وطرح الرؤى والتصوّرات والمقترحات المرتبطة بمختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا يفوتني التأكيد بهذه المناسبة على أنّ اكتمال الوظيفة التشريعية بانطلاق عمل الغرفة الثانية، المجلس الوطني للجهات والأقاليم، يمثّل بدوره خطوة إيجابية على درب تنزيل مبادئ وأسس الدستور الجديد. وسيكون النظر في الميزانية من قبل المجلسين لأول مرة، إطارا لتجسيم مبادئ العمل المشترك وتنسيق الجهود في كنف التعاون والتكامل مع الوظيفة التنفيذية وخدمة المصلحة العامة، بما يمكّن من استرداد ثقة الشعب في العمل البرلماني ويبرهن على قدرة الوظيفة التشريعية على أداء الواجب المحمول عليها.

> مواصلة العمل بثبات من أجل محاربة مظاهر الفساد والتصدّي لكل ما يعرقل تقدّم البلاد ولكل من يكيد لها ويعبث بقوت مواطنيها

سيادة رئيس الجمهورية

إنّ المراحل التي قطعناها اليوم على درب بناء تونس الجديدة تبعث على الارتياح والتفاؤل، ولكنّها تدعو في نفس الوقت إلى مزيد اليقظة وتغذية روح البذل والعمل لدى الجميع مع الحثّ على الحفاظ على روح التوافق والانسجام، فضلا عن زرع ثقافة الأمل والايمان العميق بمستقبل زاهر لتونس.

ولن يكون ذلك بالأمر العسير على كل نواب الشعب الذين سيتصدّرون طليعة القوى العاملة على تحقيق هذه المبادئ السامية.

الدستور التونسي يضمن التعايش بين القطاعين العام والخاص على أساس العدل الاجتماعي،

وفي الختام أسال الله تعالى أن يمدّ سيادتكم بالعون والتوفيق، وأن يكتب لشعبنا في ضوء قيادتكم السديدة مزيدا من النجاح والتألّق، والله ولي التوفيق.

والآن يشرّفني أن أدعو سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيّد للتفضّل بأداء اليمين الدستورية عملا بأحكام الفصل 92 من الدستور.

وإثر ذلك تولى السيد قيس سعيّد رئيس الجمهورية أداء اليمين التالية : "أقسم بالله العظيم أن أحافظ على استقلال الوطن وسلامته وأن أحترم دستور الدّولة وتشريعها وأن أرعى مصالح الوطن رعاية كاملة."

ثم توجّه رئيس الجمهوريّة، بخطاب بيّن في بدايته أنّ الشعب التونسي قال كلمته بكلّ حرّية يوم 6 أكتوبر واحتكم لقناعته وضميره، داعيا إلى ضرورة الانطلاق في ثورة تشريعية تجسّم آمال الشعب، وبناء اقتصاد يرتكز على خلق الثروة، في ظلّ خيارات وطنيّة نابعة من إرادة الشعب، بما يتيح تحقيق ما كان يعدّ من المستحيل أو الأحلام.

وأكّد رئيس الجمهورية أنّه لا مكان في الوطن لمن لا يعمل على تحقيق آمال الشعب وتحقيق مطالبه المشروعة. وشدّد في هذا الصدد على أنّ كلّ من يعطّل السّير الطّبيعي للمرافق العمومية ولدواليب الدّولة لن يبقى دون محاسبة، مضيفا أنّ أبواب الصلح الجزائي مع المعنيين به يمكن أن تفتح من جديد وأنّ "من سطا على أموال الشعب وسيقوم بإعادتها لا حاجة لأن يبقى سجينا أو فارّا.. أما من ارتأى طريقا أخرى فسيكون القضاء وحده هو الفيصل".

وتطرّق رئيس الجمهورية من جهة أخرى الى المحاولات الخفية أو الظاهرة التي سعت إلى إجهاض الثورة منذ 15 جانفي 2011 بعد إسقاط النظام، مبيّنا في هذا الصدد أنّ مطالب الشغل والحرّية والكرامة الوطنية تحوّلت إلى مطالب جهوية وقطاعية بهدف الإبقاء على المنظومة القديمة مع تغيير شكلي، حتى تظل البلاد محكومة من قبل من يريد البقاء وراء الستار لمزيد التنكيل بالشعب والتحكّم في مقدراته. كما ذكّر في ذات السياق بمؤامرة تمّ التخطيط لها يوم 9 أفريل 2012 عبر محاولة مجموعات مسلّحة قمع المتظاهرين حتى تضفي شرعيّة مزعومة، بالإضافة إلى تواتر العمليّات الإرهابيّة في تلك الفترة، ومنها ذبح الجنود في شهر رمضان وكذلك تفجير حافلة الأمن الرئاسي.

تونس انطلقت في ثورة تشريعية تجسد الآمال في بناء اقتصادي وطني يرتكز على خلق الثروة باختيارات وطنية نابعة من ارادة الشعب التونسي.

وأضاف رئيس الجمهورية أنّ النصوص القانونية كانت تصاغ في تلك الفترة على المقاس بحجّة التوافق، وأنّ الأصوات المنادية بحلّ البرلمان بدأت تعلو قبل ظهور جائحة كورونا التي حصدت الكثير من الأرواح، مشيرا إلى أنه لولا جهود الأطباء وتآزر التونسيين لكان عدد الضّحايا أكثر بكثير.

الشركات الأهلية تندرج ضمن الحلول التي يمكن أن تلبّي حاجيات التشغيل للعاطلين عن العمل،

كما تطرّق الى قرار تجميد أعمال مجلس نواب الشعب يوم

25 جويلية 2021 قائلا: "هذا القرار لم يكن يعلم به أحد، بل كان قرارا أملاه عليّ ضميري والأوضاع التي كانت تتفاقم يوما بعد يوم في الدّولة والمجتمع". ثم استعرض المحطات التي تبعت هذا الاجراء مبيّنا أنّه تمّ وضع دستور جديد بعد تنظيم استشارة وطنيّة كلّلت بالنجاح رغم كلّ محاولات المناوئين لإفشالها وتمّ انتخاب البرلمان وانتخاب المجلس الوطني للجهات والأقاليم ، معتبرا أنّ هذا العمل لم يكن بالهيّن، حيث كانت فلول المنظومة التي بقيت منتشرة في عديد المؤسسات تعمل على إفشاله، فضلا عن الخيانات ومحاولات تأجيج الأوضاع بكل السبل.

وبيّن رئيس الجمهورية أنّ إرساء العديد من المؤسسات بعد حلّ البرلمان لم يكن متأخرّا بل كان متأنيّا حفاظا على استمرارية الدّولة والسّلم الاجتماعي، مشدّدا على أنه قد تأتي لحظة المكاشفة والمصارحة حتى يعلم الجميع بما كان يرتّب له في الدّاخل والخارج على حدّ سواء، في محاولة لإدخال تونس في أتون اقتتال داخلي وتقسيمها إلى مجموعة مقاطعات. وأشار إلى أن نواب الشعب "أسقطوا مخططات كان عملاء الصهيونية العالمية وأعضاء الماسونية قد رسموها وحددوها بهدف تحقيقها".

طريق جديدة امام العاطلين عن العمل وخاصة الشباب وغيرهم من الفئات

كما شدّد على أنّه لا مكان للخونة والعملاء ولمن يرتمي في أحضان دوائر الاستعمار، وأنّ الشعب التونسي آل على نفسه مواصلة حرب التحرير الوطني لتخليص البلاد من هذه الفلول ومواصلة مسيرة التحدّي والتّحرّر الوطني الكامل، مؤكدا في هذا الصدد أنه سيتم الحفاظ على المنشآت والمؤسسات الوطنية ولكن بعد تطهيرها من الفساد.

وأكّد رئيس الجمهورية أنه من أكبر هذه التّحديات التي سيتم العمل عليها دون هوادة، هو فتح طريق جديدة أمام العاطلين عن العمل وخاصّة الشباب الذّين هم ضحايا خيارات اقتصادية فاشلة، معتبرا أن الشركات الأهلية هي حلّ ويمكن استنباط حلول أخرى. وأبرز في هذا الصدد، ضرورة التّخلص من المفاهيم والمصطلحات البالية واستنباط مفاهيم أخرى جديدة تعود بالنّفع على العمّال، قائلا "إنّ من يبحث عن منوال التنمية فليعلم أن المنوال سيضعه الشّعب المفقّر" وشدّد رئيس الجمهورية من ناحية أخرى على ضرورة استعادة الدولة لدورها الاجتماعي كاملا غير منقوص مثلما استعاد الشعب التونسي سيادته، مضيفا أن الحقوق الاجتماعية من تعليم عمومي ونقل وصحة عمومية ومسكن وعمل لائق وأجر عادل مجز وتغطية اجتماعية، تمثّل تحديات يتعيّن على الدولة رفعها لأنها من حقوق الانسان الطبيعية. وأشار في نفس السياق الى أنّ الدور الاجتماعي للدولة لا يتعارض مع المبادرة الحرّة ولا يستهدفها مطلقا، كما أن الدستور التونسي يضمن التعايش بين القطاعين العام والخاص على أساس العدل الاجتماعي.

ضرورة استعادة الدولة لدورها الاجتماعي كاملا على غرار استعادة الشعب التونسي لسيادته،

كما بيّن أن مؤسسات التّرقيم تستند في تقييمها الى مؤشرات "اقتصاد الرّيع الذي لا ينتج الثروة، بل يجعل الأموال تتداول بين الأثرياء الذين يزدادون ثراء ويفاقم فقر الفقراء"، مضيفا في نفس الإطار أنه "من المفارقات أنّ نسب النّمو، تقوم على معطيات مغلوطة ومغشوشة، حيث كانت نسبة النّمو تتراوح في التسعينات وبعدها بين 3 و6 بالمائة ولو كانت حقيقية لما حصلت ثورة".

وأكّد رئيس الجمهوريّة في جانب آخر من خطابه حاجة تونس إلى ثورة ثقافية تقوم على تصوّر جديد للحياة داخل المجتمع، من اجل التّصدّي لكلّ أنواع الإنحرافات، مشدّدا على أن هذه الثورة يستبطنها المواطن ويسعى إلى تحقيقها في كلّ مجال، ومضيفا أنّها ثورة على المفاهيم البالية من أجل إرساء فكر جديد بدأت بوادره تظهر بعد انتخابات 2019 قبل أن تتحرك اللّوبيات لتجهضها وتزرع الإحباط. واعرب في ذات السياق عن يقينه في أنّ الشعب التونسي لن يحبط ومصرّ على العبور من الإحباط إلى البناء والتشييد. وشدّد على ضرورة التّصدّي لأي تدخّل في شؤون تونس الدّاخلية، وعلى أنّ الشعب التونسي هو من يقرّر ويختار، مؤكّدا أن بلادنا تتعامل مع شركائها وأصدقائها على أساس النّدية الكاملة والمصالح المشتركة.

تونس تقف دون حدود مع كل الشعوب المضطهدة وأوّلها الشعب الفلسطيني حتى يستعيد حقّه كاملا ويقيم دولته المستقلة

وتطرّق رئيس الجمهورية الى القضية الفلسطينية، مؤكّدا أنه لا وجود عند التونسيين لمصطلح التطبيع مع الكيان الصهيوني المغتصب المجرم، وأن كل من يتعامل معه يرتكب جريمة الخيانة العظمى للحق الفلسطيني، مؤكّدا أن تونس تقف دون حدود مع كل الشعوب المضطهدة وأوّلها الشعب الفلسطيني حتى يستعيد حقّه كاملا ويقيم دولته المستقلة على كل أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. كما تقف دون شروط مع الشعب اللبناني الشقيق. وبيّن أن التعاون مع الاشقاء والأصدقاء يقوم على أساس مصالحنا المشتركة وبندّية كاملة.

******

خلال جلسة عامة في دورة استثنائية :

مجلس نواب الشعب يصادق على مقترح قانون أساسي لتنقيح بعض أحكام القانون الأساسي المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء

عقد مجلس نواب الشعب يوم الجمعة 27 سبتمبر 2024 جلسة عامة في دورة استثنائية برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس، وذلك للنّظر في مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح بعض أحكام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء.

وكان مكتب مجلس نواب الشعب تداول خلال اجتماعه بتاريخ 23 سبتمبر 2024 في طلب عقد دورة استثنائية للنظر في مقترح هذا القانون الأساسي، والذي تمّ تقديمه من قبل مجموعة من النواب يفوق ثلث أعضاء المجلس المنصوص عليه بالفصل 71 من الدستور. ووافق على هذا الطلب وحدّد موعد هذه الدورة الاستثنائية، وفق احكام الفصل 77 من النظام الداخلي التي تنصّ على أنه "يمكن لمجلس نواب الشعب أن يجتمع خلال عطلته في دورة استثنائية بطلب من رئيس الجمهورية أو من ثلث أعضائه للنّظر في جدول أعمال محدد"

ويهدف مقترح القانون إلى تعديل نظام الطعون الانتخابية بإحالة الاختصاص من القضاء الاداري إلى القضاء العدلي ضمانا لوحدة الإطار القضائي الذي يتعهّد بالنّظر والبت في النزاعات الانتخابية، وتفاديا لسلبيات التوزيع الحالي على ثلاثة نظم قضائية مختلفة تبيّن أنه توزيع يفتقر إلى الجدوى وإلى النجاعة المطلوبتين.

وتعدّ هذه المبادرة خيارا انتهجته عديد القوانين المقارنة، كما أحدثت عديد الدول محاكم مختصة في النزاع الانتخابي باعتبار أنّ القانون الانتخابي يعدّ من أبرز الأدوات القانونية الضامنة لسلامة المناخ الانتخابي وحمايته من أي منزلقات أو مخاطر يمكن أن تطرأ في أي مرحلة من مراحل المسار الانتخابي.

كما أنّ ما تمّت معاينته من اختلافات في القرارات والمواقف المعلنة من طرف كل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمحكمة الادارية ينذر ببوادر لأزمات محتملة ولخطر داهم يهدّد المسار الانتخابي وإرباكه وإدخال البلاد في متاهات من شأنها أن تبعد عن انشغالات عامة الشعب وانتظاراته.

وأمام ما تمت ملاحظته من تصريحات خرقت مبدأ التزام القضاة بالحياد وتمسّكهم بواجب التحفظ، فضلا عن خطورتها وإيحائها بإمكانية اتخاذ قرارات مسبقة، في المستقبل، في اتجاه معيّن قبل التعهّد أصلا بأي قضية في الغرض، اكتسي مقترح هذا القانون صبغة الاستعجال.

وقد أوضح النواب المبادرون خلال تقديمهم لمقترح القانون أنّه يتنزل في إطار الوظيفة التشريعية وما أسند لها من صلاحيات طبق ما ينصّ عليه الدستور والنظام الداخلي. وبيّنوا أنّهم تقدّموا بهذه المبادرة التشريعية إثر ما تمّت معاينته من تصاعد لأزمة حادة بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمحكمة الإدارية، حيث أشاروا إلى أنّ ما صدر من تصريحات سياسية خطيرة تهدّد المسار الانتخابي والسلم الاجتماعي للدولة لعدد من قضاة المحكمة الإدارية وعدم التجريح لعدد من القضاة في أنفسهم في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية لسنة 2024 فيه مساس بمبدأ الحياد ونزاهة القاضي.

كما بيّنوا أنّ الاختصاصات التي تمّت إحالتها للقضاء العدلي في المادة الانتخابية بمقتضى مقترح القانون تبقى في إطار المنظومة القضائية. وأكّدوا أنّه لم يقع المساس بجوهر القانون الانتخابي، واقتصر التنقيح على تعديل نظام الطعون الانتخابية بإحالة الاختصاص من القضاء الاداري إلى القضاء العدلي. وأشاروا في هذا السياق إلى أنّ عديد القوانين المقارنة انتهجت هذا الخيار التشريعي، كما أنّ عددا من الدول قامت بإحداث محاكم مختصة في النزاع الانتخابي.

وأوضحوا أنّ تعهّد القضاء العدلي بالنزاع الانتخابي ليس ببدعة خاصة وأنّ النظر والفصل في النزاعات الانتخابية هو في الأصل من أنظار القضاء العدلي ولم يتمّ إحالته على أنظار القضاء الإداري إلا منذ سنة 2014 ،حيث تمّ إقراره في سياق شهد محاصصات حزبية ومصالح ضيّقة.

وأشار النواب المبادرون بمقترح القانون أنّ اختصاصات المحكمة الإدارية هي بالأساس النّظر في القرارات الإدارية والمسؤولية الإدارية وأنّ النزاع الانتخابي لا يدخل ضمن هذه الاختصاصات.

كما أوضحوا أن عرضهم لهذه المبادرة التشريعية في هذا التوقيت فرضه الواجب الوطني تجنبا لخطر داهم يهدّد وحدة الدولة وسلمها الاجتماعي خاصة بعد ما صدر من تصريحات في هذه الفترة من المسار الانتخابي.

وأكّد النواب المبادرون بمقترح القانون ضرورة تبنّي هذه المبادرة التشريعية وإقرارها لحماية المسار الانتخابي والنأي بالبلاد عن متاهات محتملة.

◆ عرض المقترح على الجلسة العامة والمصادقة عليه

وقد تواصل النقاش العام حول مقترح القانون على امتداد 3 ساعات و30 دقيقة، تدخّل أثناءها 45 نائبا، حيث تمّ التطرّق بالخصوص إلى المواضيع التالية :

- ضمان حقّ التقاضي للمترشحين للإنتخابات الرئاسية.
- اسناد اختصاص النّظر في النزاعات الانتخابية للمحكمة الإدارية استثناء تونسي.
- تنقيح القانون الإنتخابي إجراء وطني يهدف إلى ضمان وحدة الدولة وسلمها الاجتماعي.
- مجلس نواب الشعب له سلطة تقديرية في تحديد توقيت التدخّل والإصلاح طبقا لما يخوّله له الدستور.
- بعض التصريحات الصادرة عن بعض القضاة الإداريين خرقت واجب التحفّظ وهي بمثابة المواقف السياسية.
- إعلاء المصلحة العليا للوطن والعمل من أجل النهوض به.

وفي تفاعلها مع مداخلات النواب، بيّنت جهة المبادرة أن مكتب المجلس حرص على اتباع كل الإجراءات القانونية، بما في ذلك استشارة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمجلس الأعلى المؤقت للقضاء. وأكّدت أنّ مقتضيات الدستور والقانون الانتخابي والنظام الداخلي تخوّل للوظيفة التشريعية ممارسة صلاحيتها الدستورية في تنقيح القانون الانتخابي لا سيما وأنّ هذا التنقيح لا يمسّ من جوهره ولا يغيّر الرزنامة الانتخابية.

واعتبرت أنّ النصوص القانونية قابلة للتغيير حفاظا على سيادة الوطن وأنّ تنقيح القوانين صلاحية سيادية للمجلس تضمن القطع مع الفوضى بما يحول دون الزجّ بالبلاد في حالة فراغ وتنازع على مستوى الشرعية. وتابعت أنّ تنقيح القانون الانتخابي هو دعامة وحماية لمؤسسات الدولة من أيّ تنازع اختصاص، ويهدف إلى حماية المحكمة الإدارية وضمان نزاهتها والحيلولة دون محاولات توظيفها من قبل بعض الأطراف. وأضافت جهة المبادرة أنّ هذه الجلسة التاريخية تستجيب لتطلّعات الشعب في الأمن والاستقرار والقطع مع المراحل الانتقالية والصراعات السياسية والفوضى في ظل مؤامرات ممنهجة مصدرها قوى داخلية وخارجية تستهدف كل مؤسّسات الدولة قصد إرباكها وإدخال البلبلة في صفوفها.

ثم صادقت الجلسة العامة على مقترح هذا القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح بعض أحكام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامها برمّته، بـ 116نعم،8 إحتفاظ و12رفض.

◆رئيس مجلس نواب الشعب: المجلس سيواصل الدفاع عن مصلحة الوطن بكل ثقة في النفس

تقدّم السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب إثر المصادقة على مقترح القانون بالشكر إلى النواب الذين بادروا بتقديمه أمام ملاحظة وجود هيئتين ومؤسستين رسميتين تتنازعان الصلاحيات. وأضاف أنّه لم يقع التوصّل الى صيغة توافقية في هذا الشأن، بما يمكن أن يفضي الى شرعيتين تقسمان البلاد وما يمكن أن ينجرّ عن ذلك من مخاطر.

وأشار الى خطورة تصريحات بعض القضاة الإداريين الذين انحازوا الى رأي دون آخر، بينما المفروض أن يلتزم القاضي بواجب التحفّظ عندما يصدر حكمه. وأكّد أن الأخطر من ذلك هو تصريح بعض القضاة بأنهم سيبادرون بإبطال الانتخابات، قبل حتى أن تقدّم دعوى في هذا الشأن، ودون تحديد أساس قانوني للإبطال.

وشدّد رئيس مجلس نواب الشعب على أنّه من واجب الوظيفة التشريعية أن تستشعر الخطر، ولا يقتصر دورها على الصلاحيات التشريعية والرقابية والديبلوماسية البرلمانية، بل لمجلس نواب الشعب أن يستشعر الخطر وعليه أن يقوم بمبادرات طبق صلاحياته الدستورية. وأكّد أنّ تدخلات النواب دلّت على أنّ المجلس جدّد العهد على أنه سيواصل بكل حماس الدفاع عن مصلحة الوطن والبلاد والشعب. كما أعرب عن تقديره لما قام به النواب في سياق النضال من أجل استرجاع الشعب لهيبته والقضاء على دابر الفساد الذي استشرى في البلاد.

◆ لجنة التشريع العام تدرس مقترح القانون وتعد تقريرا بشأنه

وكانت لجنة التشريع العام تولّت دراسة مقترح القانون واعدّت تقريرها بشأنه، بعد ان عقدت للغرض ثلاثة اجتماعات.

وقد تمّت إحالة مقترح القانون على أنظارها بتاريخ 20 سبتمبر 2024 بناء على قرارمكتب المجلس بنفس التاريخ، مع طلب استعجال النظر. وعقدت اللجنة اجتماعا يوم 23 سبتمبر 2024خصصته في مرحلة اولى للاستماع إلى النواب المبادرين بمقترح القانون ثمّ في مرحلة ثانية إلى ممثلي كل من رئاسة الحكومة ووزارة العدل.

كما عقدت جلسة يوم الثلاثاء 24 سبتمبر 2024 خصصت لمناقشة مقترح القانون والتصويت على فصوله، وذلك بحضور ممثلي النواب المبادرين بمقترح القانون.

ووفقا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 23 سبتمبر 2024 تمّ إقرار طلب إبداء رأي كل من المجلس الاعلى المؤقت للقضاء والهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وفي جلستها بتاريخ 24 سبتمبر 2024 أقرّت اللجنة صيغة معدّلة لمقترح القانون وأحالت نسخة منها إلى كليهما. و تلقّت رأي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، واطّلعت عليه في جلستها بتاريخ 25 سبتمبر 2024 وقرّرت تضمينه بتقريرها الذي صادقت عليه في نفس الجلسة، لتنهي بذلك أشغالها حول هذه المبادرة التشريعية.

افتتاح الدورة العادية الثالثة

رئيس مجلس نواب الشعب يؤكّد ضرورة التقييم والاستشراف ومواصلة اعتماد المنهج التشاركي

عقد مجلس نواب الشعب يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 2024 الجلسة العامّة الافتتاحية للدورة العادية الثالثة 2024 - 2025. وقد ألقى السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب بالمناسبة كلمة أبرز فيها أهمية العمل الذي قام به المجلس، مبرزا ضرورة المواصلة على هذا الدّرب، حتى تضطلع المؤسّسة البرلمانية بالدّور الموكول لها على الوجه الأفضل.

وبالنّظر الى أهمية هذه الانطلاقة الجديدة في العمل النيابي، فقد سبقتها استعدادات مكثّفة ومشاورات عديدة في إطار جلسة مغلقة، وكذلك على مستوى ندوة الرؤساء ومكتب المجلس.

أعرب رئيس مجلس نواب الشعب في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، عن الأمل في أن تكلّل هذه الدّورة الجديدة بالنّجاح والسّداد لما فيه خير للبلاد وبما يحقّق المصلحة العليا للوطن، مؤكّدا أنّها تنطلق بكل ثقة في النّفس وبكثير من التفاؤل المفعم بمشاعر الطمأنينة على حاضر تونس ومستقبلها خاصّة بعد أن أكّدت الانتخابات الرئاسية خيار الشعب التونسي في الاستقرار وفي ضرورة استكمال المسار الذي انطلق في 25 جويلية 2021 وخوض غمار البناء والتشييد.

وبيّن أنّ مواصلة النواب اضطلاعهم بدورهم الوطني على أكمل وجه، من شأنه أن يترجم الإرادة الشعبية والانخراط الفعلي في مسار انقاذ البلاد ممّا لحقها من خراب وتخريب ممنهج لأركان الدولة ولوحدة المجتمع ومن ضرب لتماسكه ولشغف أفراده بالانتماء إلى هذا الوطن ولتوقهم لنيل حقوقهم المشروعة في العيش بكرامة وأنفة وعزّة نفس.

وأضاف أنّ هذه الدورة الثالثة تمثّل موعدا متجدّدا لتأكيد ما يحدو كافة نواب الشعب من عزم ثابت على المرور إلى السرعة القصوى خلال المرحلة القادمة لمزيد التركيز على الاستجابة لتطلّعات واستحقاقات جميع التونسيات والتونسيين في مختلف ربوع البلاد. كما أكّد الاستمرار في وضع لبنات جديدة على درب استكمال مسار ثورة الشعب التونسي الذي قدّم التضحيات الجسام من أجل القطع مع الحيف والظلم والفساد، مستحضرا نضالات الأجيال المتعاقبة على درب الحريّة والعدالة والكرامة، وداعيا في هذه المرحلة الدّقيقة من تاريخ بلادنا إلى إحياء ثقافة العمل والمثابرة والاجتهاد لما فيه نفع وفائدة للوطن ولمناعته وعزّته.

واكّد رئيس مجلس نواب الشعب الأمل والتفاؤل الذي يحدو الجميع، والذي ينطلق من المؤشّرات الإيجابية التي طبعت الفترة المنقضية من هذه العهدة النيابية، وتميّزت بتنوّع في العمل النيابي على جميع الأصعدة. وأبرز في هذا الصّدد أهمية المجهود الذي بذلته كل هياكل المجلس بما مكّن من بلوغ منجز هام على جميع المستويات، حيث تمّت المصادقة على 58 قانونا، ومنها على وجه الخصوص مبادرتين تشريعيتين للنواب في مجالين هامين هما حقوق المنتفعين بالخدمات الصحية والمسؤولية الطبية، فضلا عن المبادرة المتعلّقة بتنقيح وإتمام القانون الانتخابي التي أكّد من خلالها مجلس نواب الشعب مواكبته للأحداث والتطوّرات على السّاحة الوطنية ويقظته وقدرته الفائقة على استشعار المخاطر المحتملة والقيام بما يمليه عليه الواجب الوطني المقدّس.

كما تطرّق السيد إبراهيم بودربالة إلى ما تحقّق في مجال العمل الرّقابي، داعيا إلى التعزيز ومزيد إحكام التنسيق بغاية بلوغ نتائج ملموسة وبالنّجاعة المرجوّة.

وأضاف أنّ هذا المنجز لا يجب أن يحجب ضرورة التقييم واستشراف سبل التطوير ومواصلة الاعتماد على المنهج التشاركي، مؤكّدا المحافظة على دورية اجتماعات ندوة الرؤساء باعتبارها هيكلا استشاريا هامّا، فضلا عن المضيّ قدما في وضع المقترح المتعلّق بإحداث ثلاثة فرق عمل للتفكير في متطلّبات تطوير قدرة المجلس على أداء جميع المهام المنوطة بعهدته على أكمل وجه في المجالات التشريعية والرّقابية والديبلوماسية البرلمانية.

وجدّد رئيس مجلس نواب الشعب في ذات السّياق الدّعوة إلى تأكيد رسائل الطّمأنة التي ترجمت مدى إيمان نواب الشعب بجسامة التحدّيات وبحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم لرفعها، في كنف الانسجام والوفاق والقطع مع السّلوكيات والممارسات السّلبية، مشدّدا على أنّ النّجاح مطمح ومسؤولية مشتركة يتطلّب في المقام الأوّل وضع اليد في اليد ومجابهة جميع العقبات التي يمكن أن تعترض الطريق نحو تحقيق الأهداف المرسومة.

وأكّد رئيس المجلس من جهة أخرى أهمية إحكام الاستعداد للمحطّات الهامّة المنتظرة، وفي مقدّمتها النّظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2025 في إطار جديد قوامه جلسات مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم. مشيرا إلى ما يتطلّبه من تنظيم جيّد ومدروس حتي يتمّ تقديم الإضافة المرجوّة من خلال الخوض في مجمل سياسات الدولة وبرامجها وخططها الإصلاحية في مختلف المجالات، والتقدّم بالمقترحات البنّاءة في إطار التعاون المطلوب بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، واضطلاع البرلمان بدوره الهام في هذا المجال عبر المصادقة على مشروع قانون المالية في الآجال الدستورية.

كما أشار إلى التشريعات الهامّة التي تقتضيها المرحلة على غرار مجلّة الصّرف وغيرها من القوانين الأخرى التي تتّصل بالوضعية الاقتصادية للبلاد، وبقطاعات المالية ودعم الاستثمار والاصلاح الإداري وتبسيط الإجراءات وتأكيد خيار الرقمنة والشفافية في المعاملات. وأكّد استعداد المجلس لمواصلة التفاعل الإيجابي مع إكراهات المرحلة والإسهام الفعلي والملموس في الإصلاح، عبر النّظر بكل جدّية وعمق في جلّ المسائل المطروحة.

وبيّن أنّ السّعي المشترك إلى تحسين الأداء ومزيد تجويده يبقى هدفا رئيسيا، مشيرا في هذا الإطار إلى أنّ الأكاديمية البرلمانية ستواصل القيام بدورها في اتجاه مزيد تدعيم أنشطتها والحرص على تناول مختلف المسائل المرتبطة بالرّهانات المطروحة وباستشراف الحلول المناسبة لها.

وتطرّق السيد ابراهيم بودربالة إلى المعاناة المريرة التي يعيشها أبناء الشّعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزّة جرّاء حرب الإبادة التي يشنّها الكيان الصهيوني المجرم، والتي تتواصل أمام أنظار العالم وفي صمت دولي رهيب. وجدّد دعوة المجالس والهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية للتنديد بهذه الجرائم الوحشية التي تصاعدت وتيرتها باستهداف المستشفيات ومراكز الإيواء والإغاثة، متسبّبة في سقوط مئات القتلى والمصابين يوميا. وأهاب بها من أجل تكثيف تحرّكاتها لوضع حدّ لهذه الأعمال الاجرامية والعمل على تسريع تقديم المساعدات الإغاثية والطبية، لاسيما في ظلّ ما عمد إليه هذا الكيان الفاشي من إصدار قرار بحظر عمل وكالة "الأونروا" في قطاع غزّة. كما دعاها إلى التنديد بالحرب التي يشنّها هذا الكيان الغاشم منذ قرابة شهر ضد لبنان الشقيق واستهداف المدنيين والبنية التحتية بشكل عشوائي. وأكّد كلّ الدّعم والمساندة للأشقّاء في كلّ من فلسطين ولبنان.

ودعا رئيس مجلس نواب الشعب في ختام كلمته إلى مواصلة العمل من أجل اضطلاع النواب بواجباتهم الوطنية وبالدور الموكول لهم بمقتضى الدستور في إطار من التكامل والتعاون مع الوظيفة التنفيذية ومع جميع مؤسسات الدولة، مؤكّدا أهمية المساهمة في المقام الأوّل بالمقترحات والتصوّرات العملية والبنّاءة، مع مضاعفة الجهد للعمل على تحقيق الثورة التشريعية المنشودة والكفيلة بتحسين الأوضاع المعيشية وخلق الظروف الملائمة للاستثمار ولتدعيم مقوّمات الدولة الاجتماعية.

◆ مكتب المجلس يتداول بخصوص آليات إنجاح المواعيد المنتظرة

وكان مكتب مجلس نواب الشعب تداول خلال اجتماعه يوم الخميس03 أكتوبر 2024، حول الاستعدادات لانطلاق الدورة، وما يرافقها من مواعيد هامة وفي مقدّمتها الجلسة الممتازة لأداء اليمين الدستورية من قبل رئيس الجمهورية المنتخب، والنّظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2025، في ضوء المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 والمتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وتقدّم أعضاء المكتب بعديد المقترحات بخصوص هذين الاستحقاقين المنتظرين والسّبل الكفيلة بإنجاحهما ولاسيما من حيث احترام الآجال المحدّدة بالدستور والتشريع الجاري به العمل بخصوص النّظر في مشاريع قوانين المالية.

وقرّر المكتب دعوة ندوة الرؤساء الى الانعقاد يوم الثلاثاء 8 اكتوبر 2024 لضبط رؤية مشتركة بخصوص هذه المسائل. (أنظر صفحة 44)

◆ في جلسة عامة تشاورية مغلقة : حرص الوظيفة التشريعية على الإسهام في نجاح المسار

عقد مجلس نواب الشعب يوم الخميس 10 أكتوبر 2024 جلسة عامّة مغلقة برئاسة السيد ابراهيم بودربالة رئيس المجلس، خُصّصت للتداول حول الاستعدادات للدورة العادية الثالثة، والمواعيد المنتظرة، وذلك بناء على قرار ندوة الرّؤساء الملتئمة يوم 8 اكتوبر 2024.

ونقل رئيس مجلس نواب في مفتتح الجلسة تحيّات رئيس الجمهورية وشكره وتقديره لكافة النواب على ما أظهروه من روح وطنية عالية تنسجم مع مقتضيات المرحلة.

وبيّن أنّ هذه الجلسة تهدف إلى التداول بخصوص انطلاق الدورة العادية الثالثة وما يرافقها من استحقاقات هامّة، داعيا إلى التفكير في كلّ التراتيب والجزئيات وإعداد تصوّر جماعي لإنجاحها. كما أكّد حرص رئاسة المجلس على الاستماع إلى كل وجهات النّظر والتوصّل إلى رؤية مشتركة، مذكّرا في هذا الصّدد باجتماعي مكتب المجلس وندوة الرّؤساء.

وثمّن رئيس مجلس نواب الشعب في ختام كلمته المجهودات التي بذلها النواب في الدورة النيابية الفارطة من أجل تطوير العمل التشريعي وكسب ثقة المواطن في عمل المؤسّسة البرلمانية. وشدّد على أهمية توحيد الرؤى ومضاعفة الجهود من أجل الارتقاء بالآداء، وخدمة المصلحة العليا للبلاد.

وأبرز النواب المتدخّلون حرصهم على مواصلة البذل لمزيد انجاح عمل المجلس والحفاظ على ثقة الشعب، مبرزين أهمية المواعيد المنتظرة، وتقدّموا بمقترحات تهدف إلى إنجاحها.

كما أبرزوا حرص الوظيفة التشريعية على مواصلة الإسهام في نجاح مسار تونس، ولاسيما عبر العمل التشريعي والرّقابي، داعين إلى مزيد إحكام العلاقة بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بما يحقّق الأهداف المأمولة. وأبرزوا في هذا الصّدد الأهمية التي تكتسيها الجلسات الدورية للحوار مع الحكومة، داعين الى تكثيفها والحرص على انتظام دوريتها للتداول بخصوص الإستراتيجيات والتوجّهات العامّة للدولة وتقديم التصوّرات والآراء بشأنها في إطار الدور الموكول للنائب. كما دعوا إلى تذليل الصّعوبات وتسهيل التواصل مع ممثلي الوظيفة التنفيذية في الجهات بما يتيح تواصل النائب مع ناخبيه ونقل تطلّعاتهم ومشاغلهم.

وأبرز النواب كذلك روح التوافق والانسجام التي يجب أن تميّز العلاقة القائمة بين كل أعضاء المجلس، مشدّدين على أهمية الاحترام المتبادل وقبول الاختلاف وحسن إدارته بما يضمن نجاح العمل النيابي، ويعزّز مشاركة كل النواب في مختلف جوانبه.

وتطرّق المتدخّلون إلى مسألة تجديد هياكل المجلس بمناسبة الدورة النيابية الجديدة، مبرزين أهمية التقيّد بمقتضيات النّظام الدّاخلي في هذا الشأن وتكثيف التنسيق والتشاور ولاسيما على مستوى الكتل النيابية.

ودعا النواب من ناحية أخرى إلى مزيد تعزيز آليات مساندة عمل المجلس بما يمكّن النائب من القيام بوظيفته التشريعية والرّقابية بكل نجاعة، مشيرين من ناحية أخرى إلى مجموعات الصّداقة البرلمانية وأهمية تفعيلها لتقوم بالدّور المنوط بعهدتها في مجال الديبلوماسية البرلمانية.

وفي تعقيبه على تدخّلات النواب جدّد السيد ابراهيم بودربالة تأكيد أهمية التصوّرات الجماعية حول المحطّات المنتظرة ومنها بالخصوص العمل المشترك مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم للنّظر في ميزانية الدولة للسنة القادمة وفق مقتضيات المرسوم المنظّم للعلاقة بين المجلسين. وبيّن أنّ مكتب المجلس سيجتمع لضبط هذه المسألة بناء على ما تمّ تقديمه في مستوى اجتماعات المكتب، وندوة الرؤساء، وهذه الجلسة المغلقة. وشدّد في هذا الصّدد على أهمية احترام العامل الزّمني في ما يتعلّق بالآجال الدستورية للمصادقة على مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2025.

******

التركيبة الجديدة لمكتب مجلس نواب الشعب

عملا بأحكام الفصل 31 من النظام الداخلي التي نصّت على إعادة تشكيل مكتب المجلس باستثناء الرئيس ونائبيه في بداية الدورة العادية الثالثة ، وبناء على قرار المكتب بتاريخ 28 أكتوبر المتعلق بإقرار" إعادة تشكيل مكتب المجلس بداية من تاريخ 10 ديسمبر 2024، على أن تنطلق التركيبة الجديدة في العمل في غرة جانفي2025 ويتواصل العمل بها الى غاية 31 ديسمبر 2025،" أعلن رئيس مجلس نواب الشعب في بداية الجلسة العامة ليوم 27 ديسمبر 2024 عن قائمة مرشحي الكتل و غير المنتمين لتحمّل المسؤوليات صلب مكتب مجلس نواب الشعب.

وفي ما يلي التركيبة الجديدة لمكتب مجلس نواب الشعب :

إبراهيم بودربالة
رئيس مجلس نواب الشعب
غير المنتمين إلى كتل

الأنور المرزوقي
نائب رئيس مجلس نواب الشعب
كتلة الوطنية المستقلة

سوسن مبروك
نائب رئيس مجلس نواب الشعب
كتلة الأحرار

حسام محجوب
نائب مساعد للرئيس مُكلّف بشؤون التّشريع
كتلة الأمانة والعمل

نزار الصديق
نائب مساعد للرئيس مكلّف بالعلاقات مع المواطن والمجتمع المدني
كتلة صوت الجمهورية

النوري الجريدي
نائب مساعد للرئيس مكلّف بمتابعة العمل الرقابي
كتلة لينتصر الشعب

عبد القادر بن زينب
نائب مساعد للرئيس مكلّف بالإعلام والاتصال
كتلة الأحرار

ألفة المرواني
نائب مساعد للرئيس مكلّف بالعلاقات مع الوظيفة القضائية والهيئات الدستورية والوطنية
غير المنتمين إلى كتل

رمزي الشتوي
نائب مساعد للرئيس مكلّف بالتصرّف العام
كتلة الأمانة والعمل

عبد العزيز شعباني
نائب مساعد للرئيس مكلّف بالعلاقة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم
كتلة صوت الجمهورية

عمر البرهومي
نائب مساعد للرئيس مكلّف بالإصلاحات الكبرى
غير المنتمين إلى كتل

ضحى السالمي
نائب مساعد للرئيس مكلّف بالعلاقات الخارجية وبالتونسيين بالخارج والهجرة
كتلة الخط الوطني السيادي

نورة الشبراك
نائب مساعد للرئيس مكلّف بشؤون النواب
كتلة الوطنية المستقلة

التركيبة الجديدة للّجان القارّة

عملا بأحكام الفصل 33 من النظام الداخلي التي نصّت على إعادة انتخاب اللّجان القارّة وانتخاب مكاتبها في مفتتح كل دورة بداية من الدورة العادية الثالثة، وبناء على قرار المكتب بتاريخ 28 أكتوبر 2024 المتعلّق بإقرار "إعادة انتخاب اللّجان القارّة وانتخاب مكاتبها بداية من تاريخ 10 ديسمبر 2024، على أن تنطلق التركيبة الجديدة في العمل في غرّة جانفي2025 ويتواصل العمل بها إلى غاية 31 ديسمبر 2025 "، عقد مجلس نواب الشعب يومي 25 و 26 ديسمبر جلستين لانتخاب أعضاء اللّجان القارّة السّيادية في دورتين متتاليتين. وأعلن رئيس مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامّة ليوم 27 ديسمبر 2024 عن أسماء الفائزين في عضوية هذه اللّجان، التي اجتمعت يوم 3 جانفي 2025 تحت إشراف رئيس المجلس لانتخاب مكاتبها.

وتمّ خلال الجلسة العامة ليوم 7 جانفي 2025 الإعلان عن التركيبة الجديدة للّجان القارّة وذلك كالآتي

لجنة التشريع العام

مكتب اللجنة

نائب رئيس: صالح المباركي

الرئيس:ياسر القراري

مقرر:
مليك كمون

الأعضاء

- معز الرياحي
- لطفي الهمامي
- يوسف التومي
- ريم المعشاوي
- عبد السلام الدحماني
- بسمة الهمامي
- فتحي المشرقي
- فوزي الدعاس
- مختار العيفاوي
- سيرين مرابط
- ياسين مامي
- عمار العيدودي

لجنة الحقوق والحريات

مكتب اللجنة

نائب رئيس:
منال بديدة

الرئيس:
محمد علي

مقرر:
حاتم الهواوي

الأعضاء

- عماد أولاد جبريل
- فخري عبد الخالق
- فاطمة المسدي
- هالة جاب الله
- محمد الشعباني
- أحمد السعيداني
- جلال خدمي

لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي التونسيين بالخارج والهجرة وشؤون

مكتب اللجنة

نائب رئيس:
ريم الصغير

رئيس اللجنة :
أيمن البوغديري

مقرر:
أسماء الدرويش

الأعضاء

- عبد الحافظ الوحيشي
- أيمن نقرة
- كمال الكرعاني
- طارق الربعي
- الفاضل بنتركية
- عبد الرزاق عويدات
- نجلاء اللحياني

لجنة المالية والميزانية

مكتب اللجنة

نائب رئيس:
عصام شوشان

رئيس اللجنة
عبد الجليل الهاني

مقرر:
محمد بن حسين

الأعضاء

- مصطفى البوبكري
- ماهر الكتاري
- محمد زياد الماهر
- علي زغدود
- عادل البوسالمي
- مسعود قريرة
- إبراهيم حسين
- ظافر الصغيري
- محمد أمين الورغي
- عماد الدين السديري
- معز بن يوسف
- زينة جيب الله

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

مكتب اللجنة

نائب رئيس:
ثامر المزهود

رئيس اللجنة
صابر الجلاصي

مقرر:
صالح السالمي

الأعضاء

- طارق المهدي
- سفيان بن حليمة
- أمال المؤدب
- حمدي بن عبد العالي
- شفيق الزعفوري
- معز برك الله
- سامي الحاج عمر

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

نائب رئيس:
محمد بن سعيد

رئيس اللجنة
بلال بن المشري

مقرر:
مريم الشريف

الأعضاء

- محمد أمين مباركي
- سامي طوجاني
- لطفي السعداوي
- حسن بوسامة
- عبد الستار الزارعي
- حسن جربوعي
- الطاهر بن منصور

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

مكتب اللجنة

نائب رئيس:
عمر بن عمر

رئيس اللجنة
شكري بن البحري

مقرر:
مهى عامر

الأعضاء

- عصام البحري الجابري
- نبيل حامدي
- الطيب الطالبي
- عبد حليم بوسمة
- محمد الماجدي
- محمد علي فنيرة
- نور الهدى سبائطي

لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

مكتب اللجنة

نائب رئيس:
محمد الهادي العلاني

رئيس اللجنة
باديس بالحاج علي

مقرر:
حمادي عشاري غيلاني

الأعضاء

- سامي السيد
- ماجدة الورغي
- سيرين بوصندل
- عزيز بن الاخضر
- فيصل الصغير
- أحمد بنور
- رضا الدلاعي

لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشّؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

مكتب اللجنة

نائب رئيس:
المنصف المعلول

رئيس اللجنة
نبيه ثابت

مقرر:
رؤوف الفقيري

الأعضاء

- فتحي رجب
- عبد القادر عمار
- أيمن مرعوي
- رياض بلال
- عزالدين التايب
- عواطف الشنيتي
- علي بوزوزية

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

مكتب اللجنة

نائب رئيس:
حاتم لباوي

رئيس اللجنة
كمال فراح

مقرر:
نجيب عكرمي

الأعضاء

- محمد اليحياوي
- الناصر الشنوفي
- منير كموني
- فخر الدين فضلون
- وليد حاجي
- بثينة الغانمي
- حسن بن علي

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

مكتب اللجنة

نائب رئيس:
مراد الخزامي

رئيس اللجنة
حمدي بن صالح

مقرر:
بوبكر بن يحيى

الأعضاء

- صابر المصمودي
- ماهر بوبكر الحضري
- فاتن النصيبي
- أيمن بن صالح
- بدر الدين قمودي
- رشدي الرويسي
- محمود شلغاف

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

مكتب اللجنة

نائب رئيس:
غسان يامون

رئيس اللجنة
محمود العامري

مقرر:
خالد حكيم مبروكي

الأعضاء

- صالح الصيادي
- سامي الرايس
- مختار عبد المولى
- ثابت العابد
- عبد السلام الحمروني
- عادل ضياف
- إلياس بوكوشة

لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

مكتب اللجنة

نائب رئيس:
سنياء بن المبروك

رئيس اللجنة
محمد أحمد

مقرر:
يوسف طرشون

الأعضاء

- صلاح الفرشيشي
- محسن هرمي
- محمد ضو
- سامي بن عبد العالي
- رياض جعيدان
- هشام حسني
- يسري البواب

النظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2025

تميّزت الفترة الممتدة من 17 أكتوبر الى 09 ديسمبر 2024 بالنّظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2025. وقد تواصل هذا العمل في إطار جلسات عامة مشتركة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم التأمت بصفة مسترسلة خلال الفترة من 8 نوفمبر 2024 الى 09 ديسمبر 2024.

وكان مكتب مجلس نواب الشعب تداول خلال اجتماعه يوم 17 أكتوبر 2024 حول مشروع قانون المالية ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025، وقرّر إحالته الى لجنة المالية والميزانية. ثم تطرّق الى آليات العمل المشترك مع الوطني للجهات والأقاليم، و أقرّ على ضوء جلسات تنسيق بين وفدين من المجلسين المرور مباشرة الى مناقشة المهمات والمهمات الخاصة على مستوى الجلسات العامة بما يتيح البث التلفزي المباشر لهذه الجلسات، كما ضبط مختلف ترتيباتها.

وسبق الجلسات العامة عمل مشترك قام به أعضاء لجنتي المالية والميزانية بالمجلسين وتميّز بحوارات وتفاعلات مثمرة حول مختلف المسائل المطروحة لاسيما المرتبطة بمتطلبات التحكّم في التوازنات المالية ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الرّاهنة.

وجرت هذه التجربة الأولى من نوعها في كنف التشاركية ووفق مقتضيات الدستور ولأحكام كلّ من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية، وللمرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نوّاب الشّعب والمجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم،

لجنتا المالية والميزانية بالمجلسين تعدّان التقرير الموحّد حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025

تولّت لجنتا المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم إعداد تقرير موحّد حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025 وذلك بعد أن استمعتا في شأنهما إلى كل من وزيرة المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط.

واستمعت اللجنتان يوم 30 أكتوبر 2024 إلى وزيرة المالية التي ذكّرت بفرضيات إعداد الميزانية، وتعرّضت إلى تطوّر الظرف الاقتصادي على المستويين العالمي والوطني، وعلى مستوى المالية العمومية. كما تطرّقت إلى نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفّى أوت 2024 وللنتائج المنتظرة لكامل سنة 2024، وتقديرات نفقات الميزانية، وقدّمت مؤشّرات حول خدمة الدين العمومي.

واستفسر النواب عن إستراتيجية الدولة لدعم موارد ميزانية الدولة بموارد غير جبائية، وعن إجراءات مزيد دفع الاستخلاص الجبائي، وعن كيفية تطبيق الاستراتيجية المتعلّقة بمنظومة الدّعم بهدف تقليص كلفة دعم المحروقات والمواد الأساسية. ودعوا إلى تعزيز سياسة التعويل على الذّات وترجمتها بقوانين وإجراءات. كما طلبوا مدّهم بمعطيات حول حجم القطاع الموازي وسبل إدماجه في الاقتصاد المنظّم. ودعوا إلى مراجعة مجلّة الاستثمار ، ومجلّة الصّرف والأمر المنظّم للصفقات العمومية.

كما استمعت اللجنتان يوم الجمعة 01 نوفمبر 2024 إلى وزير الاقتصاد والتخطيط، الذي استعرض تطوّر الوضع الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي. وذكّر بإنجازات سنة 2024 وتطوّر مؤشرات الظرف الاقتصادي. كما قدّم المؤشرات المتعلّقة بالاستثمار والتشغيل والتجارة الخارجية والتضخم، علاوة عن الإجراءات التي مكّنت من تكريس التماسك والإدماج الاجتماعي. ثم تطرّق إلى أهم ركائز منوال النمو لسنة 2025 وإلى المشاريع المبرمجة وإلى برامج تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية في عدد من القطاعات، إضافة إلى مجمل الإنجازات والبرامج لتحديث الإدارة وإصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة ومحاربة الفساد والنهوض برأس المال البشري والتنمية الجهوية والتهيئة الترابية ودعم مجال الاقتصاد الأخضر.

وخلال النّقاش، تمّ التطرّق إلى المنهجية المعتمدة في إعداد مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025 الذي يرتكز على تحاليل منطقية تمكّن من تحقيق نسبة النمو المبرمجة من خلال دفع الاستثمار في عديد القطاعات لاسيما الفلاحة والفسفاط والسيارات، إلى جانب التصدّي للإقصاء المالي ومتابعة المشاريع المعطّلة. كما تمّت الدعوة إلى تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية لاستقطاب الاستثمار والمشاريع الكبرى، وتأكيد تطوير الموانئ التجارية لما لها من تأثير في دفع عجلة الاقتصاد. وتطرّق النواب الى الاستراتيجية المعتمدة في قطاع الفسفاط وفي المجال الطاقي وتطوير الطاقات المتجدّدة والحلول الملائمة.

وتمّ تضمين مخرجات هذين الجلستين ضمن تقرير عُرض على الجلسة العامة ليوم 8 نوفمبر 2024.

الجلسة العامة المشتركة المخصّصة للنّظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025

شرع مجلس نواب الشعب يوم الجمعة 8 نوفمبر 2024 في عقد الجلسات العامة المشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم في النّظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 ، وذلك بحضور رئيس الحكومة السيد كمال المدوري وأعضاء الحكومة، وقد خُصّصت المرحلة الأولى لتقديم بيان رئيس الحكومة، وعرض تقرير لجنتي المالية والميزانية، ثم النّقاش العام.

● رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح المداولات: وحدة مؤسّسات الدولة وتعاونها خدمة للمصلحة الوطنية

أكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب أهمية هذه الجلسة العامة المشتركة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم باعتبارهما المجلسين النيابيين اللذين يكوّنان الوظيفة التشريعية واللذين يُفوّض

إليهما الشعب هذه الوظيفة. وبيّن أنهما ينطلقان في هذا العمل المشترك بكل ثقة في النفس، وتقاسم العزم الثابت للمضيّ قدما من أجل الغايات الفضلى التي تجمعهما. وشدّد على أنّه لا خيار سوى مضاعفة الجهد ومواصلة العمل الدؤوب والجاد من أجل الوفاء بالالتزامات الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ تونس.

كما أعرب عن الأمل في أن تكون هذه الجلسات حافزا على التجديد والإضافة ورفع التحديات بمزيد من الحماس وأداء الأمانة على الوجه الأفضل وتحقيق النتائج المرجوة.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب مدى ارتباط الأوضاع في كل الأقطار، بما يفرضه الوضع العالمي لاسيما على المستويات الاقتصادية وما يرافقها من تواتر للأزمات والتغيّرات الجيوستراتيجية التي تزامنت مع تواصل شحّ المياه وحدّة تأثيرات التغيّرات المناخية بما أدّى إلى تباطؤ معدّلات النمو. وشدّد على صواب الخيارات التي تمّ اتباعها منذ 25 جويلية 2021، والتي اتجهت إلى تكريس مبدأ التعويل على الذّات ورفض الإملاءات وفرض السّيادة الوطنية والحفاظ على الدّور الاجتماعي للدولة.

كما جدّد تأكيد انحياز الشعب إلى هذه الخيارات الوطنية وإلى الاستقرار الذي يبتغيه لوطنه. وأكّد أنّ نتائج الانتخابات الرئاسية مثّلت محطة فارقة أحبطت جميع محاولات الإرباك والتلاعب بمصير البلاد وإرجاعها إلى مربّع التدخّلات الخارجية، كما بيّنت هذه الانتخابات صلابة الإرادة الشعبية الدّاعمة لمسار انقاذ البلاد الذي يدخل مرحلة جديدة قوامها البناء والتشييد. وأكّد من هذا المنطلق، مسؤولية مؤسّسات الدولة التي محمول عليها أن تعدّ العدّة لمجابهة الأوضاع المتردّية التي تسبّبت فيها السّياسات الخاطئة والفاشلة للفترات السابقة.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب حجم الرهانات والتحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، مؤكّدا أنّ بعضها هيكلي وبعضها الآخر ظرفي ناجم عن الانعكاسات السّلبية للأوضاع السّائدة ولتدنّي مؤشّرات التنمية ونسب النموّ عالميا وإقليميا ووطنيا. وشدّد في ذات السياق على أنّ مؤسّسات الدولة محمول عليها أن تضع البرامج والخطط والاستراتيجيات التي من شأنها أن تنعكس إيجابيا على فرص التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف أنّه لا مناص من مضاعفة الجهد وخلق الثروة عبر وضع الرؤى الاستشرافية ورسم الخطوط العريضة للإصلاح في شتى المجالات التنموية وخاصة الإصلاحات التي تتّصل بالتنمية في الجهات، وتلك المرتبطة مباشرة بتعزيز مقوّمات العيش الكريم، والتوزيع العادل للثروات، وبلوغ العدالة الجبائية، وتنمية اقتصاد أكثر تنوّعا وقدرة على الصمود، فضلا عن البحث عن السبل المثلى لإدماج الاقتصاد الموازي، ومزيد العمل على تحديث الإدارة وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الدّاعمة للاستثمار.

وبيّن السيد ابراهيم بودربالة أنّ هذه الجلسة المشتركة، تؤكّد وحدة مؤسّسات الدولة وتعاونها وتكامل أدوارها خدمة للمصلحة الوطنية، مبيّنا أنّ الجميع مدعوّ إلى توجيه رسائل طمأنة وثقة في المستقبل للمواطن الذي ينتظر أن تتغيّر أوضاعه وأن يصبح قادرا على تلبية أهم حاجياته المعيشية. وأبرز مهمّة مؤسّسات الدولة في رسم السّياسات الكفيلة بتجسيم الخيارات التي انبنى عليها مسار الإصلاح والإنقاذ، وبالاستجابة للاستحقاقات الوطنية، مؤكّدا تقاسم الوظيفة التشريعية مع الوظيفة التنفيذية الوعي بجسامة التحديات المطروحة وبالمسؤولية لرفعها.

وشدّد على استعداد مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم والحكومة للنّظر في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2025 في كنف التشاركية ووفقا للمقتضيات الدستورية، وللنصوص القانونية ذات العلاقة. وأبرز مسؤولية إنجاح هذه التجربة الأولى لتكون مناسبة للاستماع إلى بيانات الحكومة وللخوض في مجمل سياسات الدولة وبرامجها وخططها، وللتقدّم بالمقترحات في إطار التعاون المأمول بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، واضطلاع البرلمان بغرفتيه بدوره عبر المصادقة على مشروع قانون المالية في الآجال الدستورية.

بمناسبة انطلاق الجلسات العامة المشتركة للنظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 استقبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب صباح الجمعة 8 نوفمبر 2024 بقصر باردو السيد كمال المدوري رئيس الحكومة بحضور السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ونائبي رئيسي المجلسين، والسيدة سهام البوغديري حرم نمصية وزيرة المالية والسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط.

وتمّ تأكيد أهمية هذه المرحلة المفصلية وما تتطلّبه من مجهودات مضاعفة وعمل مشترك بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لمواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية وخدمة مصلحة الوطن والاستجابة لحاجيات المواطن وتطلّعاته.

كما تم التطرّق الى ما تكتسيه مداولات النّظر في مشروع ميزانية الدولة من أهمية في تعميق الحوار وتبادل الرأي واستشراف المستقبل طبقا للخيارات والتوجهات الرئاسية المرسومة، وفي سياق الأطر الدستورية ووحدة الدولة وسيادتها.

ونوّه بجهد جميع أعضاء لجنة المالية والميزانية بكل من مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وبعملهما الهام في إطار جلسات مشتركة دارت خلالها حوارات وتفاعلات مثمرة حول مختلف المسائل المطروحة.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب ضرورة العمل على ثورة تشريعية حقيقية تعيد الأمل وتضع الحلول للمشاكل والصعوبات القائمة، مبرزا التطلّع إلى عرض حزمة من مشاريع القوانين التي تتّصل بالتنزيل التشريعي للدستور من خلال مراجعة وتنقيح التشريعات التي أصبحت غير متلائمة مع أحكامه أو غير متماشية مع فلسفته، فضلا عن سنّ القوانين الجديدة التي يتطلّبها هذا التنزيل للمبادئ والتوجّهات التي جاء بها دستور 25 جويلية 2022، وفي مقام ثان مشاريع القوانين التي تتعلّق بالإصلاحات الجوهرية ذات العلاقة بإنعاش الاقتصاد، وبقطاعات المالية ودعم الاستثمار وغيرها من الإصلاحات الكبرى المرتقبة والتي من شأنها التغيير نحو الأفضل والمأمول.

● رئيس الحكومة:
تكريس سيادة القانون والسهر على ضمان حقوق كلّ المواطنين

تولّى السيد كمال المدوري رئيس الحكومة، تقديم بيان الحكومة حول مشروعي الميزان الاقتصادي وقانون المالية لسنة 2025. وأكّد في البداية ميزة هذه الجلسة المشتركة الأولى بين الحكومة ومجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، وأوّل حضور للفريق الحكومي أمام المؤسّستين المشكّلتين للوظيفة التشريعية، معتبرا أنّه مظهر آخر تتجلّى من خلاله وحدة الدولة والحرص على العمل وفق مبادئ التعاون والتكامل والشراكة الحقيقية والمسؤولية لتحقيق متطلّبات الثورة التشريعية المنشودة.

وأضاف أنّ هذه الجلسة تأتي بعد التوفّق في تنظيم الانتخابات والعبور إلى مرحلة عنوانها البناء والتشييد وأدواتها المثلى هي معادلة التحدّي والتصدّي وفق ما ورد في بيان رئيس الجمهورية بمناسبة أدائه لليمين الدستورية، مشيرا إلى التحدّي بما هو فعل وعمل يتوق لكسب كل الرهانات وتلبية الاستحقاقات، وإلى التصدّي بما هي معركة ضدّ كل المعوقات وشبكات الفساد بهدف تحرير الطاقات وتعبئة المجهودات اللازمة لتنمية مستدامة وعادلة.

وأكّد رئيس الحكومة أنّ الارتقاء بمستوى عيش التونسيين من خلال تحقيق انتظاراهم، هو الهدف الأسمى للسياسة العامة للدولة. وأضاف أنّنا مقبلون على مرحلة من الإصلاحات بكثير من التفاؤل والعزم الراسخ واليقين بالنجاح الذي يمرّ حتما عبر القدرة على مواجهة التحدّيات والضّغوطات المرتبطة بالظرفية الاقتصادية والتحرّر منها نحو استشراف الآفاق الواعدة والفرص الحقيقية.

وأبرز دعوة رئيس الجمهورية إلى بناء مقاربة تنمويّة على أرضيّة متجانسة ومندمجة وشاملة تتجاوز هِنّات الخيارات الفاشلة وتؤسّس لعقد مواطني يقوم على الثقة والمسؤولية، وترسم طموحا وطنيا يسخّر كلّ المجهودات ويشحذ جميع الطّاقات لتحقيق أهداف استراتيجية تتعلّق ببناء اقتصاد وطني يخلق القيمة المضافة، ويضمن تحقيق دور الدولة في ضمان اندماج الجهات والفئات، وقيم العدالة الاجتماعية، وتعزيز قيم المواطنة المسؤولة، وإعادة تأهيل المرفق العام وتحسين جودة خدماته ونجاعة طرق التصرّف فيه وحفز الاستثمار، وإرساء مشروع ثقافي بديل وفق رؤية مجدّدة حول دور ووظيفة ومكانة الثقافة والمثقّف في المجتمع.

واستعرض رئيس الحكومة ما تميّزت به سنة 2024 من مبادرات لإرساء دعائم العدالة الاجتماعية وإيلاء العناية بالفئات الضعيفة عبر قرارات رئاسية هادفة إلى تحسين الظروف المعيشية وشملت بالخصوص الترفيع في الأجور الدنيا المضمونة، واستفادة متقاعدي القطاع الخاص منها، وتوسيع دائرة المستفيدين بالتحويلات الاجتماعية والمساعدات المباشرة للدولة، والترفيع في المنحة الشهرية المسندة لفائدة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي وكذلك إعفاء جرايات الأيتام والعُجّز من الضرائب.

كما تطرّق الى الجهود الرّامية الى توفير موارد رزق للفئات الهشّة وللشباب عبر تعزيز آليات الإدماج الاقتصادي وتشجيع الريادة، والعمل على إعداد برنامج متكامل للحدّ من القطاع غير المنظّم، ومقاومة التهريب، وكل مظاهر الإخلال بشبكة التزويد، والحرص على تفعيل نظام المبادر الذاتي، ومحاربة الإقصاء المالي للفئات ضعيفة الدخل وتيسير نفاذها للتمويل الصغير بشروط أفضل.

وبعد التطرّق إلى تنظيم الاستشارة الوطنية حول إصلاح التربية والتعليم وإحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم في إطار الإيمان بمركزية رأس المال البشري في سياسات الدولة، أبرز رئيس الحكومة العمل على إعطاء دفع أكبر لخدمات الصحة مستعرضا مختلف المساعي والمبادرات الرامية الى النّهوض بهذا القطاع الحيوي في مختلف مستوياته. وأشار في سياق آخر إلى تحيين الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وتدعيم البرامج الموجّهة لرفع التشغيلية والإحاطة بالمؤسّسات بهدف خلق مواطن شغل لائقة، مبرزا العمل على إحداث صندوق

تأمين فقدان مواطن الشغل لتوفير الإحاطة اللازمة بالعمّال المسرّحين لأسباب اقتصادية ومرافقتهم قصد إعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية النشيطة. ثم استعرض آليات دعم تشغيليّة خرّيجي التعليم العالي، مشيرا إلى المبادرة الرئاسية بإحداث الشركات الأهلية التي أسّست لفتح الآفاق لشباب المناطق الداخلية.

وأكّد السيد كمال المدوري مواصلة جهود محاربة الفساد، مبرزا دعم أجهزة الرقابة وتعزيز الحوكمة بالهياكل العمومية، فضلا عن التصدّي لكلّ مظاهر الاحتكار والتهريب وتوسّع الاقتصاد غير المنظّم من أجل تأمين انتظامية تزويد السوق وحماية الاقتصاد الوطني وضمان شفافيّة المعاملات التجارية ونزاهتها وحماية المستهلكين.

وبيّن من جهة أخرى أنّ تحسين الوضع الاقتصادي يبقى في صدارة اهتمامات الدولة، وذلك عبر تعزيز مقوّمات الصّلابة والتنافسية للمؤسّسات التونسية بعد الصّعوبات التي طالتها، مبرزا العمل على توفير مقاربات وطنية أكثر نجاعة، والتعويل على الكفاءات والقدرات التونسية من أجل استعادة الثقة وتوفير مقوّمات النهوض بمجهود الإنتاج والتصدير، واستحثاث الاستثمار. وأشار الى المؤشّرات المسجّلة التي تبرز تحسّن الأداء الاقتصادي خاصّة على مستوى قطاعي الفلاحة والسياحة منذ بداية السداسي الثاني، مبيّنا أنّه ينتظر تحسّن ميزان الدفوعات بفضل التوصّل إلى حصر العجز الجاري في حدود نسبة 2.7% من الناتج بنهاية سنة 2024 وذلك رغم الارتفاع الملحوظ للعجز الطاقي، بالإضافة إلى تسجيل مستوى مطمئن لاحتياطي العملة بفضل التحسّن المتواصل لتحويلات التونسيين بالخارج، وللعائدات السياحية، وارتفاع نسق الاستثمار الخارجي.

ثم استعرض رئيس الحكومة المبادرات الرامية إلى تحسين الوضع الاقتصادي واستحثاث نسق الاستثمار بعنصريه العمومي والخاص، مبرزا إقرار حوكمة جديدة لمتابعة إنجاز الاستثمارات العمومية والخاصة التي تشكو صعوبات عبر إيجاد الحلول على المستوى الجهوي و القطاعي و الوطني.

كما تطرّق إلى تعزيز المجهود الاستثماري، مشيرا إلى العمل على مراجعة المنظومة التشريعيّة للاستثمار لإزالة العوائق التي تحول دون تحفيز المبادرة الخاصة واستقطاب الباعثين في الأنشطة الواعدة والمجالات الاستراتيجية، وإلى التركيز على تسريع رقمنة الخدمات الإدارية ذات الصلة بالمستثمرين على غرار إرساء المنصة الوطنية الموحّدة للاستثمار، وتطوير البوّابة الرقمية للوكالة العقارية الصناعية فضلا عن إطلاق بوّابة البحث عن التمويل بالشراكة مع المجلس المالي والبنكي.

كما بيّن أنّ الدولة ستسعى إلى تطوير البنية التحتية الرقمية للشبكات بما يسمح لكل الجهات بالولوج إلى شبكات الاتصال ذات السعة العالية. كما ستسعى الى تنفيذ مشاريع التحوّل الرقمي للإدارة وتعزيز الأمن السيبراني واستغلال البيانات واليقظة التكنولوجية والابتكار الاستراتيجي وبناء القدرات وتطوير الثقافة الرقمية.

ثم استعرض ما تضمّنه مشروع قانون المالية من إجراءات ثورية تهدف إلى مزيد دعم القطاع الفلاحي، مشيرا إلى العمل على الرفع من إنتاج الموارد الزراعية الأولية، ودعم الاندماج الكامل لسلاسل القيمة الفلاحية، وتحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي. وأبرز التشريعات المتّصلة بالمجال الفلاحي، مشيرا إلى مجلّة المياه الجديدة ومشروع تنقيح مجلّة الغابات، وإلى إحداث نظام للحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات بمقتضى المرسوم عدد 4 لسنة 2024 الذي يتنزّل في إطار تعزيز دور المرأة الفلاحية في التنمية.

ثمّ تطرّق رئيس الحكومة إلى البرامج المتّصلة بالمجال الصناعي، ولاسيما الصناعات الصيدلية وصناعات الجلود والأحذية والصناعات الالكترونية ومكوّنات الطائرات. وكذلك جهود تثمين وتحسين جودة زيت الزيتون من خلال التشجيع على تعليبه تحت علامات تجارية تونسية، مشيرا إلى العمل الموجّه إلى حلحلة إشكاليات قطاع الفسفاط وتمكينه من استعادة عافيته.

وتطرّق رئيس الحكومة في جوانب أخرى من البيان إلى مشاريع وبرامج قطاعات النقل واللوجستية، والسياحة وكذلك المرتبطة بتطوير منظومة التكوين المهني في إطار رؤية شاملة لإعداد وتنمية الموارد البشرية. وأكّد ما تكتسيه الشركات الأهلية من أهمية في تكريس المبادرات الجماعية وتحقيق التنمية المحلية والجهوية والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة. مبيّنا أنّ الدولة ستعمل على دعم المرافقة والتكوين مع تطوير المحتوى الإعلامي والحملات التحسيسية حولها، إلى جانب تخصيص اعتماد إضافي بمبلغ 20 م د في شكل خط تمويل لفائدتها.

وبعد إبراز ما سيحظى به التونسيّون بالخارج من عناية لتوطيد صلتهم بوطنهم و مزيد ترسيخ الهويّة الوطنية لديهم ومتابعة وضعية عائلاتهم عبر عديد البرامج، أكّد رئيس الحكومة جهود الدولة في مجال التحوّل الطاقي والبيئي والمحافظة على الموارد المائية، مبيّنا أنّ السياسات العمومية ستتنزّل ضمن رؤية تعتمد على التأقلم والتأهيل واستغلال الفرص الجديدة في مجالات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والاقتصاد الأزرق والاقتصاد المستدام والتي تشكّل مصدرا هاما لتوظيف التكنولوجيات الحديثة.

ثم أكّد رئيس الحكومة الدور المحوري الذي خصّ به الدستور الجهات والأقاليم باعتبارها شريكا فاعلا ضمن وحدة الدولة في البناء المشترك للسياسات العمومية ومتابعة تنفيذها، والذي تكرّس عبر إحداث المجلس الوطني للجهات والأقاليم لضمان التوازن بين الجهات.

كما استعرض مكوّنات برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2025 الذي يشكّل الإطار العام والمنطلق الأساس لضبط أحكام قانون المالية لسنة 2025، وتطرّق الى نفقات الميزانية، مبيّنا أنّها من المنتظر أن تبلغ سنة 2025 ما قدره 59828 م.د أي زيادة بـ 5.1% مقارنة بالنفقات المنتظر إنجازها لسنة 2024.

وأكّد في ختام البيان أنّ الاستجابة لانتظارات وتطلّعات المواطنين تتطلّب توفير إجابات واقعية لمعالجة كل الصّعوبات واستشراف المستقبل. وبيّن أنّه سيتمّ العمل، وفق التوجّهات والخيارات التي يرسمها رئيس الجمهورية، على تكريس سيادة القانون وضمان تكافؤ الفرص والسّهر على ضمان حقوق كلّ المواطنين والمواطنات، مع التعويل على التزامهم بواجباتهم تجاه الوطن.

النّقاش العام حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي

تواصلت بعد ظهر يوم الجمعة 8 نوفمبر 2024 أشغال الجلسة العامة المشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم، برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وبحضور السيد كمال المدوري رئيس الحكومة والوفد الوزاري المرافق له.

وإثر عرض التقرير العام للجنتي المالية والميزانية بالمجلسين حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025، تمّ الشروع في النّقاش العام الذي تواصل الى غاية يوم الأحد 10 نوفمبر 2024، حيث بلغ عدد تدخّلات أعضاء مجلس نواب الشعب: 90 تدخّلا، على امتداد 5 ساعات و17 دقيقة. ثم تولّى رئيس الحكومة التعقيب على التدخلات، وتمّ التطرّق إلى المحاور التالية:

- تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكريس مبدإ العدالة الجبائية.
- ادماج الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية المنظّمة ومقاومة الاقتصاد الريعي.
- تسريع رقمنة الإدارة واعتماد التقنيات الحديثة لتسهيل الإجراءات.
- المطالبة باعتماد منظومة تعليمية تتلاءم مع متطلّبات سوق الشغل وبوضع حلول عاجلة للتصدّي لهجرة الأدمغة.
- الدعوة إلى تنقيح قانون الصّفقات العمومية ومجلّة الصرف ومجلّة الاستثمار
- دعم مراكز التكوين المهني متعدّدة الاختصاصات وتعميمها.
- ضرورة تشجيع الاستثمار وتسهيل إجراءات التصدير.
- دعم القطاع الفلاحي ومواجهة الشح المائي.
- المطالبة بإصلاح المنظومة الصحية وإيجاد حلول عاجلة للوضعية المالية للصيدلية المركزية.
- مراجعة المنظومة السجنية، وتوظيف المساجين من الشباب في برامج تنموية وفي مشاريع خلق الثروة.
- المطالبة بمراجعة مجلّة الشغل بما يساهم في فتح آفاق جديدة للتشغيل.
- الدعوة الى تنقيح مجلّة الديوانة ومراجعة الإستخلاصات الديوانية.
- تردّي خدمات النّقل وما يشتكيه القطاع من تدهور خاصة أمام إشكالية تقادم الأسطول والبنية التحتية.
- الدعوة الى مراجعة المنظومة الجبائية، وإقرار عفو جبائي وضريبي مع مراجعة المنظومة الجبائية.
- المطالبة بدعم القطاع السياحي والثقافي ومراجعة الاستراتيجيات الترويجية للوجهة السياحية التونسية.
- النهوض بالقطاع الطاقي لاسيما عبر دعم الاستكشاف.
- لدعوة الملحة الى مراجعة شاملة لغلاء الاسعار ودعم الفئات المعوزة.
- مزيد دعم الشركات الأهلية والتعريف بها لدى الشباب لمزيد الاقبال عليها.
- تفعيل تنقيح أحكام المجلّة التجارية في ما يتعلق بالشيك دون رصيد.
- تطوير آليات ترويج وتصدير زيت الزيتون.
- مراجعة منظومة تسعيرة المنتوج الفلاحي والعمل على توفير البذور لكل الفلاحين.
- حوكمة استغلال الأراضي الفلاحية لتحقيق السيادة الغذائية وضمان الاكتفاء الذاتي.
- مزيد العناية بالمنظومة التربوية وايجاد الحلول لمختلف المشاكل المتصلة بهذا القطاع.
- الدعوة الى إعادة تشغيل المؤسّسات الصناعية الكبرى.
- إيجاد الحلول لمشاكل عقاريّة عالقة بعديد الجهات.
- دعم الموارد الذاتية للدولة تكريسا لسياسة التعويل على الذات.
- تكريس مقوّمات الدولة الاجتماعية وتوفير الاعتمادات.
- دعم الاستثمار العمومي باعتباره محفّزا للاستثمار الخاص وجرد كامل للمشاريع المعطّلة.
- برنامج عملي لتطوير نسق الإنتاج الوطني للفسفاط.
- صياغة نص قانوني لحوكمة الاستثمار والتشجيع عليه.
- دفع نسق إحداث الشركات الأهلية من خلال المساندة والمرافقة ووضع نصوص قانونية.
- الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وإدماج القطاع الموازي وترشيد الامتيازات الجبائية والمالية.
- دعم المواد الأساسية والمحروقات والنقل وتأمين انتظام تزويد السوق الداخلية بها.
- مساندة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والترفيع في التحويلات الاجتماعية.
- تسريع آجال إنجاز المشاريع العمومية والخاصة لدفع نسق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا وجهويا.
- تطوير حوكمة المؤسّسات العمومية لتحقيق استقرارها المالي والإداري وتخفيف الضّغوط على ميزانية الدولة.
- مجابهة التحديات المرتبطة بالتغيّرات المناخية من خلال تسريع الانتقال الطاقي.
- تنقيح أحكام مجلّة الشغل وإصدار نصوص قانونية لتحجير كل أشكال التشغيل الهشّ.
- إجراء جرد شامل لجميع الإشكاليات والصّعوبات التي تعطّل تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة والإنطلاق الفوري في مراجعة جميع النصوص القانونية.
- رصد تمويلات للتنمية الجهوية وتسريع المشاريع.
- تدعيم قطاع الفلاحة والصيد البحري ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها.
- دعم القدرة التنافسية للمؤسّسات الصناعية، والنهوض بالاستثمار الصناعي.
- مساندة المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة ودعم وتطوير برنامج تأهيل المؤسّسات الصناعية.
- دعم الترويج والاشهار للقطاع السياحي والثقافي وتطوير قطاع الصناعات التقليدية.
- تطوير المنظومة التربوية والتكوين المهني بما يتلاءم مع حاجيات سوق الشغل الوطنية والعالمية.
- تعهّد جميع الهياكل العمومية المركزية والجهوية لتذليل الصعوبات أمام تنفيذ المشاريع العمومية والخاصّة بما يساهم في تحقيق النمو والرفع من جاذبية الوجهة

التونسية للإستثمارات.
- العمل على دعم انخراط الشباب في مجال المعرفة الرقمية للاستثمار في المؤسّسات النّاشئة.
- برنامج تطوير الإدارة ورقمنتها وتعزيز سبل التبادل الإلكتروني للمعلومات والرقابة، وتكريس مبادئ الشفافية وتعزيز السلامة السيبرينية وحماية المعطيات الشخصية.
- تعميم الخدمات عن بعد لفائدة التونسيين بالخارج من خلال إحداث القنصلية الرقمية.

مناقشة المهمّات والمهمّات الخاصة

واصل مجلس نواب الشعب صباح الأحد 10 نوفمبر 2024 أشغال الجلسة العامة المشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم للنّظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025. وإثر الاستماع الى أجوبة رئيس الحكومة حول النّقاش العام، تواصلت الأشغال بمناقشة المهمّات والمهمّات الخاصة تباعا بحضور أعضاء الحكومة المعنيين والإطارات المرافقة لهم، وتضمّنت تقديم عرض عن المهمّة ومحاورها الاستراتيجية، ثم فسح المجال لتدخّلات النواب ، والإجابة عنها.
وفي ما يلي عرض عن المواضيع التي تمّت إثارتها خلال هذه المناقشات التي تواصلت من 10 الى 22 نوفمبر 2024:

المهمّة الخاصة المجلس الوطني للجهات والأقاليم
النقاش العام: 3 دقائق
حجم الميزانية: 15 610 000
التصويت: 110 نعم 07 إحتفاظ 05 لا
1 تدخل

تمّ النّظر في هذه المهمّة صباح يوم الاحد 10 نوفمبر 2024 برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم. وتناول النّقاش المسائل التالية :
- الدعوة الى تحسين وضعية مقر المجلس الوطني للجهات والأقاليم، من حيث التجهيزات والبنية التحتية
- تثمين عمل الجهاز الإداري والدعوة الى تعزيزه بالرصيد البشري اللازم لمساندة عمل النواب.
- الدعوة إلى تنقيح القانون الأساسي للميزانية لتعزيز دور المجلس الوطني للجهات والأقاليم.
- تعزيز مكانة أعضاء المجالس المحلية ومجالس الجهات ودعم علاقتهم بالسّلطات الجهوية والمركزية وتسريع إصدار النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لعمل هذه المجالس.

المهمّة الخاصة مجلس نواب الشعب
النقاش العام: ساعة و11 دقيقة
حجم الميزانية: 43 193 000
التصويت: 117 نعم 01 إحتفاظ 08 لا
19 تدخلا

تمّ النّظر في هذه المهمّة بعد ظهر يوم الأحد 10 نوفمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- أهمية دور مجلس نواب الشعب في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ تونس.
- الاستعداد للبذل والعمل والقيام بالواجب وتحمّل المسؤولية الملقاة على عاتق الوظيفة التشريعية.
- مزيد تسهيل عمل النائب وتوفير ظروف إنجاحه.
- أهمية إيجاد الآليات الكفيلة بتسهيل التواصل مع الوظيفة التنفيذية.
- نشاط المجلس في مستوياته التشريعية والرقابية والديبلوماسية وكذلك الأكاديمية والفكرية.
- تنويه بالعمل الذي يقوم به الجهاز الإداري بكل مكوّناته، والدعوة إلى مزيد العناية به من حيث الترقيات والتسميات وضبط هيكل تنظيمي خاص بالوظيفة البرلمانية،
- تطوّر العمل الاعلامي والاتصالي للمجلس وما يتميّز به من تنوع وثراء.
- برامج الرقمنة وتجديد نظام الصوتيات وتدعيم الشبكة الإعلامية، ومجهودات الانتقال الطاقي.
- مواصلة مجهودات الأكاديمية البرلمانية الرّامية إلى تطوير البرامج في إطار مساندة العمل النيابي.
- دور الدبلوماسية البرلمانية والنّشاط الخارجي للمجلس، وأهمية مجموعات الصداقة البرلمانية.
- العلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.
- القطع مع كل سلبيات الماضي في مجال العمل البرلماني.
- البرلمان يجب أن يكون في صدارة مؤسّسات الدولة الواعية بواقع البلاد وبما يتطلّبه من مثابرة وحرص على صون مقدرات المالية العمومية.
- عزم جماعي على أن يكون مجلس نواب الشعب وفيّا لتعهّداته ومؤمنا بدوره في تحقيق الطمأنينة وزرع ثقافة الأمل لدى الجميع.

تمّ النّظر في هذه المهمّة بعد ظهر يوم الأحد 10 نوفمبر 2024، بحضور السيد مراد حلّومي المستشار الأول لدى رئيس الجمهورية المكلّف بالمصالح المشتركة. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- آليات تعزيز التعاون بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.
- مقاومة حملات التشويه والمسّ من هيبة الدولة ومؤسّساتها.
- تفعيل دور المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية.
- الدور الإنساني لمؤسّسة فداء وضرورة دعمها.
- إعادة النّظر في المستحقّات المالية التي تتمتّع بها عائلات الشهداء وتوسيع دائرة الاستحقاق.
- دور دائرة الأمن القومي في تعزيز أمن البلاد واستقرارها والمساهمة في توفير متطلّبات التنمية.
- جلسات العمل حول مسائل استراتيجية مثل الأمن الغذائي، وتأمين التزوّد بمياه الشرب، والفسفاط والسّلامة السيبرنية.
- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة، وآفة المخدّرات والهجرة غير الشرعية غير النظاميّة.
- دعم مكانة تونس في العالم من خلال العلاقات الثنائية أو متعدّدة الأطراف.

تمّ النّظر في هذه المهمّة مساء الأحد 10 نوفمبر 2024 بحضور السيد حسّان المسعودي رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية وممثّل رئاسة الحكومة. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- المطالبة بعرض تقرير عملية التدقيق في الشهائد العلمية.
- مدى تقدّم إصلاح المؤسّسات العمومية.
- مدى نجاعة حفظ الوثائق والملفّات في مؤسّسة الأرشيف الوطني.
- مدى تقدّم مراجعة الأمر المتعلّق بالصفقات العمومية.
- المطالبة بتسوية عقارية للأراضي الفلاحية الدولية.
- تقييم إتفاقيات الشراكة مع الدول الأوروبية.
- ملف مكافحة الفساد وحماية المبلّغين عن الفساد.
- مراجعة مجلّة الشغل والقضاء على التشغيل الهش.
- ضرورة دفع المشاريع المعطّلة
- الدعوة الى إحكام الإجراءات الإدارية وتبسيطها وإضفاء النجاعة عليها.
- تعميم الخدمات الإدارية عن بعد، ومواصلة برامج الحكومة المفتوحة.
- دعم الشركات الناشئة واعتماد الذكاء الإصطناعي.
- تنقيح قانون الوظيفة العمومية بما يتماشى مع مقتضيات الإدارة العصرية.
- إرساء النظام التقديري وبورصة الحراك الوظيفي لحوكمة التصرّف في الموارد البشرية.
- إقرار إجراءات للحدّ من التشغيل الهش.
- تدعيم أجهزة الرقابة في مجال مكافحة الفساد.
- التنسيق بين رئاسة الحكومة ومختلف الوزارات لتشجيع الاستثمار ذي القيمة المضافة.
- اعتماد مقاربة تشاركية لدفع المشاريع المعطّلة ومتابعة انجازها وتذليل الصعوبات والعراقيل.
- مراجعة منظومة الصفقات العمومية حتى تكون أكثر مرونة ونجاعة مع إعطاء الاولوية للمنتوج الوطني.
- التفاعل بين رئاسة الحكومة والوظيفة التشريعية في ما يتعلّق بالإجابة على الأسئلة الكتابية لنواب الشعب.

تمّ النّظر في هذه المهمّة صباح الاثنين 11 نوفمبر 2024 بحضور السيد خالد النوري وزير الداخلية. وتناول النّقاش المسائل التالية:

- التنويه بمجهودات وزارة الداخلية وبنجاحات تدخّلات القوات الأمنية بكلّ أشكالها
- الدّعم اللوجستي والمادّي لمقرّات الولايات ومراكز الأمن.
- دفع المشاريع المعطّلة خاصة على المستوى المحلّي.
- مواصلة المجهودات الرامية إلى التصدّي لآفة المخدّرات.
- مراجعة القائمات المتعلّقة بإسناد المساكن الاجتماعية.
- تعزيز جهود البلديات الرامية إلى حماية المحيط والبيئة.
- المطالبة بتنقيح عديد التشريعات على غرار قانون الجنسية ومجلّة الحقوق العينيّة ومجلّة الجماعات المحليّة.
- إصدار القانون الأساسي المنظّم لسلك العمد.
- تسوية وضعية العمّال العرضيين.
- المطالبة بإعادة النّظر في خارطة الدوائر الترابيّة وإحداث عمادات ومراكز أمن.
- المطالبة بحماية المحيط المدرسي والتصدّي لظاهرة العنف وآفة المخدّرات.
- الدعوة إلى إحداث مراكز الحماية المدنيّة في عدد من الجهات.
- إعادة النّظر في تراخيص شبكات الكهرباء والماء.
- مواصلة برامج التهيئة العمرانية وتهذيب الأحياء.
- إستراتيجيّة مكافحة الجريمة المنظّمة بتكثيف الحملات والترفيع من نسقها وتحيين خطة الانتشار الأمني.
- مكافحة المخّدرات وإيقاف العناصر الإجرامية وتفكيك الشبكات وتجفيف منابع الترويج.
- تعزيز الأسطول عبر إقتناء وسائل النقل والدراجات النارية لفائدة مراكز الأمن ولمختلف الأسلاك.

تمّ النّظر في هذه المهمّة بعد ظهر يوم الاثنين 11 نوفمبر 2024، بحضور السيدة ليلى جفّال وزيرة العدل. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- رؤية إصلاحية تهدف إلى إرساء مرفق عدلي عصري يضمن الحقوق والحريات واستقلالية القضاء.
- دعم الحماية القضائية للحقوق والحريات دون تمييزوتدعيم ضمانات المحاكمة العادلة وأنسنة العقوبة وتيسير النّفاذ إلى العدالة.
- تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وملاءمة المنظومة العدلية مع مبادئ التنمية المستدامة.
- تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية وإرساء عدالة ذكيّة وتطوير الإدارة الإلكترونية.
- حوكمة هياكل المنظومة العدلية والإطارالبشري بالمحاكم والمؤسّسات السجنية والمهن العدلية الحرّة.
- تحسين جودة العمل وتدعيم المساءلة والمسؤولية، وتيسير فهم النصوص القانونية وتدعيم منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والقضائية.
- إحداث صندوق دعم المنظومة العدلية.
- إعادة النّظر في ملف النفقة وإحداث صندوق تمويل لها.
- تفعيل القانون المتعلّق بقضايا الشيك دون رصيد وتسريع البتّ في القضايا.
- المطالبة بتوسيع مجال تدخّل المحامي ليشمل كل القضايا
- تهيئة مرافق وزارة العدل ورقمنة المحاكم، وتحديث أساليب العمل الإداري.
- اعتماد العقوبات البديلة عن العقوبات السجنية.
- تعزيز التفاعل بين الوظيفة التشريعية ووزارة العدل.
- حماية المبلّغين عن الفساد وإقرار إجراءات خاصة.
- الدعوة إلى سنّ تشريعات جديدة تتعلّق بصناعة المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي.
- تطوير الإدارة الالكترونية واستكمال منظومة التبادل الالكتروني للوثائق القضائية في المادّة المدنية بما يساهم في تقلّص الزمن القضائي.
- مراجعة تنظيم المناظرات الوطنية الخاصة بالملحقين القضائيين ومساعدي القضاء.

تمّ النّظر في هذه المهمّة صباح يوم الثلاثاء 12 نوفمبر 2024 بحضور السيد خالد السهيلي وزير الدفاع الوطني. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- الرفع من قدرات القوات المسلّحة وتأهيلها وتجهيزها بما يمكّن من إستباق المتغيّرات الداخلية والخارجية.
- اقتناء منظومات أسلحة دفاعية تضمن ديمومة مرفق الدفاع الوطني لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية.
- تطوير القدرات القتالية للمؤسّسة العسكرية وضمان جاهزيّتها وديمومتها.
- تطوير المنظومة القانونية والإدارية وحوكمة التصرّف الإداري والمالي ورقمنته.
- دعم البحث العلمي والتصنيع العسكري.
- تعزيز الدور التنموي للجيش الوطني وتطويره.
- دعم انفتاح المؤسّسة العسكرية على محيطها، لمزيد إشعاعها على المستويين الإقليمي والدولي.

- مساهمة الهندسة العسكرية في انجاز المشاريع المعطّلة.
- المطالبة بتحسين الوضعية المالية للقوات الحاملة للسّلاح ، والاحاطة بالعسكريين المتقاعدين.
- دعم الشراكة مع وزارتي التربية والتكوين والتشغيل لاستقطاب الشباب المنقطع عن العمل للمشاركة في دورات تكوينية مهنية عسكرية.
- الدعوة الى الاستثمار السياحي في الجزر المعسكرة.
- تطوير آليات العمل للارتقاء بالأداء العسكري.
- التعويل على الجيش الوطني للتصدّي للهجرة غير النّظامية وهجرة الأفارقة جنوب الصحراء.
- مراقبة المراكز الحيوية مثل مراكز إنتاج الطّاقة.
- معاضدة مجهودات مراقبة مسالك التهريب.
- تثمين المناطق الصحراوية لدعم الإنتاج الوطني الموجّه للتصدير ومقاومة التصحّر، وتوسيع تجربة رجيم معتوق.
- إحداث مؤسّسة الضيعات العسكرية بهدف تثمين الأراضي الفلاحية.
- مزيد العناية بمنظوري المؤسّسة العسكرية وعائلاتهم وتوفير الرعاية والتغطية الصحية.
- تعزيز الخارطة الصحيّة العسكرية بإضافة مستشفى عسكري جامعي جديد في صفاقس.
- العمل على استكمال جملة من النصوص التشريعية المتعلّقة بالأطر القانونية المنظّمة للمؤسّسة العسكريّة.
- الإنطلاق في برنامج لنقل الثكنات من مناطق العمران مع مراعاة الظروف الأمنية والإجتماعية للعسكريين.
- تشجيع الشباب على الإلتحاق بالمؤسّسة العسكرية عبر التنسيق مع وزارات التربية والتكوين والتشغيل والتعليم العالي عبر إدراج التكوين العسكري في التوجيه الجامعي.

مهمّة الشؤون الدينية

النقاش العام: ساعة و 34 دقيقة

28 تدخلا

حجم الميزانية: 195 580 000

التصويت: 112 نعم 03 إحتفاظ 12 لا

تمّ النّظر في هذه المهمّة مساء الثلاثاء 12 نوفمبر 2024 بحضور السيد أحمد البوهالي وزير الشؤون الدّينية. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- تطبيق سياسة الدولة في المجال الدّيني وضبط الخطط والبرامج الرامية إلى تيسير إقامة الشعائر الدّينية
- نشر قيم الإعتدال والتسامح بما يضبط التماسك الرّوحي للمجتمع وثوابته ويساهم في التصدّي إلى كل مظاهر الغلوّ والتطرّف وحماية السّلم الاجتماعي.
- العناية بالقرآن الكريم والسنّة من خلال إقامة مسابقات قرآنية.
- تكثيف التوعية الدينية والإرشاد الدّيني بالجوامع والمساجد وتكوين الإطارات المسجدية المكلّفين بذلك .
- توفير أفضل الظروف لإقامة الشعائر الدّينية.
- دعم البحث العلمي والدّراسات في مجال العلوم الإسلامية ونشرها.
- العناية بالمعالم الدّينية وتهيئتها وصيانتها وتجهيزها.
- تطوير الإعلام الدّيني وترشيد الخطاب الدّيني.
- العناية بالكتاتيب لضمان التربية السليمة للناشئة.
- الحث على توفير ظروف انجاح موسم الحج والعمرة.
- ضرورة سدّ الشغورات في الإطارات الدينية، واختيار الائمة والمؤذنين والوعّاظ على أساس الكفاءة،
- الإشراف على مواضيع خطب الجمعة ومختلف مضامين الخطاب الدّيني بهدف التوعية والإرشاد.
- وضع برامج توعوية موجّهة للأطفال لترسيخ قيم التمسّك بالهوية العربية الاسلامية.
- التنديد بالخطاب المنافي للأخلاق الحميدة على مواقع التواصل الاجتماعي.
- مراجعة إجراءات أداء مناسك الحج والعمرة ومراقبة وكالات الأسفار.
- المطالبة بوضع استراتيجية وطنية لبناء وترميم وصيانة المعالم الدينية والجوامع والمساجد.

مهمّة المالية

النقاش العام: ساعة و33 قيقة

23 تدخلا

حجم الميزانية: 1 390 000 000

التصويت: 109 نعم 06 إحتفاظ 12 لا

تمّ النّظر في هذه المهمّة يوم الثلاثاء 12 نوفمبر 2024 بحضور السيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- المحافظة على استدامة المالية العمومية واستعادة التوازنات المالية، وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو.
- تدعيم أسس الدولة الاجتماعية عبر ترشيد النّفقات العمومية وتمويل المشاريع الصغرى.
- تجديد النّظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص وتنويع وسائل الدّفع الإلكتروني وتطوير المنظومة المعلوماتية للدّيوانة وللتصرّف في الدين الخارجي.
- الدّعوة إلى مكافحة الاقتصاد الموازي من خلال استعمال الفوترة الإلكترونية وتعزيز الرقابة الدّيوانية.
- المطالبة بالتدقيق في الدّيون الدّاخلية والخارجية وتحويلها إلى استثمارات وتسقيف الدّين الخارجي.
- إعادة النّظر في تسليم قروض مالية من البنوك العمومية دون ضمانات.
- إعادة هيكلة الدّيوانة ودعم منظوريها وتحفيزهم، وتطوير وسائل العمل.
- المطالبة بإطلاق منصّة رقمية للتمويلات العمومية لضمان الشفافية وترسيخ الثقة مع المواطن.
- تعزيز المراقبة الجبائية والدّيوانية من حيث الموارد البشرية لمقاومة التهرّب الضريبي والتهريب.
- إعادة النّظر في الإعفاء الجبائي الكلّي أو الجزئي لتوريد سيّارة وتمتيع المعوقين بهذا النّظام.
- دعم القباضات من حيث التجهيزات والموارد البشرية.
- تنقيح مجلّتي الصّرف والتأمين وتفعيل الأوامر الحكومية المتعلّقة بها.
- ترشيد الامتيازات الجبائية بالنسبة إلى الشركات التي تحقّق أرباحا هامّة والتي تخضع لمقتضيات القانون الذي يضبط الحدّ الأدنى لقيمة الضريبة.

- تعزيز المراقبة الجبائية من حيث الموارد البشرية عبر الانتدابات التي تشمل أصحاب الشهائد العليا.
- مدوّنة السّلوك للديوانة ورقمنة الخدمات ووضع منظومة الدّفع الإلكتروني لمكافحة الفساد.
- حلّ عديد الملفات المتعلّقة بالمصادرة وفق منهجية عمل مضبوطة.

تمّ النّظر في هذه المهمّة صباح الأربعاء 13 نوفمبر 2024 بحضور السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- تحسين نجاعة الأداء الاقتصادي من خلال إرساء منظومة معلومات تشمل ملفّات التعاون المالي الدولي.
- منهجيّة التخطيط وضبط الأولويات ورزنامة التنفيذ.
- جودة البيانات الإحصائية والتقديرات والتحاليل الاقتصادية والمالية وتكثيف العمل البحثي.
- التوظيف الأمثل للاستثمار و إحكام انتقاء المشاريع ودفع الاستثمار الخاص على المستوى الجهوي والمحلّي.
- الإسهام في المبادرات والآليات الخصوصية الموجّهة لدفع التنمية بالمناطق ذات الأولوية.
- المطالبة بالنّهوض بالتنمية المحليّة والجهوية والتشجيع على الاستثمار الخاص والحدّ من التفاوت الجهوي.
- ضعف التنمية الجهوية والمحلّية فاقم ظاهرة النزوح والهجرة غير النظامية.
- تهيئة البنية التحتيّة للتشجيع على الاستثمار الخاص وتحفيز المبادرات الفرديّة.
- الدعوة إلى إحداث معبر ومنطقة تبادل حرّ مع الجزائر في الجنوب التونسي.
- المطالبة بالاستثمار في التعليم والتشجيع على الابتكار واعتماد وسائل الذّكاء الاصطناعي ودفع الشركات الناشئة.
- دعم الديبلوماسية الاقتصادية لاستقطاب المستثمرين.
- إحداث هياكل لمتابعة وتقييم ومراقبة انجاز المشاريع.
- استحثاث إنجاز برامج التنمية المندمجة والتنمية الحضرية.
- الدعوة الى تبسيط الاجراءات الإدارية والتخلّي عن نظام الرّخص لتشجيع الاستثمار وبعث المشاريع.
- المطالبة بالاستثمار السّياحي والثقافي عبر استغلال المناطق الطبيعية والأثريّة في المناطق الدّاخلية.
- تسريع تنفيذ المشاريع المعطّلة، وتكريس البعد التشاركي في العلاقة بين المجالس المحلّية والجهوية والإقليمية ضمن مقترحات المشاريع الجديدة.
- تعزيز الدّور الاجتماعي للدولة ودعم الترابط بين الجهات والأقاليم والولايات والحدّ من التفاوت الجهوي.
- مساهمة هياكل التنمية الجهوية في إعداد مخطّطات التنمية في إطار التوجّهات الوطنية للتنمية.
- التنسيق مع جميع الهياكل العمومية في كل مراحل الدّورة الاقتصادية، مع توفير تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسطة والمبادرات الذاتية.
- العمل على وضع النصوص القانونية المتعلّقة بالشركات الناشئة ومراجعة مجلّة الصّرف.
- دور وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في استقطاب المستثمرين الأجانب.

تمّ النّظر في هذه المهمّة مساء الأربعاء 13 نوفمبر 2024 بحضور السيد وجدي الهذيلي وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- السّعي إلى التوظيف الأمثل للرصيد العقّاري بما يجعله دافعا للتنمية على مختلف الأصعدة.
- ملاءمة الموارد العقارية مع متطلّبات تنفيذ الأولويات والمشاريع، وإحكام استغلالها في دفع العجلة الاقتصادية.
- إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية وتوظيف الأراضي الدولية الفلاحية، وتطوير آليات التعامل مع الرصيد العقّاري الفلاحي.
- ترشيد اقتناء أملاك الدولة وتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية، وتصفية العقارات الرّاجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.
- مراقبة التصرّف في أملاك الدولة والمال العام وضبط الأملاك العمومية وجرد وتقييم أملاك الدولة المنقولة وغير المنقولة العامة والخاصة وترسيمها بالسجلات الخاصة بها.
- إرساء قاعدة بيانات رقمية للقطاع وتمكين مصالح الوزارة من وسائل عصرية وناجعة لمزيد إحكام التصرّف في العقارات الفلاحية والتسريع في تطهير سجلات الدولة وتضمينها بسجلات الدولة الالكترونية.
- المطالبة بإحكام التصرّف في أملاك الأجانب وتسوية وضعيّتها قانونيا.
- مكافحة الفساد وحماية الأملاك العمومية، والنّظر في بيع الأراضي عن طريق البتّة.
- تسوية وضعية استغلال أراضي فلاحية على ملك الدولة عبر التفويت فيها لصالح مستغلّيها.
- تسريع إصدار القانون المنظّم للأراضي الاشتراكية.
- معالجة تشتّت الملكية والرّسوم المجمّدة.
- تنفيذ قرارات اللجنة الوطنية المكلّفة بالمصادرة في ما يتعلّق بأملاك الدولة المصادرة.
- تسوية ملكية العقّارات الفلاحية ووضع التشريعات المتعلّقة بها لاستغلالها في دفع الدورة الاقتصادية.
- تبسيط اجراءات استخراج وثائق الملكية ورقمنتها.
- تطوير المنظومات المعلوماتية والتأهيل الرقمي للإدارة.

تمّ النّظر في هذه المهمّة مساء الأربعاء 13 نوفمبر 2024 بحضور السيد حبيب عبيد وزير البيئة. وتناول النّقاش المسائل التالية:

- تحدّيات التصرّف في منسوب المياه المستعملة والنّفايات المنزلية، والتقليص من النّفايات البلاستيكية، والتصرّف المستدام في الشريط الساحلي.
- تحسين إطار الحياة ومقاومة التلوث، وحماية التنوّع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية.
- تدعيم مسار التنمية المستدامة والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وتحسين الحوكمة، والتصرّف في الموارد المالية والبشرية.
- إعداد مخطّطات جهوية لجميع البرامج والاستراتيجيات في كل المجالات وفي مقدّمتها التطهير.
- ربط الأحياء الشعبية بشبكات التطهير وقنوات الصّرف الصحّي في عدد من جهات البلاد.
- التشجيع على الإستثمار في النفايات وتحويلها إلى طاقة اسئناسا بالتجارب المقارنة.
- رسم تصوّر شامل للوضع البيئي بالبلاد بالشراكة مع البلديات.
- التفكير في إحداث مركز بيئي وطني لرسلكة النّفايات.
- تحقيق العدالة البيئية بمطالبة الدول الكبرى بدفع ثمن الأزمة البيئية العالمية المتسبّبة فيها.
- دعم ميزانيات الجماعات المحلية للنّهوض بالمناطق الخضراء وحماية التنوّع البيولوجي والإيكولوجي.
- مراجعة القانون المنظّم لوكالة حماية وتهيئة الشريط السّاحلي.
- خطورة النّفايات البلاستيكية وتأثيراتها السلبية على البيئة وعلى صحّة المواطن.
- العمل على حماية الشريط السّاحلي من الانجراف.
- تداعي شبكات التطهير والحثّ على صيانتها لتفادي الكوارث البيئية المحتملة.
- إثارة عديد المشاكل البيئية والوضعيات الكارثية التي تتطلّب تدخّلات عاجلة في عدد من جهات الجمهورية.
- العمل على توفير اعتمادات مالية ضخمة ليقوم ديوان التطهير بالدور الموكول له في كل الولايات دون استثناء.
- مجهودات الوزارة في تجميع نفايات الهدم والبناء في عدد من المناطق والجهات.

تمّ النّظر في هذه المهمّة صباح يوم الخميس 14 نوفمبر 2024 بحضور السيد عزالدين بن الشيخ وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، والسيد حمادي الحبيّب كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلّف بالمياه. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- أهمية الوزارة وعلاقتها المباشرة والوطيدة بحاجيات المواطن وبآفاق تحقيق الأمن الغذائي والمائي.
- خطورة الوضع المائي وحساسية مقوّمات الأمن الغذائي.
- تطوير الانتاج الفلاحي لبلوغ الاكتفاء الذّاتي المستدام.
- إحكام نظام المراقبة والحماية واليقظة والسّلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.
- تعزيز تموقع قطاع الفلاحة البيولوجية في الاقتصاد المحلّي والعالمي وتطويره.
- إحكام التصرّف في المياه عبر ربط السدود وحسن التحكّم في تحويل فائض المياه.
- تحلية مياه البحر واعتماد تجهيزات الاقتصاد في مياه الريّ.
- التوسّع في المناطق السقويّة المرويّة بالمياه المعالجة.
- تحسين التزوّد بمياه الريّ بالواحات عبر التعهّد بالمنشآت المائية.
- ضرورة إحداث محطّة تصفية ومعالجة المياه الصّالحة للشرب في عديد الجهات.
- تركيز المنظومة المعلوماتيّة الوطنيّة للمياه، وأنظمة الانذار المبكّر عن الفياضانات.
- الدعوة إلى تنقيح مجلّة المياه وبعض التشريعات لدفع التنمية الفلاحية.
- وضع خطة عمل لمتابعة التغييرات التي قد تطرأ على المنظومة المائية للتصدّي للحفر العشوائي للآبار.
- إسناد رخص حفر الآبار المائية يخضع لدراسات واستشارات واجتماعات لجا ن مختصة.
- النّهوض بالبحث الفلاحي وتقييم برامج الإرشاد والتكوين المهني الفلاحي.
- المطالبة بالتدخّل النّاجع للحفاظ على صابة الزيتون وتثمين زيت الزيتون وتسويقه عالميا.
- إعادة هيكلة ديوان الحبوب وديوان الزيت وديوان الأراضي الدولية.
- ضرورة التصدّي للفساد وإهدار المال العام في علاقة بإهمال الأراضي الفلاحية الدولية واحتكارها.
- المطالبة بتعزيز منظومة السّلامة الحيوانية ودعم الرقابة على المسالخ وتهيئتها.
- ضرورة مراجعة منظومة الأعلاف ودعمها للتشجيع على تربية الأبقار وعدم التفويت فيها.
- إرساء الإدماج الاقتصادي لصغار الفلّاحين والبحّارة وكذلك المرأة والشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والنهوض بالإنتاج والانتاجية مع ضمان الجودة.
- تأمين السّيادة الغذائية من خلال توفير منتوجات فلاحية متنوعة وذات قيمة مضافة.
- دعم أنظمة الصحة النباتية والحيوانية للحفاظ على ديمومة المنظومات الفلاحية وضمان الجودة.
- تعزيز تموقع الفلاحة البيولوجية ونظام الوراثة في الاقتصاد المحلّي والوطني ودعم قدرات الهياكل المتدخّلة.
- وضع برنامج للتدخّلات العاجلة للتصدّي لانتهاك المجال الغابي بالتعاون مع الهياكل الفنية المشاركة .
- حوكمة منظومة الأعلاف عبر إحداث ديوان خاص.

- دعم الأنشطة الفلاحية ذات المردودية المرتفعة عبر إدماج الشباب والمرأة في العمل الفلاحي.
- ضمان تنمية شاملة ومستدامة بالمناطق الجبلية، وتعزيز قدرات المتساكنين على مجابهة التغيّرات المناخية.
- برمجة مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة.
- تكثيف الرقابة على الصيد البحري وتفعيل المراقبة بالأقمار الصناعيّة واقتناء خافرات لدعم الرقابة على الصيد البحري.
- إحكام استغلال الثروات البحرية الحيّة وتهيئة المصائد، وتطوير منظومات الإنتاج لتحقيق التنمية المستدامة.
- مراجعة معايير إسناد الرخص المتعلّقة بالصيد البحري.
- المطالبة بالحفاظ على الثروة السمكية وحمايتها من التلوّث.

تمّ النّظر في هذه المهمّة بعد ظهر يوم الخميس 14 نوفمبر 2024، بحضور السيدة فاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة، والسيد وائل شوشان كاتب الدولة لدى وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة المكلّف بالإنتقال الطاقي. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- محاور المنظومة الطاقية المتمثّلة في الأمن الطاقي، وإزالة الكربون، وحوكمة الإنصاف الطاقي، والتنمية الاقتصادية الشّاملة والعادلة.
- استراتيجية المجال الصّناعي التي تقوم على خلق مناخ مناسب للاستثمار، وتسريع الانتقال الرقمي، وتدويل الصّناعة التونسية، ودعم اختصاصات عمودية جديدة، والتسويق لصورة تونس كوجهة مناسبة للاستثمار.
- استرجاع نسق الانتاج في قطاع الفسفاط ومشتقّاته، والرفع من تصدير مشتقّات الفسفاط، ومواصلة تعزيز مشاريع التأهيل البيئي.
- خدمات الشركة التونسية للكهرباء والغاز، والانقطاعات المتكرّرة وارتفاع أسعار فاتورة الاستهلاك.
- الفضلات النّاجمة عن المجمّعات الكيميائية وتأثيراتها السلبية على البيئة.
- سبب رفض الوزارة لبعض مطالب رخص الاستكشاف.
- المطالبة بمزيد من الشفافية في علاقة بالمجال الطاقي.
- التسويق لتونس كوجهة للاستثمار، وتوفير حوافز جلب المستثمرين.
- تسريع الانتقال الطاقي نظرا لكلفة التأخير على المجموعة الوطنية.
- دعم المنشآت الصناعية التي تعيش صعوبات مالية ومرافقتها عبر آليات برنامج التأهيل الصناعي وتقديم المساندة الفنيّة واعتماد الارتباط البيني.
- تهيئة المناطق الصّناعية في الجهات وربط الأقطاب التكنولوجية والتنموية والمركّبات الصّناعية بشبكات الماء والكهرباء والغاز.
- وضع إطارقانوني لمراكز الأعمال واعتماد مقاربة جديدة للتصرّف فيها.
- إعادة هيكلة بعض المنشآت العمومية التي تستوجب التأهيل المالي والاجتماعي مثل شركة الفولاذ والحلفاء ومعمل السكربدعم من الدولة.
- إجراءات صارمة ودراسات دقيقة حول ملفّات الفساد.
- حوكمة التصرّف في المحروقات والمناجم والنّهوض بالطاقات البديلة و المتجدّدة والنظيفة.
- دفع المشاريع المعطّلة وبرمجة اقتناء المعدّات التي تستوعب الغازات الخطرة للحفاظ على جودة البيئة.

تمّ النّظر في هذه المهمّة يوم الجمعة 15 نوفمبر 2024 بحضور السيد سفيان تقيّة وزير السياحة. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- تنمية القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية عبر تحسين الخدمات وتطوير المنتوج وتحسين البنية التحتية والترويج والتسويق الفعّال وتعزيز الشراكات والتعاون.
- تكريس مبادئ الحوكمة الرّشيدة من خلال التصرّف في الموارد المالية والبشرية وتأهيلها.
- تشجيع الاستثمار السياحي وتذليل الصعوبات.
- دعم الموارد البشرية بوزارة السياحة وتأهيلها بما يتلاءم مع تطوّرات أساليب الترويج والإشهار السياحي.
- رقمنة الخدمات الإدارية وإحداث منصّات رقمية لتقييم النّشاط السياحي.
- النّظر في وضعيات دور الضّيافة، وتذليل الصّعوبات أمام مشاريع إنشائها.
- الدعوة إلى الاستثمار في السياحة الرياضية والبيئية.
- دعم وتطوير وتنظيم السياحة الإيكولوجيّة والاستشفائيّة والصحراويّة والثقافيّة.
- ضرورة إحداث وتهيئة المسالك السياحية خاصة في المناطق الجبلية والغابية.
- الدعوة إلى العناية بالمعالم الأثرية التاريخية وحمايتها.
- إعادة الهيكلة المالية للمؤسّسات السياحية وتسهيل إجراءات إسناد القروض والنّظر في الإشكاليات المطروحة.
- تثمين المخزون الثقافي من خلال حماية المعالم الأثرية ذات الجلب السياحي والمساهمة في المحافظة على المواقع المصنّفة تراثا عالميا.
- الترويج الرّقمي للوجهة السياحية التونسية لاستقطاب السياح خاصة من البلدان الآسيوية.
- رقمنة المحاور الترويجية لتعزيز الكفاءة وتشجيع صانعي المحتوى والمؤثّرين للترويج للوجهة السياحية التونسية.
- دعم تجديد وإدماج واستدامة المؤسّسات الحرفية في الإقتصاد الحديث وضمان استمراريتها في مواجهة التحدّيات الاقتصادية والتكنولوجية،
- تنويع العرض السياحي وتحسين الخدمات، وتحسين القدرة التنافسية لمنتوجات الصناعات التقليدية.
- الإحاطة بالحرفيات والحرفيين والحفاظ على الصناعات التقليدية وتطويرها.

- دعم قطاع الصناعات التقليدية الذي يستقطب خرّيجي الجامعات ويساهم في دفع التصدير.

تمّ النّظر في هذه المهمّة بعد ظهر يوم الجمعة 15 نوفمبر 2024 بحضور السيد سفيان الهميسي وزير تكنولوجيات الاتصال. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- إرساء الإدارة الالكترونية ورقمنة خدماتها وتوفير الخدمات الإدارية للمواطن عن بعد.
- توفير خدمات إدارية عن بعد للجالية التونسية بالخارج.
- مراجعة الأطر التشريعية وتحسين نظام حوكمة القطاع وإطلاق بوابة المبادر الذّاتي.
- دعم محيط الشركات النّاشئة وتشجيع بعثها وتطويرها، والدّفع نحو الابتكار والتجديد.
- تطوير البنية التحتية لشبكة الاتصال وتدعيم القدرة على إيواء المنظومات الوطنية وتعزيز الأمن السيبريني الوطني ومقاومة الجريمة الالكترونية.
- تفعيل استراتيجية الذكاء الاصطناعي.
- تطوير القدرات والمهارات في المجالات الرقمية وضمان المساواة وتكافؤ الفرص.
- تطوير مناخ ريادة الأعمال والتشجيع على الابتكار والتجديد في المجال الإلكتروني.
- حوكمة مهمّة تكنولوجيات الاتصال من خلال تعزيز دور القيادة وتطوير فاعليته ودعم البرنامج العملياتي "التنمية الرقمية" وإدارة التغيير لنشر الثقافة الرقمية.
- المطالبة بتحيين النصوص القانونية ومزيد تطويرها للتشجيع على الابتكار والتجديد.
- الدّعم المادّي واللوجستي لعدد من مراكز البريد وتوسعة مقرّاتها في عديد الجهات. وتحسين خدمات البريد والرفع من جودتها خاصة في أوقات الذروة.
- المطالبة بإحداث مراكز بريد في عدد من الجهات.
- رقمنة الخدمات البريدية لتخفيف الضغط على المكاتب والإنطلاق من خدمة الإدخار.
- المطالبة بإحداث بنك البريد.
- الدعوة إلى تأمين تغطية كل جهات البلاد بشبكة الانترنت وشبكات الهاتف.
- الإحاطة بالشباب المبتكر وتشجيعه على إرساء الشركات الناشئة ودعم القدرة التنافسية على المستويين الوطني والعالمي.
- دور الوزارة في استقطاب خرّيجي الجامعات المختصين في تكنولوجيات الاتصال والحدّ من هجرة الأدمغة.
- مراجعة مجلّة الصّرف فيما يتعلّق بالمبادلات والمعاملات الإلكترونية.
- خطط الوزارة وبرامجها للتصدّي للجرائم السيبرنية والتحيّل الالكتروني.

تمّ النّظر في هذه المهمّة بعد ظهر يوم الجمعة 15 نوفمبر 2024 بحضور السيد سمير عبيد وزير التجارة وتنمية الصادرات. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- ضمان سوق متوازن وعادل ونزيه من خلال دعم وتطوير آليات وطرق التدخّل واستشراف التطوّرات، وإحكام التنسيق مع مختلف المتدخّلين العموميين والخواص.
- تطوير النسيج التّجاري والحرفي وتأهيل مسالك التوزيع ورقمنتها، وتبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة التجارية.
- تدعيم الصّادرات التونسية وتنويعها من خلال الانفتاح على أسواق جديدة وتوفير ميزات تفاضليّة للمنتوج التونسي في إطار اتفاقيات تبادل تجاري حرّ.
- التصدّي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدّفاع عن الصّادرات التونسية لدى الهياكل المختصّة.
- تحديث التصرّف الإداري وضمان ديمومة الميزانيّة وإحكام التصرّف في الموارد المالية والبشرية.
- مراجعة منظومة الامتياز التجاري الذي يسند إلى عدد من العلامات التجارية.
- الإجراءات المتّخذة لتطبيق منظومة التسعيرة، وتكثيف المراقبة لمقاومة التلاعب بالأسعار.
- سبل ضمان توفير المنتوجات التي تلقى إقبالا كبيرا خاصة خلال شهر رمضان.
- آليات حماية المنتوج المحلّي أمام انتشار المنتوجات المتأتية من الخارج.
- المطالبة بدمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.
- خطط الوزارة وبرامج التزويد لمواجهة التقلّبات التي تشهدها السّوق فيما يتعلّق بالمواد الاستهلاكية الأساسية.
- مراجعة عديد التشريعات المنظمّة للتجارة بما يضفي عليها مزيدا من المرونة والشفافية.
- إعادة هيكلة الديوان التونسي للتجارة ومراجعة صلاحياته.
- تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية بما يخدم الصادرات التونسية.
- التخفيض في أسعار الأعلاف طبقا للأسعار المتداولة على الساحة العالمية.
- الحرص الدائم على ضمان حضور الدولة في مسالك التوزيع من أجل عمليات تزويد واضحة وشفافة.
- تنظيم التجارة الإلكترونية.
- تأمين صابة الزيتون قصد الاستفادة من الوفرة واستغلالها في الاستهلاك المحلي أو في التصدير.

مهمّة التجهيز والاسكان

النقاش العام: 3 ساعات و17 دقيقة

حجم الميزانية: 2 022 000 000

التصويت: 102 نعم 15 إحتفاظ 10 لا

64 تدخلا

تمّ النّظر في هذه المهمّة صباح يوم السبت 16 نوفمبر 2024 بحضور السيدة سارة الزعفراني الزنزري وزيرة التجهيز والإسكان. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- تطوير وصيانة شبكة الطرقات العمومية بكل مكوّناتها .
- مزيد العناية بشبكة الطرقات السيّارة والطرقات المرقمة على المستوين الوطني والمغاربي.
- إنشاء طرقات سريعة تربط بين المدن الداخلية والمراكز الاقتصادية الرئيسية على الشريط الساحلي.
- تهيئة المسالك الريفية لفكّ العزلة عن التجمّعات السكنية ذات الكثافة الضعيفة.
- حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت.
- ضمان حماية المدن من الفيضانات في ظلّ التغيرات المناخية .
- المطالبة بمسح عقّاري لتحديد ملك الوكالة العقّارية للسكنى، واسترجاع الأراضي التي تمّ السّطو عليها.
- صيانة المدن العتيقة وحماية المعالم التراثية.
- تعميم برنامج تهذيب الأحياء الشعبية وتجميل مداخل المدن.
- المطالبة بتغيير أمثلة التهيئة العمرانية وتعصيرها وفق المعايير العالمية.
- المطالبة بتهيئة المسالك الريفية والمسالك المؤدّية إلى الشواطئ وتعبيدها.
- مراجعة التشريعات وخاصة مجلّة التهيئة الترابية والتعمير وقانون الصفقات العمومية.
- حلحلة المشاريع المعطّلة ودفع نسق انجاز المشاريع وتذليل الصعوبات.
- تنقيح قانون الصّفقات العمومية لضمان تنمية اقتصادية مستدامة وتحسين مناخ الاستثمار.
- إعداد قاعدة بيانات للطرقات والمنشآت الفنية بهدف توحيد وتنظيم جميع المعلومات المتعلّقة بالصيانة .
- إنجاز المشاريع الطرقية والبنايات المدنية وفق المقاييس المعتمدة على الصعيد العالمي.
- خطّة وطنية لتنمية وتطوير البناء المستدام تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتكنولوجي.
- تنظيم قطاع البناء والأشغال العمومية من خلال تحيين النصوص القانونية وكراسات الشروط وأدلّة الإجراءات.
- إرساء منظومة تضمن حق المواطن في سكن ملائم، وتهذيب الأحياء السكنية وتوفير الخدمات الأساسية.

مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

النقاش العام: ساعتان و 40 دقيقة

حجم الميزانية: 366 607 000

التصويت: 115 نعم 04 إحتفاظ 07 لا

24 تدخلا

تمّ النّظر في هذه المهمّة بعد ظهر يوم السبت 16 نوفمبر 2024 بحضور السيد محمد علي النفطي وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، والسيد محمد بن عياد كاتب الدولة. وتناول النّقاش المسائل التالية:

- توظيف العلاقات الخارجية لخدمة مصالح تونس ودعم صورتها في الخارج.
- تعزيز دور الديبلوماسية الاستباقية وتطويرها وتدعيم التواجد الديبلوماسي في الخارج.
- المساهمة في تحقيق الازدهار الاقتصادي لتونس من خلال دعم العلاقات الثنائية والاستفادة من المؤسّسات والاتفاقيات الدولية.
- حشد الدعم لتونس من خلال استقطاب الاستثمارات الخارجية وتطوير دور السياحة وتنمية الصادرات.
- توسيع مجالات التعاون الأمني وإعادة الانتشار القنصلي وتدعيمه وتعزيز الصّلة بالكفاءات التونسية بالخارج.
- تطوير التعاون اللامركزي وإرساء آليات شراكة بين الجهات التونسية ونظيراتها بالخارج.
- تعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج والدفاع عن مصالحها وعن حقوقها ببلدان الإقامة.
- ضرورة تعميم التمثيليات الديبلوماسية التونسية في جلّ دول العالم.
- ضعف الديبلوماسية التونسية مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء والبلدان الآسيوية.
- دعم الديبلوماسية الاقتصادية وتعزيز الشراكة خاصة مع الدول الإفريقية والدول الآسيوية.
- دعم الاكاديمية الديبلوماسية وتعزيز الشراكة مع الدول الشقيقة والصديقة.
- الدعوة الى مراجعة بعض الاتفاقيات التجارية التي أضرّت بالمنتوجات والسلع التونسية.
- مراجعة النظام الأساسي الخاص بالديبلوماسيين وتمكينهم من التغطية الصحية.
- ضرورة إيجاد حلول للحدّ من الهجرة غير النظامية.
- التفكير في إيجاد صيغ وآليات لربط جسور التواصل مع الكفاءات التونسية بالخارج والاستفادة من خبراتها.
- تنشيط العلاقات مع الاتحاد الاوروبي باعتباره الشريك الأول لتونس في كنف الندّية والاحترام المتبادل.
- تعزيز دور الديبلوماسية البرلمانية في معاضدة الديبلوماسية الرسمية الرامية الى تعزيز علاقات تونس الخارجية وإشعاعها في محيطها الاقليمي والدولي.
- تثمين الموقف التونسي المشرّف من القضية الفلسطينية والمساند لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق من أجل الدفاع عن حقوقه المشروعة.

- توسيع اتفاقات الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على الامتيازات الاجتماعية والمكاسب الثنائية وعدم المساس بها وحركية هامة على المستوى الاوروبي في هذا المجال.
- تعصير الخدمات القنصلية مع تركيز منظومة الجنسية الرقمية والعمل على رقمنة منظومة الحالة المدنية.

تمّ النّظر في هذه المهمّة صباح الأحد 17 نوفمبر 2024 بحضور السيدة أمينة الصرارفي وزيرة الشؤون الثقافية. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- مكانة الفعل الثقافي في بناء المجتمع، وأهمية العمل على الارتقاء به في اتجاه تطوّر المجتمع والرقي به.
- دعم الانتاجات الفنية وضمان عروض فنيّة ذات جودة تراعي النّوع الاجتماعي وتوسيع إشعاعها وطنيا ودوليا وحفظ الرصيد الفنّي وتطوير توزيعه.
- دعم الصّناعة السينمائية مع ضرورة مواكبة أحدث التكنولوجيات في الإنتاج السمعي البصري.
- تشجيع الفنون الركحية وتطوير المنظومة التشريعية للقطاع عبر هيكلة بعض مؤسّساته.
- تشجيع الإنتاج الوطني في مجال الموسيقى والارتقاء بجودة التكوين الموسيقي وتعميمه.
- دعم قطاع الكتاب والمطالعة ونشر ثقافة الكتاب الإلكتروني والمحامل الرقمية.
- تطوير حركة النشر والتوزيع، وتوفير الكتاب في كل الجهات والنّهوض بالمطالعة العمومية.
- إدماج المؤسّسة الثقافية في محيطها وتعزيز انفتاحها ووضع برنامج لتأهيل المؤسّسات العمومية للعمل الثقافي.
- تعزيز إشعاع التظاهرات الثقافية الكبرى والمهرجانات.
- دعم جهود حماية التراث والمحافظة عليه وتثمينه وتطوير قدرته على الاستقطاب.
- ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالثقافة وبالتراث.
- رؤية الوزارة وخططها للنهوض بقطاع التراث، ومراجعة هيكلة المعهد الوطني للتراث.
- تسريع إحداث المجلس الأعلى للثقافة والفنون.
- العناية بالبنية التحتية للمؤسّسات الثقافية.
- تراجع الشأن الثقافي بسبب ضعف المتابعة وغياب التأطير والمراقبة.
- دعم إشعاع المنتوج الثقافي الوطني على الصعيد الدولي.
- العناية بوضعية الفسقيات بالتعاون مع إدارة الهندسة العسكرية.
- حوكمة تنظيم التظاهرات الثقافية والفنية والمهرجانات عبر إعداد خارطة للمهرجانات تراعي الخصوصيات الجهوية والمحلية وتضمن تنوّع المضامين وجودتها، مع تطوير قدرات المشرفين على هذه المهرجانات.

تمّ النّظر في هذه المهمّة بعد ظهر يوم الاحد 17 نوفمبر 2024 بحضور السيد رشيد عامري وزير النقل. وتناول النّقاش المسائل التالية:

- تدعيم النقل العمومي الجماعي وزيادة فعاليته عبر تعزيز السّلامة ومزيد التنظيم.
- تطوير الشبكات والمحطّات ودعم الشركات الجهوية للنقل البرّي.
- تحقيق الإدماج التعريفي لشبكات النقل العمومي الجماعي بتونس الكبرى.
- متابعة أنشطة الشركات العمومية للنقل البرّي للأشخاص وتقييم استغلال الخواص لهذا النّشاط.
- تجديد وتطوير أسطول الحافلات من خلال الاقتناءات وأعمال الصيانة للرفع من نسبة الجاهزية.
- الدعوة إلى مزيد العناية بالنقل المدرسي.
- تطوير شبكات النقل الحديدي الحضري والجهوي عبر مواصلة إنجاز المشاريع على غرار الشبكة الحديدية السّريعة.
- تدعيم السّلامة بوسائل النقل العمومي الجماعي وتركيز منظومة الصيانة الوقائية.
- دعم النقل الحديدي للبضائع خصوصا الفسفاط عبر وضع برنامج عمل لتحسين جاهزية المعدّات ونقل الكميّات المتعهّد بها.
- تدعيم النقل الجوي على المستوى الداخلي والخارجي والتشجيع على الاستثمار في مجال الطيران المدني.
- إعادة تنظيم مصالح الطيران المدني بهدف تدعيم دورها الرقابي والتعديلي.
- إعادة تأهيل شركات النقل الجوّي الوطنية قصد استعادة توازناتها المالية وإعدادها للمنافسة.
- تطوير قطاع الشحن الجوّي وتنشيط المطارات الداخلية.
- ضرورة توسعة وتهيئة مطار تونس قرطاج الدولي لإستيعاب حركة المسافرين.
- تهيئة البنية التحتية للمطارات وفق المعايير الدولية.
- تنمية النقل البحري والموانئ عبر تدعيم جاهزية الأسطول البحري التجاري والتشجيع على الاستثمار في سفن جديدة.
- تدعيم البنية الأساسية للموانئ وتحديثها وفق متطلّبات الأنشطة وجودة الخدمات وضمان ديمومتها ومرونتها.
- توظيف التكنولوجيات الحديثة وشبكات الاتصال وتبادل المعلومات الالكترونية في مختلف منظومات النقل.
- دعم تطبيق قواعد السّلامة والأمن وحماية المحيط البحري ومسايرة الانتقال الطاقي وتقليص الأثر الكربوني للنقل.
- مراجعة مجلّة الطرقات ونصوصها الترتيبية وتحيين الإطار القانوني وملاءمته مع المستجدّات الوطنية والاتفاقيات الدولية.
- العناية بالأسطول والمعدّات ودعم جاهزية الموارد البشرية لتأمين خدمات تستجيب للانتظارات وخاصة من حيث احترام توقيت السفرات وتحسين ظروف القيام بإجراءات السفر.
- الدعوة إلى مزيد تطوير خدمات مراكز الفحص الفنّي للعربات.

- العناية بقطاع النقل الحديدي للأشخاص والبضائع والتفكير في توسيع الشبكة لفك عزلة عديد المناطق.
- سعي المعهد الوطني للرصد الجوّي إلى إعداد نصّ تشريعي ينظّم تداول المعطيات الجويّة على مواقع التواصل الإجتماعي.
- الشروع في تحديد المسؤوليات في مختلف مجالات النقل وبحث الأسباب التي أدّت الى تدهور القطاع.
- تنقيح عديد التشريعات في إطار بلورة سياسة وطنية جديدة للنقل بمختلف أصنافه تستجيب لمتطلّبات التحوّلات الاقتصادية والطاقية والبيئية.
- العمل على القضاء على كل مظاهر الفساد واللوبيات والمعاملات المكبّلة لتقدّم القطاع.

تمّ النّظر في هذه المهمّة صباح يوم الاثنين 18 نوفمبر 2024 بحضور السيدة أسماء الجابري وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي الشأن السياسي ودعم تواجدها في مواقع القرار والمسؤولية.
- مناهج التدخّل الشامل والمتكامل في مجال مقاومة العنف المسلّط على النساء.
- توفير الحماية والحقوق الاجتماعية للنساء الفلّاحات وضمان تمتعهن بالمنافع المسداة بعنوان نظام الضمان الاجتماعي والأمان الاجتماعي.
- إحداث تنسيقيات على كامل تراب الجمهورية لمقاومة العنف ضد المرأة.
- النّظر في ملف العاملات في المصانع وفي قطاع المناولة والقطاع الفلاحي من حيث تسقيف الأجر وظاهرة التنقّل العشوائي والتغطية الإجتماعية.
- توحيد الجهود والموارد من أجل ضمان أكثر نجاعة للتدخّلات الحمائية والوقائية للأطفال عبر إرساء المجلس الأعلى للطفولة.
- الاستراتيجية متعدّدة القطاعات لتنمية الطّفولة المبكّرة وتفعيل الخطّة الإجرائية لتنفيذها.
- مواصلة العمل على الخطّة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل والتغيرات المناخية.
- العناية بالأطفال من الفئات الهشّة ورعايتهم عبر تنظيم طرق التعهّد بالأطفال في حالات الإهمال والتشرّد بالتنسيق مع الجمعيات والدوائر المختصّة.
- خطة الوزارة للقضاء على ظاهرة المخدّرات والعنف الذي يهدّد الأطفال أمام المدارس.
- المطالبة بتكثيف الرقابة على برامج المدارس القرآنية والكتاتيب الموجّهة للأطفال.
- دور الوزارة في صناعة محتوى موجّه للطفل على مواقع التواصل الإجتماعي والإعلام العمومي.
- تعزيز العمل الوقائي المبكّر في مجال الإحاطة بالأطفال بالترفيع في نسبة تغطية الخدمات قبل المدرسية بالمناطق ذات الكثافة السكانية.
- خطة تدخّل مشترك من أجل ضمان الرعاية الصحية للأطفال والتركيز على التوعية الأسرية والتربية الوالدية.
- تنويع برامج التحسيس ضد الإدمان الرقمي.
- إعادة هيكلة المراكز المندمجة للشباب والطفولة عبر تنقيح النصوص القانونية المتعلّقة بها.
- العمل على تحقيق التماسك الأسري.
- وضع برامج تحسيسية توعوية للتوجيه والإرشاد حول العلاقات الأسرية ومقوّمات الحياة السعيدة.
- اعتماد مقاربة تشاركية بين كل الوزارات المعنية لحوكمة العناية والإحاطة بالمسنّين في كلّ جهات البلاد.
- إحاطة ناجعة بكبار السنّ سواء في محيطهم الطبيعي أو في مؤسّسات الرعاية مع توحيد المعايير الخاصة بالتكفّل بهم في مختلف دور رعاية كبار السنّ.
- تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لكبار السنّ ومناهضة العنف وكل أشكال التمييز ضدّهم.
- إدماج كبار السنّ في الحياة العامة والاستفادة من كفاءاتهم، وإعادة توظيف السجل الوطني للكفاءات.

تمّ النّظر في هذه المهمّة يوم بعد ظهر يوم الاثنين 18 نوفمبر 2024 بحضور السيد مصطفى الفرجاني، وزير الصحة. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- تعزيز منظومة الوقاية والنهوض بالصحة، وتفعيل مقاربة دمج الصحة في جميع السياسات القطاعية، ومجابهة الطوارئ الصحية ومراقبتها وتعزيز الأمن الصحّي.
- تطوير البحث العلمي في مجالي طب الأسنان والصيدلة.
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص للنهوض بصحّة الأم والطفل والفئات الهشة.
- تطوير الخدمات الصحية وتقريبها من جميع المواطنين، وإرساء رعاية صحيّة آمنة وذات جودة.
- تطوير قطاع الأدوية ومواد الصحة وتعزيز دور الصيدلية المركزية.
- التحكّم في المخاطر الصحية المرتبطة بالتغيّرات المناخية.
- استكمال رقمنة المنظومة المعلوماتية الاستشفائية، ورقمنة الملف الطبّي وتطوير المنظومة الخاصّة بالتلاقيح.
- ضرورة مراجعة الخارطة الصحيّة للحدّ من التفاوت بين الجهات وتوفير الخدمات الصحيّة لكافة المواطنين.
- خطّة الوزارة لحلّ إشكالية النقص في أطباء الاختصاص في الجهات.
- توفير التجهيزات الصحية اللازمة بالمستشفيات الجهوية.
- الدّعوة إلى وضع خطّة وطنية لمكافحة ظاهرة الإدمان عبر التحسيس والتوعية وبعث مراكز الإيواء.

- حوكمة توزيع المواعيد على المرضى وتفادي الآجال البعيدة.
- خطّة الوزارة لمكافحة الفساد والرشوة في القطاع.
- خطط الوزارة للحدّ من هجرة الأطبّاء.
- تدعيم الخارطة الصحيّة بالجهات الدّاخلية عبر إنجاز مستشفيات جديدة ومستشفيات متعدّدة الاختصاصات.
- تعزيز أسطول سيّارات الإسعاف في العمادات وإحداث غرف عمليات وتعميمها.
- إيجاد الحلول للمشاريع الصحيّة المعطّلة وتسريع إنجازها.
- اعتماد منظومة الخدمات الصحيّة عن بعد والتوجّه نحو المستشفيات الإفتراضية لتقريب الخدمات من المواطن.
- دعم برنامج النّجدة والإسعافات الأولية في الوسط المدرسي بالتنسيق مع وزارة التربية.
- اعتماد خطة اتصالية تربوية توعوية لنشر ثقافة التربية الغذائية.
- تهيئة مستشفيات ميدانية وقتية بالتعاون مع وزارة الدفاع الوطني.
- تطوير حصص الاستمرار بإرساء منظومة شراكة بين المستشفيات الجامعية والمستشفيات الجهوية.
- اعتماد منصّات التواصل بهدف مزيد الإصغاء إلى المواطن ورصد الإشكاليات لتطوير الخدمات الصحية.

تمّ النّظر في هذه المهمّة يوم الثلاثاء 19 نوفمبر 2024 بحضور السيد عصام الاحمر وزير الشؤون الاجتماعية، وتناول النّقاش المسائل التالية :

- تطوير منظومة الحماية الاجتماعية الشّاملة التي تقوم على مبدأي ضمان حماية صحية شاملة، ودخل أدنى مضمون.
- ملاءمة التشريعات القانونية والترتيبية للمستجدّات في مجال العمل والصحة والسّلامة المهنية.
- ترفيع حجم المنافع التي تسديها الصناديق، ودعم التغطية الاجتماعية لفائدة العمّال التونسيين بالخارج والمحافظة على التوازنات المالية لصناديق الضّمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص.
- تحسين خدمات الضّمان الاجتماعي عبر الرقمنة، وإسداء خدمات عن بعد لفائدة منظوري الصناديق الاجتماعية.
- دعم تجربة الضّمان الاجتماعي المتنقل.
- دعم النّهوض الاجتماعي عبر اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي ومقاربة حقوق الطفل، إلى جانب رفع نسبة الفئات الهشّة المنتفعة بخدمات النّهوض الاجتماعي.
- تعزيز سياسات الهجرة عبر تشريك التونسيين المقيمين في الخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني والرّفع من حجم التحويلات المالية والعينية.
- دعم التشبيك في المجال التنموي بين الجالية التونسية وكل الهياكل الرسمية الدّاعمة والجمعيات والمجتمع المدني.
- مزيد حوكمة القطاع عبر تفعيل الخدمات الرقمية وتحسينها لدعم الشفافية.
- إعادة النّظر في قيمة جرايات التقاعد وإعفائها من الضريبة.
- المطالبة بالإحاطة بذوي الإعاقة ودعمهم مادّيا ومعنويا وإدماجهم في المجتمع.
- مراجعة منظومة الأجر الأدنى المهني والأجر الأدنى الفلاحي.
- دعم هياكل الشؤون الاجتماعيّة بالأخصائيين الاجتماعيين وتعزيز قدراتهم.
- الدّعوة إلى تحسين الوضعية الإدارية والمادية لسلك الاخصّائيين الاجتماعيين وسلك متفقّدي الشغل.
- الدعم اللّوجستي والفنّي وتوفير وسائل التنقّل في الإدارات الجهوية والمحلّية لإنجاح العمل الميداني.
- تكثيف إجراءات الرّقابة والتفقّد لتفادي تعطيل الخدمات.
- ضرورة مراقبة ظروف الشغل في القطاع غير المهيكل وظاهرة العمل الهش في بعض القطاعات.
- المطالبة بتسوية وضعيات أصحاب عقود المناولة.
- التصدّي لظاهرة تشغيل القصّر، واستغلال الأطفال في العمل.
- المطالبة بإحداث مراكز صناديق الضّمان الاجتماعي في الجهات للحدّ من الاكتظاظ وتقريب الخدمات من المواطن.
- دعم مشروع السّكن الاجتماعي وتعميمه، والعمل على تسهيل إجراءات التسليم.
- تطوير وحدة الأدوية الخصوصية، وتحسين خدماتها وتقريبها من المنتفعين.
- المطالبة بدعم الجمعيات المختصّة في العمل الاجتماعي.
- الدّعوة الى تغيير المنظومة التشريعية بما يتلاءم مع المستجدّات في مجال العمل والصحّة والسّلامة المهنية.
- إدماج الأطفال ذوي طيف التوحّد تدريجيا في الوسط المدرسي والعمل على بعث مراكز جديدة للإحاطة بهم.
- اعتماد منظومة رقمية تضم بيانات المنتفع بهدف النجاعة والشفافية وتبسيط الإجراءات.
- تسوية وضعية عمّال الحضائر الذين بلغوا سنّ التقاعد.
- تحيين خارطة مراكز الشؤون الاجتماعية حسب الكثافة السكّانية بهدف تقريب الخدمات من المواطن.
- رصد اعتمادات للعاملات الفلاحيات بعنوان صندوق الحماية الاجتماعية الذي سيتم إحداثه للغرض.
- الترفيع في اعتمادات المنح المسندة للعائلات المعوزة والزّيادة في عدد العائلات المنتفعة بهذا البرنامج.
- دعم الوزارة وإداراتها الجهوية بالموارد البشرية عبر الانتداب والحراك الوظيفي، وتعزيز القدرات عبر التكوين المستمر.
- مراجعة منظومة النّظام الاجتماعي وتنقيح مجلّة الشغل ضمن برنامج إصلاحي يقطع مع كل أشكال التشغيل الهشّ.
- دور تعليم الكبار في دعم المكتسبات والمهارات المستجدة ضمن المدرسة المفتوحة مدى الحياة.
- إعداد مجلّة استخلاص الديون الاجتماعية التي تضمّ الصناديق الاجتماعية الثلاثة قصد توحيد إجراءات الخلاص والتسريع فيها.

تمّ النّظر في هذه المهمّة يوم الثلاثاء 19 نوفمبر 2024 بحضور السيد نورالدين النوري وزير التربية. وتناول النّقاش المسائل التالية :

- إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم كإطار أمثل لإصلاح المنظومة التربوية.
- الانتهاء من صياغة النصوص الترتيبية المتعلّقة بتسوية وضعية المتعاقدين وفق مقاربة شاملة وبناء على مقاييس منصفة وعادلة وضمن رؤية تربط بين جودة التعليم ونجاعة الأداء وتنمية رأس المال البشري.
- ضمان تعليم جيّد ودامج وتعميمه ليشمل جميع الفئات وخاصّة ذوي الاحتياجات الخصوصية والعمل على إرساء التواصل السّليم والنّاجع بين المربّين والتلاميذ.
- العمل على عودة مكانة المدرسة العمومية لتكون منهلا للعلم والمعرفة وخط الدفاع عن قيم التعايش والانفتاح والتجديد.
- ضمان جودة السّنة التحضيرية والتصدّي للفشل المدرسي وتطوير إعادة الإدماج الاجتماعي.
- توفير خدمات المرافقة الأساسية للتلاميذ لتشمل التعليم والإحاطة النفسية والمرافقة الاجتماعية والترفيه.
- إسداء خدمات النّقل المدرسي وتطوير عدد المنتفعين بالأكلة المدرسية.
- مقاومة العنف المدرسي، ودعم مكاتب الإصغاء والمرافقة بالمدارس الاعدادية والمعاهد الثانوية.
- تجويد التعليم والرفع من مكتسبات التلاميذ بما يمكّنهم من الارتقاء في السلّم الاجتماعي وضمان التمكين الإقتصادي والاجتماعي خاصة بالنسبة إلى الفتيات عبر تحسين مؤشّرات التقييم في اللّغات في المرحلة الابتدائية.
- الرّفع من عدد الناجحين في المرحلة الإعدادية والثانوية والحدّ من الانقطاع المدرسي.
- تعزيز وقاية التلاميذ وحمايتهم من كل أشكال الاستغلال والعنف بالوسط المدرسي، وضمان حقّهم في الأنشطة الثقافية والرياضية.
- ضمان التحوّل الرقمي للمنظومة التربوية عبر تطوير المحتويات والمنصّات ورقمنة الإدارة وتطوير التعليم عن بعد.
- حوكمة التصرّف في الموارد البشرية عبر برنامج توظيفي.
- العمل على توفير ظروف الانطلاق الفعلي والجدّي في إصلاح المنظومة التربوية.
- الدّعوة إلى تعميق الإستفادة من مخرجات الإستشارة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم.
- المطالبة بإنشاء معاهد نموذجية في عدد من جهات الجمهورية.
- مراجعة الزّمن المدرسي ومناهج التدريس وتعزيز التكوين والتأطير للإطار التربوي.
- الدّعوة إلى مزيد تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للمربّي.
- تشديد الرّقابة على المدارس الخاصّة من حيث برامج التدريس ومناهجها.
- برامج الوزارة لمقاومة ظاهرة الدروس الخصوصية، وتجسيم برامج دروس التدارك في المؤسّسات العمومية.
- القطع مع كل أشكال التشغيل الهشّ في المجال التربوي.
- العمل على تسوية وضعيات المعلّمين والأساتذة النواب والمتعاقدين.
- تغطية النّقص الفادح في الإطار التربوي.
- الدّعوة إلى مزيد العناية بتطوير الجودة في التعليم وتنمية رأس المال البشري.
- المطالبة بصيانة وترميم عديد المؤسّسات التربوية وتوفير التجهيزات والوسائل البيداغوجية الضرورية.
- إيلاء المدارس في الأرياف عناية خاصّة من ناحية التجهيزات والإطار التربوي.
- تمكين المدارس الابتدائية من الانتفاع بالاستقلالية الإدارية والمالية لمزيد إحكام تسييرها.
- ضرورة تأمين النّقل المدرسي بالتنسيق مع وزارة النّقل والسّلطات المحلية.
- ضمان جودة الأكلة المدرسية وتمكين المستحقين من الانتفاع بها بصفة آلية.
- تكثيف الإحاطة النفسية والمرافقة الاجتماعية لبعض التلاميذ، وتوفير الأنشطة الثقافية والرياضية.
- وضع خطّة للحدّ من العنف بكلّ أشكاله في الوسط المدرسي وحماية التلاميذ داخل المدرسة وخارجها.
- تخصيص رقم أخضر للإبلاغ عن مروّجي المخدّرات في المحيط المدرسي وايجاد خطط أمنية بالتنسيق مع وزارة الداخلية.
- إعادة إشعاع المدرسة العمومية وهيبة المربّي لتبقى المؤسّسة التربوية الفضاء الأمثل لكسب العلم والمعرفة.
- مزيد العناية بالإصلاح التربوي كرهان مشترك.
- إعادة هيكلة الإدارات بالوزارة لتستجيب لواقع التعليم.
- التركيز على ضمان التحوّل الرقمي الشّامل ودعم المنجز في مجال رقمنة مرفق التعليم.
- تعزيز آليات الرّقابة المالية والإدارية لتجويد الأداء والحدّ من أخطاء التصرّف.
- حوكمة الإطار الإداري والتربوي ووضع منظومة معلوماتية ومتابعة الموارد البشرية مركزيا وجهويا.
- التقييم الدّوري لأداء المؤسّسات التربوية وفق المعايير الدّولية.
- تطوير المنظومة التربوية وفق تحوّلات المجتمع العميقة.
- العمل على دعم ميزانية المؤسّسات التربوية وإنفتاحها على محيطها.
- بلورة حلول لتسوية وضعية الأعوان المتعاقدين وفي مقدّمتهم المعلّمين والأساتذة النواب، وفقا للتوازنات المالية العمومية، والقطع مع كل أشكال التشغيل الهشّ.
- التعهّد بالبنية التحتية للمدارس والمؤسّسات التربوية في أعلى سلّم أولويات الوزارة لاسيما في الوسط الريفي.
- التعاون مع مكوّنات المجتمع المدني في الصيانة والتعهّد.
- إقرار برنامج تكوين وطني لكل أسلاك التربية وكل المتدخّلين في القطاع حسب الاختصاص.
- النّهوض بخدمات الإقامة والإعاشة في عدد من المؤسّسات التربوية، فضلا عن خدمات النقل، والترفيع في عدد المنتفعين.
- تطوير أداء ديوان الخدمات المدرسية ومزيد حوكمته ليكون أكثر نجاعة ومردودية.
- العناية بالمرحلة التحضيرية من حيث المضامين والمناهج والفضاءات

والإطار التربوي اللازم.
- خطّة عمل للإحاطة بالتلاميذ المهدّدين بالانقطاع المدرسي.
- اجراءات حمائية ووقائية للمحيط المدرسي بالتعاون مع المجتمع المدني ومع الوزارات المعنية وخاصة وزارة الداخلية.
- عمل متواصل لإعادة روح المدرسة العمومية من أجل مواطن يعتزّ بالانتماء لتونس ويتشبّع بروح الوطنية.
- مؤسّسات التعليم الخاص لا يمكن أن تخرج عن توجّهات الدولة وسياستها التربوية وهي محل متابعة في هذا المستوى.

تمّ النّظر في هذه المهمّة يوم الاربعاء 20 نوفمبر 2024 بحضور السيد منذر بلعيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي. وتناول النّقاش المسائل التالية:

- تحسين جودة التكوين لضمان ملاءمته للمواصفات العالمية.
- اعتماد عروض التكوين المصمّمة على المهارات الوظيفية والمناهج العلمية والبيداغوجية المجدّدة.
- مراجعة المواد الأفقية عبر دعم المهارات الذاتية للطلبة واكتساب مهارات في مجال تقنيات التواصل والإتصال.
- تطوير قطاع التعليم العالي الخاص، وإرساء منظومة معلوماتية للتصرّف في المؤسّسات الخاصة للتعليم العالي.
- دعم منظومة البحث والتجديد كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم ثقافة الجودة والتقييم وتجذير ثقافة الملكية الفكرية والاختراع، وتعزيز الشراكة مع مراكز الامتياز على المستوى الدولي.
- خلق المؤسّسات الناشئة وتعزيز الشراكة وتنويعها وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية.
- تحسين الحياة الطلابية والخدمات الجامعية من سكن وإطعام جامعي، وفق المعايير الدولية.
- دعم الإحاطة الاجتماعية والنفسية والصحية بالطالب وتكثيف البرامج والفضاءات الحاضنة لمختلف الأنشطة الإبداعية الطلابية.
- تطوير البنية التحتية وتسهيل انخراط مؤسّسات الخدمات الجامعية في برنامج الانتقال الطاقي.
- استكمال برامج الرقمنة للخدمات الجامعية عبر البطاقة الذكية والخدمات عن بعد.
- إصلاح منظومة الانتداب والترقية لمدرسي التعليم العالي ومراجعة الإجراءات الإدارية
- المطالبة بتسوية وضعية الدكاترة الباحثين والأساتذة الجامعيين وفق آليات الانتداب والإدماج وتمكينهم من المنح المالية المخوّلة لهم وتحسين وضعيتهم المادية.
- استياء من ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الخريجين وخاصّة أصحاب شهادة الدكتوراه.
- النقص في عدد الأساتذة الجامعيين والمكوّنين وتأثيراته السلبية على جودة التعليم العالي وأعمال التكوين والتأطير.
- حوكمة مناظرات إنتداب أساتذة التعليم العالي واعتماد معيار الكفاءة والمساواة، مع مزيد من النجاعة والشفافية.
- مراجعة الخارطة الجامعية لخلق التوازن بين الجهات وتقريب مؤسّسات التعليم العالي.
- وضع استراتيجية وطنية للبحث العلمي بالتنسيق بين الوزارات المتدخّلة في القطاع وتوجيهه لتحقيق التنمية.
- المطالبة بتقييم جدوى آليات التمويل الموجّهة لفائدة الباحثين ومخابر البحث.
- وضع أطر قانونية في قطاع البحث العلمي تواكب الحاجيات المستجدّة لدفع التنمية الوطنية.
- دعم الرقابة على المبيتات الجامعية ولاسيما الخاصّة.
- تشجيع النشاط الرياضي في الوسط الجامعي.
- تعزيز رقمنة الإجراءات الإدارية، وخاصة في عملية التسجيل الجامعي.
- مراجعة شروط الانتفاع بالمنحة الجامعية.
- المطالبة بإحداث إختصاصات جامعية تتعلّق بعلوم الفلاحة في الجهات ذات الصبغة الفلاحية.
- المطالبة بالنّظر في وضعية المهندسين من خرّيجي الجامعات الخاصّة وترسيمهم في عمادة المهندسين.
- إعادة النّظر في منظومة التوجيه الجامعي وجعلها أكثر مرونة مع مراعاة بعض الوضعيات الإنسانية.
- الاستفسار عن دور الوزارة في الحدّ من هجرة الكفاءات وخريجّي الجامعات.
- إقرار إصلاحات عاجلة لنظام "إمد" من خلال العمل على إعادة صياغة محتوى التكوين وادراج وحدات تمكّن من اكتساب مهارات ذاتية ووظيفية.
- حسن توظيف المقدرات المادية والبشرية لبناء مجتمع يحفز على التكوين والتملّك المعرفي.
- تنقيح القوانين المنظّمة للخدمات الجامعية تماشيا مع التحولات التي شهدها القطاع.
- توفير منظومة "علم" الموجّهة لذوي الحاجيات الخصوصية التي تقدّم الترجمة الفورية في عدّة لغات وكذلك الوسائط البيداغوجية السمعية البصرية.
- برمجة إحداث مبيتات جامعية وتعهّد البنية التحتية للعديد منها لتحسين طاقة الإيواء الجامعي.
- العمل على تقديم أكلة صحيّة متوازنة والتوجّه نحو الحصول على علامة "إشهاد" الى جانب رقمنة الخدمة وتطوير نظام الرقابة وحوكمة التصرّف.
- العمل على توسيع قاعدة المنح الجامعية وتمتيع الطلبة الجدد بمنح الادماج إلى جانب القروض مع مراعاة التميز الإيجابي لفائدة العائلات المعوزة.
- دعم مؤسّسات البحث العلمي وصياغة النّصوص الترتيبية المتعلّقة بسلك الباحثين في المجال العلمي.
- تثمين جهود منظومة البحث والابتكار.
- وضع استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتجديد لمزيد حوكمته وارساء محاور بحوث تشاركية.
- العمل على تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميّز والتنسيق مع كل هياكل الدولة لخلق فرص التشغيل.

تمّ النّظر في هذه المهمّة يوم الاربعاء 20 نوفمبر 2024 بحضور السيد رياض شوّد وزير التشغيل والتكوين المهني، والسيدة حسناء جيب الله كاتبة الدولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني المكلّفة بالشركات الأهلية وتناول النّقاش المسائل التالية:

- الاستجابة لحاجيات سوق الشغل من حيث اليد العاملة المختصّة، وتحديث أجهزة وأنماط التكوين، والرفع من مردودية المؤسّسات الاقتصادية ودعم تنافسيتها.
- العمل على تطوير مؤهّلات أطر التكوين المهني لضمان مواكبة التغيّرات التكنولوجية.
- تحسين جودة التكوين وتقديم الدعم التقني والبيداغوجي للمؤسّسات التكوينية.
- تطوير استجابة المنظومة لطلبات التكوين غير المبرمجة وسرعة التفاعل مع سوق الشغل وتطوير التكوين عن بعد.
- دعم التشغيل من خلال الرّفع من القدرة التشغيلية للمؤسّسات والاستجابة للطلب الاقتصادي من الكفاءات،
- تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين رأس المال البشري عبر التكوين التكميلي وتطوير منظومة مرافقة الباحثين عن شغل.
- دعم تنفيذ برامج التّعاون الدّولي وإرساء شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال عروض الشغل بالخارج.
- تيسير النفاذ الى مصادر التمويل والإدماج الاقتصادي خاصة لذوي الاحتياجات الخصوصية والفئات الضعيفة ومحدودة الدخل
- المطالبة بوضع خطة لتشغيل أصحاب الشهائد العليا ممّن طالت بطالتهم.
- المطالبة بتقريب مراكز التكوين المهني من المنتفعين، وإحداث مراكز تكوين متنقلة عبر دورات التكوين السّريع.
- تشديد الرقابة على مؤسّسات التكوين المهني الخاص.
- سنّ تشريعات تعزّز آليات تمويل الشركات الأهلية بما يجعلها ناجعة وذات قيمة مضافة.
- ضرورة إحداث مراكز تكوين تستجيب للمهن المستجدّة والتكنولوجيات الحديثة.
- اعتماد جغرافيا تكوينية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة.
- تهيئة مراكز تكوين الفتاة الريفية والعناية اللازمة بها.
- ضرورة اعتماد مخاطب وحيد فيما يتعلّق بإحداث الشركات الأهلية.
- إحكام الترابط بين وزارات التربية، والتعليم العالي، والتشغيل والتكوين المهني من حيث برامج التشغيل ومتطلّبات سوق الشغل.
- صيانة وتجديد التجهيزات بمراكز التكوين المهني.
- إحكام التصرّف في الموارد البشرية وخاصة المكوّنين.
- الدعوة إلى بلورة رؤية جديدة للتكوين المهني حتى لا يكون مجرّد ملاذ للمنقطعين عن العمل.
- إحداث منظومة موحّدة تجمع كل برامج التشغيل.
- مراجعة وتقييم كل آليات التشغيل، ومدى مساهمتها في إدماج المنتفعين في سوق الشغل.
- تعزيز آليات الرقابة والمتابعة وتقييم أساليب التعاطي مع المتكوّنين.
- ضرورة المراهنة على الشركات الأهلية ورفع العراقيل الإدارية التي تعترض إحداثها وممارستها لأنشطتها.
- الانخراط في منظومة التكوين المهني السّريع، والتعويل على تقنيات الرقمنة والذّكاء الاصطناعي.
- إسهام قطاع التكوين المهني في مقاومة البطالة.
- تنويع وتحديث الاختصاصات في التكوين المهني للنهوض بمنظومة التشغيل والتفاعل مع سوق الشغل.
- رقمنة التسجيل في منظومة المبادر الذاتي والعمل على استنساخ هذه المنظومة لفائدة الشركات الأهلية.
- الشركات الأهلية جزء من القطاع الخاص وينبغي أن تكون لها القدرة على الصّمود والمنافسة.
- تخصيص اعتمادات كبرى للجانب التعديلي لبرامج التكوين لتستجيب لمتطلّبات سوق الشغل.
- الحرص على مقاومة الفساد والتجاوزات في بعض مكاتب التكوين مع إحالة عدّة ملفّات إلى القضاء.
- وضع مكاتب التشغيل والعمل المستقل على ذمة ذوي الإعاقة في إطار عناية الدولة بكل أبنائها.
- تعزيز دور مكاتب التوظيف بالخارج والخدمات حتى تكون الوجهة المؤهّلة لخدمة الشبّان في هذا المجال.
- استراتيجية وخطط عمل لتجاوز الصّعوبات التي تعترض نشأة الشركات الأهلية والمتعلّقة خاصة بالجوانب التشريعية، وإسناد الرّخص والتمويل، والمواد المالية.
- الحرص على تقديم الدّعم الفنّي والمرافقة للرّاغبين في بعث شركات أهلية.
- إعداد دليل يعرّف بالشركات الأهلية وبأهدافها ومجالات نشاطها.
- العمل على دعم القدرة التنافسية للشركات الأهلية عبر التكوين والمرافقة.

تمّ النّظر في هذه المهمّة الخاصة يوم الخميس 21 نوفمبر 2024 بحضور السيد فاروق بوعسكر رئيس الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات وأعضاء الهيئة. وتناول النّقاش المسائل التالية:

- مواصلة تطوير المنظومة المعلوماتية للهيئة وتعصير عملها ورقمنة بعض وظائفها وتحسين جودة العمل.
- تغطية نفقات الإنتخابات البلدية والانتخابات التشريعية الجزئية في حالة إقرارهما.
- تنويه بمجهودات الهيئة في انجاح الانتخابات.
- سدّ الشغورات في مقاعد بمجلس نواب الشعب.
- موعد الانتخابات البلديّة وضرورة تنظيمها.
- المطالبة برقمنة المسار الإنتخابي لتبسيط الإجراءات خاصّة المتعلّقة بالمترشحين المقيمين بالخارج.
- المطالبة باعتماد التصويت الالكتروني.
- دور الهيئة في تشجيع الإقبال على الانتخابات.
- العمل على مزيد تقريب مراكز الاقتراع من المواطن.
- المطالبة بمراجعة شرط عدد التزكيات خاصة بالنسبة للمترشحين

للانتخابات في الخارج.
- المطالبة بمراجعة بعض القوانين المنظّمة للعملية الانتخابية بهدف تحقيق التناصف الواقعي.
- ضرورة مراجعة سقف تمويل الحملات الانتخابية.
- جاهزية الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات من الناحية التقنية واللوجستية والقانونية لإجراء الانتخابات البلدية.
- ضرورة تغيير أحكام المجلّة الانتخابية بما يتلاءم مع مقتضيات دستور جويلية 2022.
- ربط مراكز الاقتراع في الخارج بشبكة التصويت الآلية والعمل على تعميم الرّبط في كل مراكز الاقتراع بالداخل.
- تفعيل برنامج التثقيف الانتخابي للناشئة بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة التشغيل والتكوين المهني.
- العمل على تعميم التصويت عن بعد في الدّاخل والخارج وتنقيح القانون بإضافة هذا الاجراء.

المهمة الخاصة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء

النقاش العام: 34 دقيقة

8 تدخلات

حجم الميزانية: 1 576 000

التصويت: 103 نعم 08 إحتفاظ 14 لا

تمّ النّظر في هذه المهمّة يوم الخميس 21 نوفمبر 2024 بحضور السيد عبد السلام مهدي قريصيعة، النائب الأوّل لرئيس المجلس الأعلى المؤقّت للقضاء والوفد المرافق له. وتناول النّقاش المسائل التالية:

- الاستفسار عن عدم سدّ الشغورات في مختلف الخطط الوظيفية الخاصة بكل رتبة قضائية.
- الدّعوة إلى اتّخاذ كلّ الإجراءات الرّامية إلى إصلاح المرفق القضائي وضمان حسن سير القضاء واحترام استقلاليته.
- مكافحة الفساد والرّشوة في قطاع القضاء، والدّعوة إلى فتح تحقيق في القرارات الفاسدة.
- وضع آلية لتقييم جودة الأحكام واتخاذ التدابير اللازمة تجاه القرارات الفاسدة.
- المطالبة بتطهير سلك الخبراء العدليين واحترام مقتضيات القانون المنظّم لهذا السلك.
- المطالبة برقمنة الملفّات القضائية لتسريع البتّ في الأحكام وتسيير العمل في أروقة المحاكم.
- الدعوة إلى انتداب أو تكوين قضاة مختصّين في الجرائم المستحدثة والمتعلّقة بالتكنولوجيات الحديثة.
- إعادة النّظر في التدرّج في السلم الوظيفي لسلك القضاة وتحسين وضعيتهم المالية.
- ضرورة القيام بإصلاحات لتطوير منظومة القضاء الإداري وضبط آجال معقولة للبتّ في الملفّات.
- ضرورة تنظيم دورات تكوين مستمرّة للقضاة لمواكبة المستجدّات.
- الدوائر الجهوية تقوم بدورها وفق الصلاحيات المخوّلة لها والمنتظر تحويلها إلى محاكم إبتدائية.
- جودة الأحكام تتطلّب رضاء طرفي النزاع، وفي حالة تسرّب خطأ مادي يمكن القيام بدعوة لدى المحكمة لإصلاحه.
- العمل على إحداث صندوق خاص بالمحكمة الإدارية لتطوير مرفق القضاء الإداري ودعمه.

مهمة الشباب والرياضة

النقاش العام: 5 ساعات و 30 دقيقة

79 تدخلا

حجم الميزانية: 936 276 000

التصويت: 83 نعم 10 إحتفاظ 26 لا

تمّ النّظر في هذه المهمّة يوم الجمعة 22 نوفمبر 2024 بحضور السيد الصادق المورالي وزير الشباب والرياضة والوفد المرافق له. وتناول النّقاش المسائل التالية:

- تعزيز مشاركة الشباب في الشّأن العام وتشجيعه على الإنخراط في إحداث المؤسّسات المحلّية والجهوية.
- اعتماد استراتيجية وطنية حول الأمن والسّلم وثقافة اللاعنف وبعث برنامج وطني للوقاية من تعاطي المخدّرات.
- تنفيذ برامج وأنشطة لإدماج الشّباب من الفئات الإجتماعية المهدّدة بالهجرة غير النظامية.
- مواصلة البرامج الخصوصية الموجّهة للشباب من ذوي الإعاقة، وللشبّان المودعين بالوحدات السجنية.
- تعزيز الحوار والاتصال مع الشباب من خلال فضاءات الإعلام بمؤسّسات الشباب.
- المساهمة في نشر ثقافة المبادرة وريادة الأعمال ومواصلة تنفيذ البرامج الوطنية لمرافقة الشباب وبعث المشاريع للحساب الخاص.
- دعم البنية الأساسية والتجهيزات عبر تهيئة عدد من مراكز التخييم والإصطياف ومراكز الإقامة وتهيئة وإحداث دور شباب وتحويل نوادي الشباب الريفي الى دور شباب، ومواصلة استكمال الخطة الوطنية لإحداث مؤسّسات الجيل الثاني.
- إعادة تفعيل منظومة استكشاف المواهب الرياضية وإنجاح البرنامج الوطني لصناعة أبطال الغد، وتطوير الرياضة التنافسية.
- تطوير تمثيل تونس بالهياكل الرياضية الدولية واستقطاب أكثر تظاهرات دولية لانعاش الدورة الاقتصادية.
- تهيئة وإحداث مركّبات رياضية وقاعات وملاعب ومسابح وتجهيزها إضافة إلى تعشيب العديد من الملاعب.
- الحدّ من ظاهرة العنف عبر العمل على إصدار القانون المتعلّق بمكافحة أعمال العنف في المجال الرياضي.
- تطوير منظومة التربية البدنية عبر تنقيح وإحداث المراجع القانونية الخاصّة بالهياكل الرياضية المدرسية.
- الحوكمة ومكافحة الفساد عبر تركيز اللجنة الفنية لمراقبة ودراسة التقارير المالية للجامعات الرياضية.
- المطالبة بدعم الاعتمادات المالية لتعشيب الملاعب في عديد الجهات وتهيئة المنشآت الرياضية.
- خطط الوزارة للتصدّي لظاهرة العنف داخل الملاعب.
- الدعوة الى الاعتماد على الأبطال الرياضيين التونسيين على الصعيد العالمي لترويج المنتوجات التونسية عالميا.
- الحث على وضع رؤية استشرافية لاستثمار قطاع الرياضة في النّهوض الاقتصادي للبلاد.
- المطالبة بدعم الجمعيات الرياضية الصغرى.
- المطالبة بتوفير المنشآت الرياضية لفائدة شباب الأرياف.

- استكمال إنجاز المشاريع الرياضية والشبابية المعطّلة.
- الدعوة إلى تهيئة دور الشباب ومراكز الإصطياف وإعادة فتح المراكز المغلقة منها في عديد الجهات.
- الإحاطة بالرياضة الفردية ودعم الرياضيين مادّيا ومعنويا.
- خطط الوزارة في مجال الحماية الاجتماعية للرياضيين.
- مراجعة الإطار التشريعي الخاص بدور الشباب قصد النّهوض بها وجعلها أكثر جاذبية.
- حوكمة الهياكل الرياضية وتحسين التصرّف المالي والإداري وتطوير آليات عملها.
- العمل على إفراد رياضيي النخبة ومن ذوي الإعاقة بمنظومة تغطية إجتماعية خاصّة.
- دعم تعميم مادة التربية البدنية على كل مراحل التعليم.
- تفعيل العمل بالمنظومة المعلوماتية الخاصّة بالتربية البدنية ومهن الرياضة والتفقد البيداغوجي.

تمّ النّظر في هذه المهمّة الخاصة يوم الجمعة 22 نوفمبر 2024 بحضور السيدة فضيلة القرقوري وكيل الرئيس الأوّل لمحكمة المحاسبات وعدد من إطاراتها. وتناول النّقاش المسائل التالية:

- تعزيز الرّقابة المالية وتوسيع نطاق التغطية الرّقابية وتحسين جودة التقارير بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- نشر تقارير دقيقة وموضوعية، بما يسهم في بناء الثقة بين المواطن ومؤسّسات الدولة.
- تحسين جودة الخدمات العمومية بتقديم توصيات تساهم في تحسين التصرّف العمومي.
- تحقيق التحوّل الرقمي باعتماد الرقمنة كركيزة أساسية لتعزيز الفاعلية والكفاءة، وتطوير نظام معلومات متكامل.
- تعزيز الانتشار الجغرافي للمحكمة لتقريب القضاء المالي في مختلف الجهات، بما يتيح سهولة النفاذ إلى الخدمات.
- دعم التوعية حول أهمية حماية المال العام وترسيخ مبادئ الحوكمة.
- تمكين منتسبي المحكمة من وسائل العمل الضرورية وتطوير قدراتهم وتوسيع مجال استعمال التكنولوجيا وتدعيم مكانة المحكمة ضمن محيطها الدّاخلي والخارجي.
- آليات ومناهج الرّقابة المعتمدة من قبل المحكمة.
- تثمين التعامل الرّاقي من طرف قضاة المحكمة.
- مراجعة الخطايا التي سلّطت على بعض النواب باعتبارها مشطّة وتحرم من الترشّح مدى الحياة.
- ضرورة اعتماد الرقمنة ووسائل التكنولوجيا الحديثة في التعامل مع المترشحين.
- تفعيل الاستقلالية الإدارية والمالية للمحكمة.
- المطالبة بمتابعة الملفّات التي تحيلها محكمة المحاسبات على القضاء العدلي.
- تعزيز دور محكمة المحاسبات في المجهودات الوطنية لمكافحة الفساد وتطهير الإدارة من المتلاعبين بالمال العام.
- العمل على تعزيز علاقات مجلس نواب الشعب بمحكمة المحاسبات وفق المقتضيات الدستورية في هذا المجال.
- النّظر في امكانية تكليف مجلس نواب الشعب لدائرة المحاسبات بمهام رقابية في مجالات معيّنة.
- تعزيز استقلالية المحكمة ودعمها بالإطار البشري اللازم لتسريع دراسة الملفّات المعروضة على أنظارها.
- العمل على الاستثمار في البنية التحتية لهذا المرفق العمومي ولاسيما من حيث تخصيص مقرّ دائم للمحكمة لحوكمة التصرّف في الموارد المخصّصة لها.
- محكمة المحاسبات تقدّم توصيات في المجال التشريعي ومقترحات تنقيح لبعض القوانين.
- مساهمة محكمة المحاسبات في تفعيل المساءلة وتحميل المسؤوليات في المواضيع ذات العلاقة بمقاومة الفساد.
- خضوع محكمة المحاسبات للرقابة المسبقة، و الداخلية، ورقابة النّظراء، فضلا عن التقييم المعترف به دوليا.

النّظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025

● النّظر في مستوى لجنة المالية والميزانية بالمجلسين

تولّت لجنتا المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم إعداد تقرير موحّد حول مشروع قانون المالية لسنة 2025، بعد أن عقدت اجتماعات مشتركة لدراسته والتعمّق فيه والاستماع في شأنه إلى مختلف الجهات المعنية، ودراسة فصوله:

*استمعت اللجنتان يوم 06 نوفمبر 2024 إلى وزيرة المالية، التي قدّمت الإجراءات المتعلّقة بتعزيز مقوّمات الدولة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطن، واستعرضت الإجراءات المتعلّقة بمواصلة الإصلاح الجبائي ودعم موارد الخزينة. وقدّمت معطيات حول الإجراءات التي تهمّ أحكام استخلاص الضريبة على مداخيل الأملاك المبنية، وتخفيف وتحيين البنود التعريفية لبعض المنتجات، وضمان نجاعة متابعة النزاع الجبائي، ودعم ضمانات المطالب بالأداء وتصفية المبالغ المالية والإيداعات وحسابات الأوراق المالية والمستحقّات التي لم تتم المطالبة بها لفائدة الدولة، ومراجعة تصنيف المخالفات المرورية ومبالغ الخطايا المتعلّقة بها.

كما تطرّقت إلى إجراءات دعم تمويل المؤسّسات وتشجيع الاستثمار، والإجراءات الرّامية إلى دعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وتعرّضت إلى إجراءات إدماج الاقتصاد الموازي ومقاومة التهرّب الجبائي. وجدّدت تأكيد المضي في دعم مقوّمات الدولة الاجتماعية وسياسة التعويل على الذّات، مبيّنة أنّ توازنات ميزانية الدولة تمّ إعدادها في ظرف دقيق يتّسم بالضّغوطات المتزايدة على المالية العمومية.

وثمّن النواب الدور الاجتماعي للدولة، ودعوا إلى إيلاء مزيد من العناية لذوي الاحتياجات الخصوصية من خلال مراجعة إجراءات استيراد المعدّات الطبيّة وإنجاز المشاريع. واستفسروا عن سبل تمويل البرامج الاجتماعية وعن محدودية الإجراءات المحفّزة للاستثمار، وعن كيفية تفعيل خطوط التمويل وخاصّة لفائدة المؤسّسات الصغرى والمتوسطة. وتطرّقوا إلى مسائل تهمّ ضرورة تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز القدرة الشرائية للمواطن ومزيد دعم إدماج الاقتصاد الموازي.

** استمعت اللجنتان يوم 07 نوفمبر 2024 إلى رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري والوفد المرافق له، حيث أكّدوا أهمية القطاع الفلاحي في تطوير الاقتصاد والنهوض بالتنمية الجهوية وتقليص عجز الميزان التجاري الغذائي من خلال عائدات تصدير زيت الزيتون والتّمور والصيد البحري. واعتبروا أنّ مشروع قانون المالية تضمّن عدّة إجراءات تتطلّب التعديل على غرار الإجراء المتعلّق بالعاملات الفلاحيات. وتعرّضوا إلى إشكاليات إنتاج الحليب وتربية الأبقار، وإلى ملف التّن الأحمر، وصندوق الرّاحة البيولوجية.

وتناول النّقاش مسائل تتعلّق بملف الأعلاف، وإسناد الرّخص، وجودة العلف المدعّم وكذلك منظومات الدّواجن واللّحوم الحمراء والألبان، واستراتيجية دعم الحليب، إضافة إلى ملف تربية وتسمين وتصدير التن الأحمر.

كما استمعت اللجنتان إلى ممثلي كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسية، الذين قدّموا ملاحظات حول بعض الأحكام خاصة المتعلّقة بتخفيف العبء الجبائي على المؤسّسات العمومية الناشطة في مجال الإحاطة بالطفولة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وبتمكين مصالح الجباية من اعتماد نتائج المعاينات الميدانية لضبط القيمة التجارية للعقّارات والحقوق العقّارية والأصول التجارية في إطار المراجعة الجبائية الأولية بدعم ضمانات المطالب بالأداء. وكذلك بدعم القدرة التنافسية لشركة الفولاذ. واقترحوا اتّخاذ إجراءات لدعم الانتقال الطّاقي ومراجعة الإجراءات التي تهمّ قطاعات استغلال وتوزيع الرخام، والرمل، وموزّعي المصاعد، والمصوغ، والصناعة السينمائية، والصناعات البحرية.

كما استمعت اللجنتان إلى ممثّلي النقابة الوطنية للإذاعات الخاصّة الذين تقدّموا بمقترحات تهمّ تعديل قيمة البث الإذاعي الجهوي بما يمكّن الدّيوان الوطني للإرسال من خلاص ديونه دون إثقال كاهل الإذاعات في الجهات.

** واصلت اللجنتان الأشغال بالاستماع يوم 11 نوفمبر 2024، على التوالي إلى ممثّلين عن مؤسّسات الدفع التونسية، وعن الجمعية المهنية التونسية لمؤسّسات التمويل الصغير، والمنظّمة الوطنية لرواد الأعمال، وجمعية الخبراء المحاسبين الشبّان، والمجلس الوطني لمجمع المحاسبين، ومجلس الغرف المشتركة ومصنّعين تونسيين للأقطاب الشمسية، ومصنّعي ألواح الألمنيوم المركّبة، ومصنّعي الأكياس المنسوجة من البوليبروبيلان. كما استمعتا إلى شركة مختصّة في صناعة ألواح الأليمنيوم المركّبة وإلى مصنّعي الأكياس المنسوجة،

وخلال النّقاش، استفسر النواب عن نسبة المساهمة المحلّية في مكوّنات الإنتاج. وطالبوا بتقييم المنتوج التونسي من الناحية التكنولوجية مقارنة بالدّول الأخرى. كما تطرّقوا إلى الإشكاليات التي تعرّضت لها الشركات الناشطة في المجال، وإلى قدرتها التشغيلية. وجدّدوا تأييدهم لسياسة التعويل على الذات وتشجيع المستثمر التونسي.

** استمعت اللجنتان يوم 12 نوفمبر 2024 إلى رئيس الاتحاد التونسي للتّجارة والصّناعة والصّناعات التقليدية والوفد المرافق له، الذين قدّموا مقترحات تعديل على غرار تخفيف الجباية على الاستثمار المحلّي، واقترحوا اجراءات لدفع التصدير واستقطاب المستثمرين الأجانب. وشدّدوا على أهمية تثمين النّفايات الصّناعية قصد دعم الاقتصاد الدائري. كما اقترحوا حذف الأداء على القيمة المضافة على معدّات الاستثمار وقطاع الغيار والمواد الأولية للتجار والصناعيين، وتقليص عجز الميزان التّجاري الغذائي.

واستمعت اللجنتان إلى ممثّلي مجلس الغرف المشتركة الذين تعرّضوا إلى مساهمة الغرف في تطوير الاستثمار الخارجي والتحوّل التكنولوجي للطّاقات التونسية مع الشركات غير المقيمة والشركات الأجنبية. وتقدّموا بمقترح حول الفصل المتعلّق بالضريبة على الشّركات الذي لا يشجّع على استقطاب المستثمرين نتيجة عدم الاستقرار الضريبي. واقترحوا مزيد تعزيز الرقمنة والشّراكة بين القطاعين العام والخاص.

** عقدت اللجنتان أيّام 14 و15 و16 نوفمبر 2024 جلسات مشتركة لمناقشة فصول مشروع قانون المالية مع إطارات الوزارة.

** استمعتا يوم 17 نوفمبر 2024 إلى ممثّلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري وعن وزارة الصّناعة والطّاقة والمناجم بخصوص عدد من الفصول.

** خصّصت اللجنتان جلسة يوم 18 نوفمبر 2024 لمناقشة مقترحات فصول إضافية لمشروع قانون المالية لسنة 2025، تعلّقت خاصّة بتخفيض الأداء على القيمة المضافة بالنسبة لبيع العقارات المعدّة خصيصا للسكن، وبالتخفيف في الأداء الضريبي الموظّف على قطاع الرخام والرّمل السيليسي، وتنقيح الفصل 71 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 لقانون المالية لسنة 2022 المتعلّق بتسوية وضعية العربات والشّاحنات والمعدّات والتجهيزات من تعريفة المعاليم الديوانية والمورّدة أو المقتناة محليا.

كما تعلّقت الفصول المقترحة بتمكين الأشخاص الطبيعيين المقيمين بالبلاد التونسية ذوي الجنسية التونسية من فتح حسابات بالعملات في دفاتر الوسطاء المقبولين، وبإلغاء الخطايا والعقوبات التي انجرّت عن عدم خلاص الدولة لديونها مع شركات الأشغال وغيرها من المتدخّلين العموميين من 01 جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2025،

** استمعت اللجنتان يوم 19 نوفمبر 2024 إلى ممثّلين عن وزارة الصّناعة والمناجم والطّاقة، وعن الوكالة الوطنية للتحكّم في الطّاقة، ثم استمعتا إلى وزيرة المالية وإلى ممثّل عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري حول بعض الفصول.

كما وافقت اللجنتان على فصول إضافية تقدّمت بها الوزارة تتعلّق بإحداث مساهمة ظرفية على المؤسّسات الكبرى لفائدة ميزانية الدولة لسنة 2025، وبالتخفيف في جباية الحافلات المقتناة من قبل المؤسّسات الصناعيّة المخصّصة لنقل عملتها، وكذلك بصندوق تعويض الأضرار الفلاحية النّاجمة عن الجوائح الطبيعية.

وقرّرت اللجنتان في نهاية الأشغال الموافقة على مشروع قانون المالية لسنة 2025 معدّلا بإجماع الأعضاء الحاضرين.

● النّظر في مستوى الجلسة العامة المشتركة

شرع مجلس نواب الشعب صباح الاثنين 25 نوفمبر 2024 في أشغال الجلسة العامة المشتركة المخصّصة للنّظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025 ، برئاسة السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وبحضور السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، وأعضاء المجلس، والسيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية والوفد المرافق لها.

وأبرز رئيس مجلس نواب الشعب أهمية العمل المشترك والجاد الذي قامت به لجنتا المالية والميزانية بكل من مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم. وأشار إلى ما تميّزت به الأشغال في مستوى اللجنة المشتركة من نقاشات معمّقة وثرية، في كنف التفاهم والاحترام المتبادل، مؤكّدا أنّ في ذلك رسالة طمأنة على ما تتمتّع به مؤسّسات الدولة من مسؤولية ووطنية خالصة.

كما توجّه بالشكر إلى وزيرة المالية والوفد المرافق لها، على ما بذلوه من جهد في إطار جلسات لجنتي المالية والميزانية، متمنّيا أن تكلّل أعمال المجلس بالتوفيق لما فيه خير للبلاد.

وتمّ اثر ذلك عرض تقرير لجنتي المالية والميزانية حول مشروع قانون المالية لسنة 2025، وما تضمّنه من إجراءات. واستعرض حصيلة أعمال اللجنتين وما رافقها

من حوار بنّاء في إطار إستراتيجية عمل ترمي إلى بلورة صيغة توافقية تترجم التفاعل الإيجابي بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية والمنظمّات والهيئات وكل الأطراف المعنية.

ثمّ شُرع في النّقاش العام، الذي تواصل على امتداد يومين حيث تم الاستماع الى تدخّلات النواب، التي أجابت عنها وزيرة المالية. وتناول النّقاش المحاور التالية:

- المطالبة بمراجعة منظومة تربية الأبقار لإضفاء مزيد من النّجاعة على إجراءات دعم الفلاحين.
- المطالبة بمراجعة هيكلية لمنظومة إنتاج الحليب.
- التساؤل عن إجراءات دعم صغار الفلاحين المتضرّرين من الحشرة القرمزية.
- ضعف إجراءات تشغيل حاملي الشهائد العليا الذين طالت بطالتهم.
- إعادة النّظر في نظام تكريس الضريبة التصاعدية في مادّة الضريبة على الدّخل.
- محدودية الإجراءات للتصدّي للتهرّب الجبائي والحدّ من الاقتصاد الموازي.
- ضعف اجراءات التحفيز على التصدير وتشجيع الصّناعات المحلّية.
- استياء من إقرار إجراءات تشجّع على التوريد.
- المطالبة بإبرام اتفاقيات تمكّن من تعقّب المتهرّبين الجبائيين خارج أرض الوطن.
- المطالبة بتنظيم حوار وطني حول الاقتصاد الوطني.
- ضعف الإجراءات المحفّزة و محدودية التوجّهات العامّة لدفع الاستثمار والنّهوض بالتنمية الجهوية.
- المطالبة بتنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي.
- عدم إقرار إجراءات لفائدة القطاع البنكي بهدف إسهامه في النّهوض الاقتصادي.
- غياب رؤية لإصلاح وإعادة هيكلة المؤسّسات العمومية.
- التصدّي لهجرة الكفاءات عبر توفير أرضية ملاءمة للتشغيل .
- غياب إجراءات جريئة للحدّ من العجز الطّاقي.
- إعداد قانون المالية لسنة 2025 يمثّل إنطلاقة جديدة في معالجة القضايا الكبرى بكل أمانة وصدق ومسؤولية.
- تداعيات الأوضاع العالمية على غرار جائحة كورونا والحرب الروسية الاوكرانية وارتفاع سعر الصرف، وإسهامها في تضخّم عجز الميزانية.
- العمل في الفترة المتوسّطة المدى على تقليص نسبة المديونية والتحكّم في كلفة الدّين.
- تفعيل ضمانات الدّولة من خلال تمويل عديد المؤسّسات العمومية التي تشكو مصاعب مالية.
- دعم التشغيل من خلال انتدابات جديدة في الوظيفة العمومية وتسوية عديد الملفّات المتعلّقة بالتشغيل الهشّ.
- دعم منظومة الاستثمار عبر التحفيز الجبائي والمالي وتسهيل إجراءات النّفاذ للتمويل، مع ضرورة الاستقرار السّياسي والاجتماعي وتوفير اليد العاملة.
- التشجيع على الاستثمار من خلال الإدماج الاقتصادي ودعم المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة، وتوفير خطوط التمويل ووضع آليات ضمان.
- دعم الشّركات الأهلية عبر حلحلة عديد المشاكل لدفعها إلى الإسهام في تنشيط الدورة الاقتصادية.
- حوكمة ملف الأملاك المصادرة لتوفير موارد لفائدة ميزانية الدولة.
- خضوع تقليص كلفة العقارات المعدّة للسّكن لتيسير التمويلات والتحكّم في هامش الربح من قبل المقاولين.
- إجراءات لإدماج الاقتصاد الموازي ومقاومة التهرّب الجبائي عبر دعم إدماج المبادر الذاتي في الدورة الاقتصادية.
- تشجيع إحداث المشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري من خلال إحداث خط تمويل يُخصّص لإسناد قروض للاستثمار لفائدة الباعثين الشبّان والمؤسّسات بشروط ميسّرة.
- تجميع كل النّصوص القانونية المتعلّقة بالجباية ضمن مجلّة قانونية هو مشروع إصلاحي تعمل عليه وزارة المالية.
- تخصيص مبلغ 5 مليون دينار على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري لدعم الأموال الذاتية لصغار مربّي الأبقار.
- تخفيض كلفة نقل العاملات في القطاع الفلاحي بإعفاء العربات المعدّة لنقلهم من معاليم الجولان.
- توريد الحليب المجفّف بصنفيه دون معاليم ديوانية يقع توجيهه لصناعة الحليب من قبل المهنيين.
- عدم خضوع الانتاج الفلاحي والصيد البحري وتعليب المنتوجات للأداء على القيمة المضافة.
- دعم العائلات بعنوان الانتقال الطّاقي، والتشجيع على استعمال الطّاقات البديلة ومواصلة الضّغط على كلفة إنتاج الكهرباء باستعمال الطّاقة الشمسية.
- مراقبة تقدير القيمة عند التصدير والتوريد وفق قواعد منظّمة باتفاقيات دولية من قبل مصالح الديوانة.

● التصويت على اعتمادات المهمّات والمهمّات الخاصّة

خُصّصت أشغال الجلسة العامة المشتركة المنعقدة بعد ظهر يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2024 للشّروع في تصويت أعضاء مجلس نواب الشعب، في مرحلة أولى، على مشروع قانون المالية لسنة 2025 بما في ذلك اعتمادات المهمّات والمهمّات الخاصّة، والفصول تباعا، وذلك عملا بأحكام الدستور والقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية، والمرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، والنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

وتمّ في البداية التصويت على عنوان مشروع قانون المالية لسنة 2025 معدّلا، ثمّ تواصلت أشغال الجلسة العامة بالتصويت على اعتمادات المهمّات والمهمّات الخاصّة، ثمّ مناقشة فصول مشروع قانون المالية والتصويت عليها تباعا من قبل أعضاء مجلس نواب الشعب، وذلك خلال الفترة من 26 نوفمبر الى 2 ديسمبر 2024.وتولّى أعضاء

مجلس نواب الشعب التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2025 برمّته، وذلك كالآتي: 87 نعم و13 إحتفاظ و21 رفض، وبذلك أنهى مجلس نواب الشعب أشغاله المتعلّقة بتصويت أعضائه في مرحلة أولى، على أحكام مشروع قانون المالية، ليتم في مرحلة ثانية، الانتقال إلى التصويت على المشروع المصادق عليه من قبل مجلس نواب الشعب، من طرف أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

- تصويت أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم على أحكام مشروع قانون المالية

- انعقدت صباح الثلاثاء 03 ديسمبر 2024 الجلسة العامة المشتركة المخصّصة للنظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025 في جزئها الثاني المتعلّق بالتصويت، في مرحلة ثانية، على أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2025 من طرف أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

- وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب أنّ الانتقال إلى هذه الخطوة يؤكّد حرص الوظيفة التشريعية بمجلسها على الإنجاز في الآجال الدستورية، بما يبرهن العزيمة التي تحدو النواب من المجلسين على أداء المهام المنوطة بعهدتهم والتي تمّ انتخابهم من أجلها. وشدّد على أنّ عمل النواب في إطار هذه الجلسات المشتركة يبعث برسائل هامة إلى الشعب مفادها تكامل المؤسّسات وترابطها وحرصها على إعلاء الراية الوطنية وإعلاء مصلحة الوطن.

- وتواصلت أشغال الجلسة العامة المشتركة يومي 3 و 4 ديسمبر 2024 برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، للتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2025 المصادق عليه من قبل مجلس نواب الشعب، بما في ذلك اعتمادات المهمّات والمهمّات الخاصّة والفصول تباعا.

- وصادق أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم على مشروع قانون المالية لسنة 2025 برمّته مع إدخال تعديلات عليه، وهو ما تطلّب المرور إلى أشغال اللجنة المتناصفة.

● اللجنة المتناصفة تنظر في الفصول الخلافية في أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2025

- انعقدت أيام 06 و07 و80 ديسمبر 2024 بمقر مجلس نواب الشعب أشغال اللجنة المتناصفة، وذلك لإعداد نصّ موحّد حول الأحكام موضوع الخلاف.

- وضمّت هذه اللجنة خمسة أعضاء من مجلس نواب الشعب وهم السّادة ثابت العابد ومحمد أمين الورغي، وسامي الرايس، وزياد الماهر، ومحمد ماجدي، وخمسة أعضاء من المجلس الوطني للجهات والأقاليم وهم السيدة والسّادة زكية المعروفي، وجلال القروي، والجمعي الزويدي، وأحمد قارة علي، وأسامة سحنون.

- وتمّ في بداية الاجتماع التوافق على تكوين مكتب اللجنة ليكون السيد محمد زياد الماهر رئيسا لها، والسيد الجمعي الزويدي، نائبا لرئيس اللجنة، والسيد أسامة سحنون مقرّرا للجنة.

- وشدّد النواب على أهمية التوافق والتعاون بين غرفتي البرلمان وعلى التوصّل إلى نصّ موحّد يستجيب للتطلّعات ويتماشى مع خصوصيات المرحلة، مع الحرص المشترك على استكمال المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2025 في الآجال الدستورية.

- وتداول أعضاء اللجنة بخصوص التعديلات الشكلية التي أدخلها المجلس الوطني للجهات والأقاليم، ثمّ استمعوا إلى وزيرة المالية لمزيد توضيح بعض النقاط الخلافية والتحاور حول التعديلات المدخلة على بعض الفصول.

● اختتام النّظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025

أكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في نهاية الجلسة العامة ليوم الاثنين 9 ديسمبر 2024 أنّ العمل المشترك الذي قام به المجلسان جسّد مبادئ دستور 25 جويلية 2022 الذي جاء تتويجا لمسار انطلق بهبّة الشعب لإنقاذ تونس وما تبعها من إجراءات ومحطّات فارقة.

وذكّر بتعهّد المجلس النيابي بالقيام بالدور الموكول له. وأضاف أنّ الوظيفة التشريعية اكتملت بانتخاب المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي يعدّ مكسبا هاما للشعب التونسي باعتباره يجسّم تحقيق التوازن بين مختلف جهات البلاد، مشدّدا على أنّ الوظيفة التشريعية بمجلسيها تعمل على هذا الأساس لتحقيق المساواة والتوازن بين كل الجهات في الحقوق والواجبات والتطلّعات.

وأكّد أنّ الشعب التونسي يعبّر من خلال مجلسيه عن وحدة صمّاء للدفاع عن مصالحه، مشدّدا على أنّ بلادنا عصيّة على كل متآمر بفضل التحام الجميع حول المصلحة العليا للوطن وطموحات الشعب. وأعرب عن يقينه في أنّ نواب المجلسين سيبقون على العهد لمزيد التواصل مع الشعب بهدف تحقيق مطالبه في كنف الاجتهاد واحترام الرأي والرأي المخالف، وذلك لتجسيم الأهداف المرسومة بالتشارك والتناغم مع كل مكوّنات الشعب التونسي لا سيما الوظيفة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ سياسات البلاد.

وأعلن رئيس مجلس نواب الشعب عن استيفاء العمل المشترك بخصوص النّظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025. وبيّن أنه سيتم القيام بكل الإجراءات التي استوجبها الدستور وضبطها المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وخاصة الفصل 18 منه الذي ينصّ على ما يلي: "في صورة عدم توصّل اللجنة المتناصفة الى مشروع نص موحد في الأجل المنصوص عليه بالفصل 16 من هذا المرسوم، يحيل مجلس نوّاب الشعب مشروع قانون المالية الذي كان صادق عليه مجلس نواب الشعب إلى رئيس الجمهورية لختمه".

******

اهتمام رئاسي متواصل بالعمل البرلماني
وتأكيد التناغم بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية

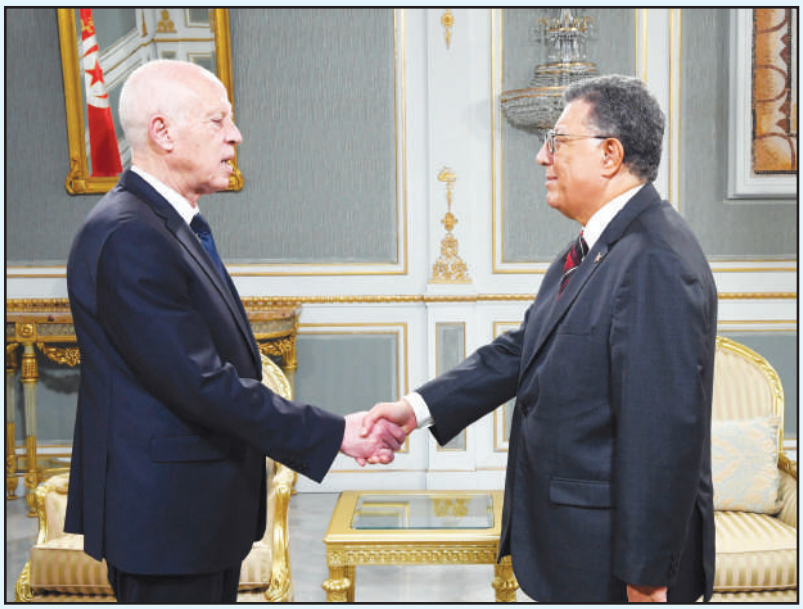

تنويه بالموقـــف الوطني المســـؤول للمجلس

تجسّد اهتمام رئيس الجمهورية السيد قيس سعيّد بالعمل البرلماني، وتأكيد التناغم بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية في مناسبات متعدّدة.

فقد استقبل رئيس الجمهورية ، يوم 28 سبتمبر 2024، السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب. ونوّه خلال هذا اللّقاء بالموقف الوطني المسؤول للمجلس الذي صادق يوم 27 سبتمبر 2024 على مبادرة تشريعيّة اقترحها عدد من النواب لتنقيح عدد من أحكام القانون الأساسي المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء.

وحمّل رئيس الجمهورية رئيس مجلس نواب الشعب إبلاغ تحيّاته الخالصة لأعضاء المجلس الذين استشعروا المخاطر التي يمكن أن تحفّ بوطننا فصادقوا على مقترح قانون يتعلّق موضوعه فقط بالنزاعات الانتخابية وذلك بنقل الاختصاص من جهة قضائية إلى أخرى، ولم يقع التعرّض إطلاقا لا لشروط الترشّح ولا إلى الحملة الانتخابية ولا إلى عتبة كما كان الشأن سنة 2019، وهو موقف تاريخي يعكس وعيا عميقا مفعما بالمسؤولية التاريخية. و أكّد أنّ القوانين تصدر باسم الشعب ولا صوت يعلو فوق صوت صاحب السّيادة الشعب التونسي.

دور المجلسين في وضع التشـــريعات التي ينتظرها الشعب

كما استقبل رئيس الجمهورية السيد قيس سعيّد، يوم 7 نوفمبر 2024 السيدين إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، وعماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم. وتناول الاجتماع خاصة الدور الموكول لكلا المجلسين لوضع التشريعات التي ينتظرها الشعب خاصّة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وأشار رئيس الدولة، إلى أنّ تونس تواجه تحدّيات كبيرة لا يمكن رفعها إلا بالعمل معا كل في إطار اختصاصاته في ظلّ شعور مشترك مفعم بالمسؤولية الوطنية التاريخية.

إشـــادة بجهود أعضـــاء الغرفتيـــن التشـــريعيتين

واستقبل رئيس الجمهورية يوم 9 ديسمبر 2024 ، رئيس مجلس نواب الشعب، ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم. وتوجّه في البداية بالشّكر إلى رئيسي المجلسين ومن خلالهما إلى النواب بكلا الغرفتين التشريعيتين على الجهود التي بذلوها للمصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2025 في الآجال التي نصّ عليها الدستور ووفق المرسوم المتعلّق بتنظيم العلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم. وأوضح رئيس الجمهورية أنّه آثر ختم قانون المالية في الآجال التي نصّ عليها الدستور، مبيّنا أنّ بعض أحكام هذا القانون قابلة للنّقاش ويمكن مراجعتها لاحقا إن اقتضت الحاجة.

وكان هذا اللّقاء فرصة لتأكيد التناغم بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لضمان حسن سير دواليب الدولة ومواجهة كلّ التحدّيات.

الوظيفتان التشـــريعية والتنفيذية نابعتان من الشعب

وتجدّد لقاء رئيس الجمهورية السيد قيس سعيّد مع السيّدين إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب، وعماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم بقصر قرطاج، يوم 30 ديسمبر 2024 ، حيث تناول على وجه الخصوص، مشاريع القوانين ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية التي تلبّي انتظارات الشعب. وأكّد رئيس الدولة أنّ العمل مستمرّ لإعداد النّصوص حتى يتم وضع حدّ نهائي لما يُسمّى بالإقصاء والتهميش.

وأثنى رئيس الجمهورية على دور المجلسين، مؤكّدا أنّ الفصل بين الوظائف كما ينصّ على ذلك الدستور هو ضمان من ضمانات الحرية والديمقراطية، ولكن مادامت الوظيفتان التشريعية والتنفيذية نابعتان من نفس المصدر وهو الشعب صاحب السّيادة، فإنّ الشعور المفعم بالمسؤولية الوطنية لمواجهة كافة أنواع التحدّيات ركن أساسي في مزيد تكريس الوحدة الوطنية والمضيّ قدما في حركة التحرّر الوطني.

نشاط الهياكل :

مكتب مجلس نواب الشعب :

إحكام تنظيم العمل النيابي وحسن الاستعداد لضمان النّجاح

تواصلت اجتماعات مكتب مجلس نواب الشعب في إطار السّهر على حسن سير نشاط مختلف الهياكل وتنظيم العمل البرلماني في أبعاده التشريعية والرقابية والفكرية والأكاديمية والديبلوماسية. وقد تكثّفت هذه الاجتماعات منذ بداية الدورة العادية الثالثة وكذلك خلال العطلة البرلمانية، وذلك تماشيا مع المستجدّات على الساحة البرلمانية وما شهدته من مواعيد هامة استوجبت إحكام التنظيم وحسن الاستعداد لضمان النّجاح. وعقد مكتب مجلس نواب الشعب خلال الفترة الممتدة من سبتمبر الى غاية 25 ديسمبر 2024، 17 اجتماعا، اتخذ خلالها 80 قرارا، نستعرض أبرزها في ما يلي:

◆ برمجة العمل النيابي وضبط ترتيباته:

- إقرار موعد للدورة الاستثنائية وبرمجة الجلسة العامة للنّظر في مقترح قانون أساسي يتعلّق بتنقيح بعض أحكام القانون الأساسي المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء.
- دعوة ندوة الرؤساء للانعقاد للنّظر في الاستعدادات للدورة العادية الثالثة.
- إقرار رزنامة الجلسات العامة الخاصّة بالنّظر في مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2025.
- تشكيل وفد يتولّى التنسيق مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم بخصوص هذه الجلسات العامة.
- ضبط ترتيبات الجلسات العامة المشتركة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم لمناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي وقانون المالية لسنة 2025 وفق المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين المجلسين.
- إقرار رزنامة الجلسة العامة المشتركة للنظر في أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2025،
- إقرار ترتيبات الجلسة العامة المخصّصة لانتخاب أعضاء اللّجان القارّة السّيادية.

◆ إحكام التنسيق لحسن سير أعمال المجلس

- إقرار إعادة تشكيل مكتب المجلس وإعادة انتخاب اللجان القارة وانتخاب مكاتبها بداية من تاريخ 10 ديسمبر 2024 ، على أن تنطلق التركيبة الجديدة في العمل في غرة جانفي 2025 ويتواصل العمل بها الى غاية 31 ديسمبر 2025،
- إبقاء اجتماع المكتب في حالة انعقاد متواصل طيلة فترة مناقشة مشروع قانون المالية.
- تكوين ثلاثة فرق عمل لتقييم أداء المجلس في المجالين التشريعي والرقابي وفي مجال الديبلوماسية البرلمانية.

◆ قرارات في مجال العمل التشريعي

- إحالة مشاريع قوانين الى اللجان المعنية: 10 قرارات
- التداول بشأن مقترحات قوانين وإحالتها إلى اللّجان المعنية: 4 قرارات
- إرجاع مقترح قانون إلى جهة المبادرة لإعادة النّظر: 4 قرارات
- إرجاء النّظر في إحالة مقترحات قوانين: 4 قرارات.
- إحالة تقارير اللّجان إلى الجلسة العامة: 7 قرارات

◆ قرارات في مجال العمل الرّقابي

- الإطّلاع على تقارير اللّجان بخصوص الزيارات الميدانية إلى مجموعة من المنشآت، وقرار وضعها على ذمّة من يطلبها من النواب، وإحالتها الى أعضاء الحكومة المعنيين.
- التداول حول الأسئلة الكتابية، وإحالتها على أعضاء الحكومة المعنيين : 3 قرارات تمّ عبرها إحالة 196 سؤالا كتابيا إلى أعضاء الحكومة المعنيين.

◆ قرارات في مجال النشاط الخارجي

- المشاركات في اجتماعات الاتّحادات والمنظمات البرلمانية العربية والإقليمية والدولية : 3 قرارات
- النظر في تقارير المشاركات في تظاهرات وأنشطة خارجية. والاذن بتعميمها على جميع النواب : 4 قرارات

◆ قرارات في مجال النشاط الاكاديمي

- برمجة أيّام دراسية حول مشاريع قوانين، وحول مواضيع مختلفة: 3 قرارات

اجتماع ندوة الرؤساء :

تأكيد روح الانسجام والاحترام المتبادل

- الاستعداد المحكم لانطلاق الدورة العادية الثالثة وما يرافقها من استحقاقات هامّة
- التشاور المتواصل واتخاذ القرار الجماعي، من أهمّ شروط نجاح عمل المجلس
- أهمية التفكير المشترك وتوحيد الرؤى من أجل تحقيق جميع الرّهانات والتحدّيات

أشرف السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الثلاثاء 08 أكتوبر 2024 على اجتماع ندوة الرؤساء الذي خُصّص للنظر في الاستعدادات للدورة العادية الثالثة

وأبلغ رئيس مجلس نواب الشعب في بداية الاجتماع الحاضرين تحيّات رئيس الجمهورية وتقديره لكافة أعضاء المجلس وللدور الهام الذي يضطلعون به. وبيّن أنّ ندوة الرؤساء ستتناول بالنّقاش والدّرس الاستعدادات لانطلاق الدورة العادية الثالثة وما يرافقها من استحقاقات هامّة. وشدّد على أهمية توسيع الحوار لبلورة رؤية جماعية، مؤكّدا أنّ التشاور المتواصل واتّخاذ القرار الجماعي وتطبيق قواعد الديمقراطية في العمل البرلماني وإرضاء الضمائر وتحقيق المصلحة العليا للوطن، هي أهمّ شروط نجاح عمل المجلس.

وشدّد رئيس مجلس نواب الشعب على أهمية الاستعداد الجيّد لعقد الجلسة الممتازة لأداء اليمين الدستورية من قبل رئيس الجمهورية المنتخب، أمام مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والاقاليم مجتمعين معا بمقر مجلس نواب الشعب. كما ثمّن دور الإدارة البرلمانية وخبرتها وكفاءتها في الاستعداد الجيّد لمثل هذه المواعيد الهامّة.

كما تطرّق إلى مسألة تجديد هياكل مجلس نواب الشعب والتراتيب الخاصّة بذلك وفق ما يضبطه النّظام الداخلي، داعيا الى أهمية اتخاذ قرار في هذه المسألة.

وأكّد أهمية التفكير في التراتيب الخاصّة بالنّظر في مشروع الميزانية وقانون المالية لسنة 2025 ولاسيما على مستوى انعقاد الجلسات المشتركة بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني الجهات والاقاليم حسب ما يضبطه القانون.

وثمّن في ختام كلمته الدور الرّيادي الذي قام به مجلس نواب الشعب خلال مختلف المحطّات، وآخرها استحقاق الانتخابات الرئاسية، مشيدا بالحكمة والعقلانية التي تحلّى بها النواب، لتحقيق الرّهان الأكبر للمجلس المتمثّل في اكتساب ثقة الشعب في العمل البرلماني. وأكّد السعي المتواصل لخدمة المصلحة العليا للوطن، داعيا إلى المواصلة على هذا الدرب وتحسين الأداء البرلماني، ومشدّدا على أهمية التفكير المشترك وتوحيد الرؤى من أجل تحقيق جميع الرّهانات والتحدّيات.

وأكّد أعضاء ندوة الرؤساء في تدخّلاتهم أهمية الدورة النيابية المنتظرة التي تقترن بمواعيد هامّة وتنعقد في ضوء تفعيل المرسوم المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم.

وأعربوا عن ارتياحهم لتقدّم مسار تونس الجديدة الذي تساهم الوظيفة التشريعية في انجاحه، مؤكّدين أهمية المبادرة التشريعية التي قدّمها النواب في علاقة بالقانون الانتخابي، تجسيما للمسؤولية الملقاة على عاتقهم في هذه المرحلة الهامّة والدّقيقة التي تمرّ بها البلاد.

كما أكّدوا اعتزازهم بالانتماء إلى هذا المجلس النيابي الذي قطع مع الصورة النمطية للمجالس السابقة، والذي يعمل في إطار من التفاهم والاحترام المتبادل وتكريس حق الاختلاف في الآراء، بما أهّله للاضطلاع بدوره في خدمة المصلحة العليا للوطن. وتطرّقوا في ذات السياق الى أهمية المنجز في مختلف الجوانب وعلى مستوى كل الهياكل، مشيرين إلى التشريعات التي صادق عليها المجلس وما رافقها من حوار مثمر وبنّاء. وشدّدوا على ضرورة المواصلة في سياق ثورة تشريعية تستجيب لتطلّعات المواطن وتتماشى مع مقتضيات المرحلة.

كما تمّ تأكيد أهمية العلاقة بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية والآليات الكفيلة بضمان مزيد من التواصل بين النواب وأعضاء الحكومة. وأثار المتدخّلون مسائل تتعلّق بالأسئلة الكتابية والشفاهية وجلسات الحوار مع الحكومة وضرورة مزيد إحكامها في سياق تطوير العمل الرقابي للمجلس.

وخلال التطرّق إلى مسألة تجديد هياكل المجلس جدّد المتدخّلون تأكيد روح الانسجام والاحترام المتبادل التي تميّز العلاقة بين النواب، مبرزين ضرورة احترام مقتضيات النّظام الداخلي في هذا المجال.

وأثار أعضاء ندوة الرؤساء من ناحية أخرى مسائل تتعلّق بالسّبل الكفيلة بإنجاح النّظر في مشروع قانون المالية لسنة 2025 في الآجال الدستورية، مؤكّدين ضرورة التقيّد بمقتضيات الدّستور والنّظام الدّاخلي للمجلس والقانون الأساسي للميزانية، والمرسوم المنظّم للعلاقات بين غرفتي الوظيفة التشريعية.

وفي تعقيبه على التدخّلات، جدّد رئيس المجلس تأكيد احترامه لعمل النواب داخل المجلس وفي الجهات، مبرزا أنّ ما يجمع الأسرة البرلمانية هو حب الوطن وخدمته في إطار من التشاور المتواصل وتبادل الآراء في مختلف المسائل المطروحة.

اللّجان تنظر في المبادرات التشريعيّة المعروضة عليها

عقدت اللّجان القارّة خلال الفترة من 29 أكتوبر، تاريخ انطلاق الدّورة العادية الثالثة 2024 - 2025، إلى 31 ديسمبر 2024 سلسلة من الاجتماعات، للنّظر في مشاريع ومقترحات القوانين، أو التداول بشأن المسائل الرّاجعة لها بالنّظر، والاستماع بخصوصها إلى الجهات المعنية. وتخلّلت الفترة المذكورة دراسة مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2025 صلب لجنة الماليّة والميزانيّة في إطار عمل مشترك مع لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطن للجهات والأقاليم (أنظر الصفحة 16).
ونستعرض في ما يلي محصّلة العمل التشريعي في مستوى اللجان المعنية :

لجنة التشريع العام

◆ مقترح القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح بعض أحكام القانون الأساسي المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء.(انظر صفحة 8)

التداول حول تطبيق قانون تنقيح بعض أحكام المجلّة التجارية، وبرنامج العمل :

أقرّت اللّجنة يوم 26 نوفمبر 2024 تكوين لجنة فرعية لمتابعة تطبيق القانون عدد 41 لسنة 2024 المؤرّخ في 02 أوت 2024 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها، وذلك على إثر ما تمّ تسجيله من إشكالات تطبيقية بعد دخول هذا القانون حيز النفاذ.

كما نظرت في برنامج عملها بخصوص مشروع القانون المتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المؤرّخ في 9 أفريل 2022 المتعلّق بمؤسسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الارهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها وإتمامه.

◆ عمل مشترك مع لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح حول مشروع القانون المتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المتعلّق بمؤسسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها وإتمامه :

استمعت اللّجنتان يوم 19 ديسمبر 2024 إلى وزير الدفاع الوطني وإلى رئيس مؤسّسة فداء والإطارات المرافقة لهما في إطار النّظر المشترك في مشروع هذا القانون، الذي تعهّدتا به بمقتضى إحالة من مكتب المجلس لإعداد تقرير مشترك مع طلب استعجال النّظر.

وقدّم وزير الدفاع الوطني الإطار العام لمشروع التنقيح المعروض. مبيّنا الحاجة إلى مراجعة بعض أحكام المرسوم لمزيد تطوير المنظومة القانونية للإحاطة الصحية والاجتماعية والمادية والمعنوية بالفئات المعنية من جهة، وضمان سلامة التصرّف الإداري في إسناد المنافع المقرّرة بهذا المرسوم إلى مستحقيها من جهة أخرى، فضلا عن توسيع قاعدة المنتفعين بأحكام هذا المرسوم.

وأوضح أنّ هذه التعديلات تتعلّق خاصة بنظام الجرايات وتطوير آليات الانتفاع ببرامج السّكن ووضع آليات للإدماج الاقتصادي وإحداث مواطن الشغل وتعزيز الإحاطة بأبناء منظوري مؤسّسة فداء في مسارهم الدّراسي وإرساء منظومة للتكفّل بالخدمات الصحية، فضلا عن تجاوز الإشكاليات القانونية المسجّلة في تطبيق المرسوم.

من جهته ذكّر رئيس مؤسسة فداء بالطبيعة القانونية لهذه المؤسّسة العمومية، مبيّنا أنّها ذات صبغة إدارية وبالتالي فهي تخضع لأحكام مجلّة المحاسبة العمومية ومن ذلك وجوبية خضوع نفقاتها للتأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومية. كما استعرض الإطار القانوني المنظّم للإحاطة بأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها وضحايا العمليات الإرهابية. واستعرض عديد الإشكاليات القانونية والتطبيقية المطروحة.

وأكّد النواب دور هذا المكسب الوطني في الإحاطة بشهداء وجرحى الثورة ومكفولي الوطن وضحايا العمليات الإرهابية من القوات

لجنة التشريع العام في اجتماع مشترك مع لجنة الدفاع والأمن

الحاملة للسلاح. وعبّروا عن تأييدهم لضرورة تمكين هذه المؤسّسة الوطنية من آليات قانونية وتطبيقية لتحقيق الهدف الأسمى الذي أحدثت من أجله. وقدّموا ملاحظات وتساؤلات تعلّقت بالخصوص بأسباب عدم سريان أحكام المرسوم المحدث لمؤسّسة فداء على ضحايا العمليات الإرهابية من المدنيين، وكذلك كيفية إقرار نسب سقوط معيّنة للتمتّع ببعض الامتيازات المقرّرة بهذا القانون مثل الحق في السّكن الاجتماعي. وأكّد النواب ضرورة العمل على حفظ الذاكرة الوطنية لشهداء وجرحى الثورة ومصابي العمليات الإرهابية والمحافظة على قيمتهم الاعتبارية بما يتلاءم وحجم التضحيات التي قدّموها للوطن.

- استمعت اللّجنتان يوم 20 ديسمبر 2024 إلى كلّ من ممثّلي وزارة الدّاخلية وممثّلي وزارة المالية. وبيّن ممثّلو وزارة الدّاخليّة أنّ مشروع القانون المعروض يهدف بالأساس إلى مزيد تطوير المنظومة القانونية من أجل تدعيم حماية القوات الحاملة للسلاح وأفراد عائلاتهم من الأخطار والتهديدات، وأضافوا أنّه تمّ إعداد المشروع ضمن مسار تشاركي. كما استعرضوا أهمّ التعديلات والإضافات الرّامية الى تدعيم الإحاطة بشهداء الثورة وجرحاها.

وأكّد النواب ضرورة تجسيم وتكريس مفهوم العرفان لشهداء الوطن وللمصابين لما قدّموه للوطن، ودعوا إلى تكريس المساواة في الامتيازات بين القوات الحاملة للسلاح والمدنيين.

وأوضح ممثل وزارة المالية عن الإدارة العامة للديوانة، أنّه تمّ تشريك مصالح الديوانة واستشارتهم عند إعداد مشروع القانون المعروض، وتمّ التقدّم بمقترحات تمثّلت أساسا في تعديل الفصلين 13 و27 من المرسوم.

من جهته أشار ممثّل وزارة المالية إلى أنّه تمّ أيضا ضمن قانون المالية لسنة 2025 فتح خط تمويل لفائدة هذه الفئة بمنح قروض لمدّة ثمان سنوات دون فائدة مع فترة إمهال بسنتين.

عقدت اللّجنتان جلسة يوم الثلاثاء 24 ديسمبر 2024، دار خلالها نقاش عام تناول الجوانب القانونية والواقعية لمشروع القانون المعروض وسبل تطويره وتجويده بغاية تدعيم المنظومة القانونية للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وقوات الأمن الداخلي وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها. كما تمّ التداول حول عدد من الملاحظات والاقتراحات المقدّمة من النواب الحاضرين وكذلك التعديلات الواردة على اللجنتين.

تولّت اللّجنتان على امتداد كامل يوم الأربعاء 25 ديسمبر 2024 مناقشة فصول مشروع القانون فصلا فصلا، والمقترحات المقدّمة من قبل النواب، مع الاستماع إلى آراء وملاحظات ممثّلي جهة المبادرة.

كما تمّت مناقشة جملة من المقترحات الكتابية الواردة من أهالي شهداء الثورة وجرحاها والتداول بشأنها، مع الاستماع إلى آراء ممثّلي الوظيفة التنفيذية الحاضرين ورئيس مؤسسة فداء بخصوصها. ووقع أخذ جزء هام من هذه المقترحات بعين الاعتبار. كما تقدّمت جهة المبادرة بعدد من مقترحات التعديل الإضافية وبالتبريرات اللازمة.

وصادقت اللجنتان على مشروع القانون المعروض برمّته، بإجماع الأعضاء الحاضرين.

لجنة المالية والميزانية

تميّز نشاطها بالعمل المشترك مع لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، في إطار النّظر في مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2025 (أنظر صفحة 16)

كما عقدت اللّجنة اجتماعات للنّظر في عدد من مشاريع القوانين والمسائل المعروض عليها، وذلك كالاتي :

◆ مشروع قانون الترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي

استمعت يوم الخميس 26 سبتمبر 2024 إلى ممثّلين عن وزارة المالية والبنك المركزي التونسي والمدير العام للبنك التونسي السعودي حول مشروع هذا القانون. وأشار أعضاء اللّجنة في تدخّلاتهم إلى الصّعوبات المالية التي يشهدها البنك التونسي السعودي مما يستوجب الترفيع في رأس ماله كحلّ لإنقاذه، كما تساءلوا عن الأسباب التي أدّت إلى تسجيل خسائر متراكمة، ومدى محاسبة المسؤولين عن تدهور وضعية البنك وسوء التصرّف في الأموال العمومية. واستفسروا كذلك عن ضمانات تفادي الخسائر مستقبلا، وعن جدوى تحويل اختصاص هذا البنك من بنك استثماري إلى بنك شمولي. كما طالبوا بتقديم تفاصيل عن البرنامج التصحيحي المرتبط بعملية الترفيع في رأس مال البنك والجهات المعنية بالمصادقة على هذا البرنامج.

واستعرضت المديرة العامة للتمويل بوزارة المالية أهمّ الأسباب التي أدّت إلى تدهور وضعية البنك التونسي السعودي. وأضافت أنّه تمّ خلال جلسة عمل وزارية إقرار المحافظة على مساهمة الدولة في البنوك المشتركة، والقيام بمهام التدقيق الشّامل وكذلك تدقيق استراتيجي يطرح خيارات لإعادة هيكلة البنك. كما بيّنت أنّ البرنامج التصحيحي يتضمّن مجموعة من الإصلاحات المالية والتنظيمية لضمان ديمومة البنك. وأضافت أنّ فرضية دمج بعض البنوك بصدد الدرس، موضّحة أنّ دمج بنوك تعاني من صعوبات مالية لا يمكن أن يحقّق نتائج إيجابية، ويجب القيام بإصلاحات هيكلية قبل ذلك.

من جهته، تطرّق المدير العام للبنك التونسي السّعودي إلى أسباب خسارة البنك، وأكّد ضرورة حوكمته ودعم التمويل والترفيع في هامش الفائدة قصد تعزيز موارده بما يحقّق أهدافه. كما تطرّق إلى إجراءات عملية الاكتتاب، مبيّنا أنّ البنك المركزي طلب من البنك التونسي السّعودي إمداده ببرنامج عمله على المدى القصير للتحكّم في المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة والحفاظ على أموال المودعين.

لجنة المالية والميزانية

- استمعت اللّجنة يوم 14 أكتوبر 2024 إلى ممثّلين عن وزارة المالية والمدير العام للبنك التونسي السعودي.

وأفادت المديرة العامة للتمويل أنّه تمّت موافاة لجنة المالية والميزانية بالقوائم المالية للبنك للخمس سنوات الأخيرة، واستعرضت الأسباب الهيكلية لهذا الاكتتاب.

وقدّم مدير عام البنك ملامح المخطّط الاستراتيجي للبنك التونسي السّعودي الذي خضع لمهمّة تدقيق شامل خلال سنة 2024 يهم الجوانب المالية والمؤسّساتية والفعالية والاجتماعية والحوكمة والشركات التابعة له. وأضاف أنّ اقتراح الترفيع في رأس مال البنك بـ 100مليون دينار مقسّم بالتساوي بين الدولة التونسية والطّرف السّعودي سيمكّن البنك من احترام مؤشراته المالية للقيام بمهامه كبنك شمولي ويحسّن موارده الذاتية، وفي صورة تواصل تعثّر الوضعية يمكن اقتراح تمويلات إضافية يُحدّد مبلغها لاحقا.

واستفسر النواب في تدخّلاتهم عن استراتيجية الدولة بخصوص القطاع البنكي في تونس، وهل أنّ المحافظة على البنوك المشتركة الحالية هو خيار استراتيجي.

وبيّنت المديرة العامة للتمويل أنّ قرار الدولة جاء في إطار مجلس وزاري مضيق بتاريخ 30 أكتوبر 2023 بالمحافظة على هذه البنوك. وأوضحت أنّ البنك ليس في وضعية إفلاس بل يواجه صعوبات مالية بحكم وضعيته المتعثّرة. وأضافت أنّ الجلسة العامة أقرّت الترفيع في رأس مال البنك.

- استمعت اللّجنة يوم الاربعاء 16 أكتوبر 2024 إلى وزيرة المالية. وتساءل النواب عن استراتيجية الدولة في القطاع البنكي وعن برامج الإصلاح الجذري للمؤسّسات البنكية المشتركة التي تمر بصعوبات. واستفسروا عن تأثير هذا التمويل على المالية، وعن سبب عدم اللّجوء إلى خيار وضع البنك تحت طائلة لجنة إنقاذ البنوك والمؤسّسات المتعثرة. واستوضحوا أسباب تردّي وضعية البنك، ومدى التدقيق ومحاسبة المتسبّبين فيها. ورأى بعض النواب أنّ إنقاذ البنك لا يعتبر من الأولويات ومن الأجدى توجيه هذا المبلغ لإنعاش الدّورة الاقتصادية.

وبيّنت الوزيرة أنّ البنوك المشتركة تعاني عدّة مشاكل حيث أنّها كانت في الانطلاق بنوك تنمية، وبموجب تنقيح قانون البنوك سنة 2001، تمّ تحويلها من بنوك تنمية إلى بنوك شمولية، مشيره إلى أنّها لم تكن قادرة على المنافسة بحكم صغرها و عدم نجاعة منظومة الحوكمة بها. وأوضحت الوزيرة أنّ برنامج الإنقاذ يتضمّن التدقيق على مستوى الحوكمة والأداء والسّياسة التجارية للبنك ويشمل مختلف السيناريوهات والفرضيات، ويضبط حجم الأموال الذاتية المستوجبة لتمكين البنك من مواصلة نشاطه.

وبيّنت أنّ قرار الترخيص للدولة في الترفيع في رأس مال البنك تمّ اتخاذه في إطار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمة العمومية يصاحبه برنامج تصحيحي، سيتمّ عرضه قريبا على أنظار الحكومة.

وافقت اللّجنة على مشروع هذا القانون.

◆ مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أوّل طلب المبرم بتاريخ 4 أفريل 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا:

عقدت اللّجنة جلسة يوم الاثنين 14 أكتوبر 2024 للنّظر في مشروع هذا القانون. وتمّ في البداية التذكير بمسار دراسة مشاريع القوانين المتعلّقة بتمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا صلب اللّجنة منذ إحالة أوّل مشروع قانون يتعلّق بالقسط الأوّل من هذا التمويل بتاريخ 09 ديسمبر 2023. حيث تبلغ الكلفة الجملية لإنجاز هذا المشروع 1014.3 مليون أورو، مع الإشارة إلى أنّ مشروع القانون المعروض على اللّجنة يتعلّق بآخر قسط، ويقدّر بـ 45 مليون أورو. ودار نقاش حول نسب الفائدة المتعلّقة بشروط هذا التمويل وتأثير نسبة الفائدة المتغيّرة على المبلغ الذي سيتم سداده من قبل تونس. وأوصى النواب بتشريك المستثمر التونسي وتشغيل اليد العاملة التونسية.

وقرّرت اللّجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

◆ التداول حول نسبة النمو المسجّلة في السداسي الأوّل لسنة 2024

تحاور أعضاء اللّجنة يوم الأربعاء 23 أكتوبر 2024 حول الأرقام المتعلّقة بنسبة النموّ المسجّلة في السداسي الأوّل لسنة 2024، والتي من المتوقّع تحقيقها في نهاية السنة الجارية، وعن إنجاز الميزانية كما تمّت برمجتها في قانون المالية لسنة 2024.

ودار نقاش حول المؤشّرات على غرار نسب النمو، وارتفاع الأسعار، وضعف الاستثمار وعجز الميزان التجاري. وتعرّض النواب إلى أسباب عدم تحقيق الأهداف المرسومة في ميزانية 2024 على غرار عدم تفعيل الشّراكة بين القطاعين العام والخاص وعدم تفعيل جهاز تسجيل العمليات المتعلّقة بخدمات الاستهلاك على عين المكان، إضافة إلى إشكاليات قطاع الفسفاط وضعف الاستثمار في القطاع الفلاحي وتواصل التعقيدات الإداريّة التي تسبّبت في تعطّل بعض المشاريع.

◆ جلسات استماع حول عدد من مشاريع القوانين

- استمعت اللّجنة يوم الأربعاء 11 ديسمبر 2024 إلى ممثّلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول **مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية بصفته المتصرّف في الصّندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة.**

وقدّم ممثّلو الوزارة توضيحات حول مكوّنات المشروع وكلفته ودوره في تعزيز الفلاحة شبه الغابية في ولايات باجة وسليانة وبنزرت ودوره في دعم آليات حماية الغابات من الحرائق وتعميم أنواع الغراسات المقاومة للآفات وتغيّر المناخ.

وثمّن النواب مردودية المشروع، واستفسروا عن معايير اقتصار المشروع الاستثماري على ثلاث مناطق وجدوى المشروع على المستوى الإقليمي. وتساءلوا عن مدى قدرة المشروع على توفير مواطن شغل والتقليص من نسبة الفقر وخلق الثروة وتأمين الاكتفاء الغذائي. كما جدّدوا مساندتهم وتثمينهم للقروض الموجّهة للاستثمار.

كما استمعت اللّجنة إلى ممثّلين عن وزارة التجهيز والاسكان ووزارة الاقتصاد والتخطيط حول **مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.**

وبيّن ممثّلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أنّ هذا المشروع ممول في مرحلة أولى من قبل البنك الدولي، وأنّ هذا القرض يأتي في إطار إتمام برنامج الأروقة الاستراتيجية التي تربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية السّاحلية للحدّ من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير البنية التحتية.

وأثار النواب إشكالية عدم التناغم بين مناطق تدخّل هذا المشروع والتوجّه الجديد حسب الأقاليم، ودعوا إلى ضرورة أن يشمل المشروع ولايات أخرى على غرار المهدية.

واستمعت اللّجنة كذلك إلى ممثّلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري **حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلّق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO".**

وأبرز ممثّلو الوزارة أهمية هذا المشروع في تحسين مؤشّر التنمية بالمناطق الجبلية الصّغرى بالشمال الغربي من خلال خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية وتعزيز قدرات المتساكنين على مجابهة تأثيرات التغيّرات المناخية.

وأشار النواب إلى عدم التناغم بين مكوّنات هذا المشروع والإجراءات الواردة في قانون المالية لسنة 2025 ، إلى جانب عدم التناسق بين عنوان مشروع القانون ومحتواه.

واستمعت يوم 23 ديسمبر 2024 إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري الذي استعرض مكوّنات المشروع وكلفته وجدواه الاقتصادية والاجتماعية والبيئيّة.

وأفاد رئيس ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشّمال الغربي أنّ المشاريع المندمجة تتطلّب تفعيل دور المنتفعين بالمشروع عبر إحداث لجان تنموية لتسهيل عملية التخاطب مع المتساكنين وتشريكهم في إعداد مخطّطات التنمية.

وأكّد النواب خلال النّقاش دعمهم ومساندتهم للمشاريع ذات الطابع التنموي وخاصة في المناطق الريفية، وتقدّموا بجملة من الملاحظات والاستفسارات.

◆ مقترح قانون تنقيح وإتمام القانون المتعلّق بالمعادن ا لنفيسة

استمعت اللّجنة يوم 18 ديسمبر 2024 إلى ممثّل جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 17 لسنة 2005 المؤرّخ في 1 مارس 2005 المتعلّق بالمعادن النفيسة، الذي بيّن أنّ هذا المقترح يهدف إلى ملاءمة قانون المعادن النفيسة مع دستور 2022 في علاقة بالحقوق والحريات وحق الملكية والتناسب بين الخطأ والعقوبة، مبرزا دوره في حماية قطاع المصوغ في تونس وإدماجه في الدّورة الاقتصادية. وتطرّق إلى الإشكاليات التي تعرقل تطوّر هذا القطاع.

◆ تقرير تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2024 وفرضيات وتوجّهات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025

نظرت اللّجنة يوم 18 ديسمبر 2024 في تقرير تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفّى السّداسي الأوّل لسنة 2024 والفرضيات والتوجّهات الكبرى لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 ، وذلك طبقا للفصلين 40 و62 من القانون الأساسي للميزانية.

وتداول النواب بخصوص المعطيات الواردة بالتقرير، وأكّدوا ضرورة اعتماد فرضيات واقعية تترجم الإمكانيات الحقيقية ونسب النمو الممكن تحقيقها. كما دعوا إلى وضع استراتيجيات وسياسات واضحة للتمكّن من التقليص من نسب العجز ولضمان تعافي المالية العمومية.

وذكّر أعضاء اللّجنة بضرورة احترام الاتفاق مع وزارة المالية

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

المتعلّق بتشريك أعضاء مجلس نواب الشعب، كما ذكّروا بمطالبة لجنة المالية بتسريع عرض مجلّة الصّرف، وقانون الاستثمار والقانون الجبائي لتخفيف الإجراءات وتحقيق العدالة الجبائية بهدف دفع النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما أثار بعض النواب مسألة الفائض الذي تمّ تحقيقه في الموارد الجبائية، موضّحين أنّه ناتج أساسا عن العفو الجبائي. وتطرّقوا كذلك الى الضّغط الجبائي المعتمد والذي أدّى إلى الإضرار بالمؤسّسات، إلى جانب عدم استهلاك الاعتمادات المخصّصة للاستثمار.

وتعرّض النواب إلى معضلة القطاع الموازي وارتفاع نسبته من النّاتج المحلّي الإجمالي. وأوصوا في هذا الإطار بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتنظيمه وإدماجه في الدورة الاقتصادية، وبتفعيل قانون الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، كما أثاروا مسألة الإدماج المالي ودوره في النّهوض بالمؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة، وأكّدوا ضرورة إحداث البنك البريدي لضمان إدماج مالي عادل.

◆ مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الافريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة.

استمعت اللّجنة في شأنه يوم الأربعاء 25 ديسمبر 2024 إلى ممثّلين عن وزارة المالية وعن البنك المركزي التونسي.

واستفسر النواب حول مبرّرات استعجال النظر في مشروع القانون وتأكيد الموافقة عليه قبل 31 ديسمبر 2024، مشيرين الى عدم تضمّن وثيقة شرح الأسباب للبيانات والمعطيات الكافية حول القرض وكيفية صرفه. وأشاروا إلى أنّه تمّت المصادقة في قانون المالية لسنة 2024 على قروض لدعم الميزانية من البنك الإفريقي للتوريد والتصدير، مؤكّدين ضرورة التوجّه نحو حلول جذرية للحدّ من الاقتراض، وطلبوا إمداد مجلس نواب الشعب بتقرير دوري حول تنفيذ الميزانية لكل ثلاثية وبتقرير مفصّل حول تسديد الدين الخارجي لسنة 2024، لكي يتسنّى الاطّلاع عن كثب على الوضعية المالية قبل المصادقة على القروض.

وأكّد النواب ضرورة التوجّه نحو نظرة استراتيجية جديدة لعملية الاقتراض تقوم على دراسة المؤثّرات وعلى تصوّر واضح لكيفية استهلاك القروض.

وبيّن ممثّلو وزارة المالية بخصوص ضرورة الموافقة على مشروع القانون قبل 31 ديسمبر 2024، أنّ هذا الشرط راجع أساسا إلى أنّ وضعية السيولة تشهد ضغوطات كبرى نتيجة ارتفاع النفقات ومحدودية الموارد وخاصة موارد الاقتراض. وأضافوا أنّ هذا القرض يتنزل في إطار تعبئة الموارد المتعلّقة بالاقتراض الخارجي المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2024، وأنّ موارد الاقتراض يتمّ استعمالها لتمويل العجز والدّين، وأنّ حاجيات التمويل لسنة 2024 أكبر من حاجيات التمويل لسنة 2025.

وفيما يتعلّق بشروط القرض، أوضحوا أنّه لا يمكن اعتماد نفس شروط التمويل الأصلي باعتبار ارتباطها بوضعية الأسواق المالية العالمية. وأكّدوا أنّ الوزارة تتبنّى سياسة التعويل على الذات، مشيرين في المقابل إلى أنّ السّوق الدّاخلية لا تسمح بتعبئة موارد التمويل الكافية، ومعتبرين أنّ الالتجاء للاقتراض يهدف إلى تعزيز الاحتياطي من العملة.

وبيّن ممثّل البنك المركزي التونسي أنّ هذا القرض يكرّس الاستقرار السّياسي للدولة ، ومبدأ التعويل على الذّات بحكم صعوبة النّفاذ إلى الأسواق المالية العالمية إضافة إلى أنّه يجسّم إيفاء الدولة بتعهّداتها ويعتبر بمثابة رسالة طمأنة للممولين والمستثمرين، كما أنّه يندرج ضمن القروض التفاضلية وغير المرتبطة بشروط، والتي تُوجّه للاستثمار والادخار وتمكّن من ترفيع مخزون العملة.

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

◆ عمل مشترك مع لجنة التشريع العام حول مشروع القانون المتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المتعلّق بمؤسّسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها وإتمامه:

تداول أعضاء اللّجنة يوم الثلاثاء 26 نوفمبر2024 في برنامج النظر المشترك مع لجنة التشريع العام وفي منهجيّة العمل بخصوص مشروع القانون، والذي تواصل خلال الأيّام الموالية (أنظر ص 45 - 46)

العمل التشريعي :

مجلس نواب الشعب يصادق على عدد من مشاريع القوانين

تميّز العمل التشريعي لمجلس نواب الشعب بالمصادقة على مقترح القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح بعض أحكام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامها، وكذلك على مشروع قانون المالية لسنة 2025، فضلا عن خمسة مشاريع قوانين تتعلّق باتفاقيات تعاون لتمويل عدد من المشاريع المتّصلة بالربط الكهربائي والبنية التحتية، وتعزيز الفلاحة شبه الغابية، فضلا عن اتفاقية الانضمام إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.
ونستعرض في ما يلي أبرز خصوصيات هذه النصوص القانونية المصادق عليها، وما دار حولها من نقاش :

◆ قانون أساسي عدد 45 لسنة 2024 مؤرّخ في 28 سبتمبر 2024 يتعلّق بتنقيح بعض أحكام القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامها. (أنظر صفحتي 7 و8)[1]

◆ قانون عدد 46 لسنة 2024 مؤرّخ في 4 نوفمبر 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أوّل طلب المبرم بتاريخ 4 أفريل 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلّق بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا:

تبلغ القيمة الجملية لهذا القرض خمسة وأربعون مليون (45.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا موضوع اتفاق التمويل، وذلك لدعم التوجهات التنموية والرؤية الاستراتيجية لقطاع الطّاقة في أفق 2050، بهدف ضمان الأمن الطّاقي والإسهام في الحد من الاحتباس الحراري وتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى تعزيز التكامل بين تونس وأوروبا في المجال الطّاقي.

كما يهدف مشروع القانون إلى تعزيز قدرة البلاد على تصدير الطّاقة الكهربائية المنتجة بواسطة الطّاقات المتجدّدة والانفتاح على أسواق الكهرباء الإيطالية والأوروبية التي توفّر كميات هامة من الطّاقة النظيفة، وإلى تعزيز القدرات لمجابهة ارتفاع الطلب من خلال تنويع مصادر الطّاقة والتخفيض من استهلاك الغاز المستورد وتحقيق نقلة نوعية في برنامج الطّاقات المتجدّدة.

وقد ورد مشروع هذا القانون بتاريخ 4 جويلية 2024، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 17 جويلية 2024. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 29 أكتوبر 2024 بحضور وزير التخطيط والاقتصاد، حيث وقعت مناقشته على امتداد ساعتين و40 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 33 تدخّلا تناولت بالخصوص الدعوة إلى وضع استراتيجية ورؤية جديدة لمجابهة العجز الطّاقي الذي تعاني منه تونس، وإلى دعم انتاج الغاز الطبيعي وتركيز محطّات توليد الطاقة، وإلى ضمان تزويد كل المتساكنين بالمياه الصّالحة للشراب والتيّار الكهربائي.

كما تمّت المطالبة بمراجعة الأتاوة المفروضة في فاتورة إستهلاك الكهرباء والغاز، والدعوة إلى دفع المشاريع المعطّلة ووضع منوال تنمية يتماشى مع خصوصيات جهات البلاد. وأكّد المتدخّلون كذلك ضرورة الحفاظ على السّيادة الوطنية والتعامل بنديّة مع الجهات المانحة في إبرام إتفاقيات التمويل، مع الحث على وضع إستراتيجية الانتقال الطّاقي[2].

◆ قانون عدد 47 لسنة 2024 مؤرّخ في 4 نوفمبر 2024 يتعلّق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال البنك التونسي السعودي:

يهدف إلى الترخيص لوزيرة المالية القائمة في حق الدولة للاكتتاب نقدا في الزيادة في رأس مال البنك التونسي السعودي بمبلغ قدره تسعة وأربعون مليون وستة مائة وخمسة وعشرون ألف دينارا (000 625 49 د)، في إطار تطبيق التوجّه العام للدولة بخصوص تثمين محفظة مساهماتها وذلك بالمحافظة على المال العام ومزيد حوكمة مساهماتها والأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات الثنائية بين كل من الدولة التونسية وشركائها على غرار البنك التونسي السعودي، خاصة وأنّ الجانب السعودي يتجه لدعم هذه الشراكة.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 4 جويلية 2024، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلساتها بتاريخ 26 سبتمبر و14 و16 أكتوبر 2024، وتمّ عرضه والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 29 أكتوبر 2024 بحضور وزيرة المالية. ووقعت مناقشته على امتداد ساعة و2 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 15 تدخّلا، تمّ خلالها التساؤل عن الأسباب التي أدّت إلى ارتفاع ديون البنك التونسي السعودي وتسجيله لخسائر متراكمة، والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن تدهور وضعية البنك وسوء التصرّف في الأموال العمومية، وبالاطلاع على نتائج عمليّة التفقّد وتفاصيل البرنامج الإصلاحي المرتبط بعملية الترفيع في رأس مال البنك. كما تمّ تأكيد أولوية توجيه الدعم لإنعاش قطاعات حيوية أخرى على غرار قطاع التعليم والصحة والنقل، مع المطالبة بالإطّلاع على البرنامج الكامل المتعلّق بإعادة هيكلة البنوك التي تعيش صعوبات ماليّة، وبإعادة هيكلة الجمعيات التنموية وإصلاحها ووضع خطة لتمويلها، فضلا عن الحثّ على إصلاح القطاع البنكي بما

(1) الرائد الرسمي عدد 118 بتاريخ 28 سبتمبر 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته بتاريخ 27 سبتمبر 2024.
(2) الرائد الرسمي عدد 134 بتاريخ 05 نوفمبر 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته بتاريخ 29 أكتوبر 2024.

يمكّنه من تمويل المشاريع الكبرى[3].

قانون عدد 48 لسنة 2024 مؤرّخ في 9 ديسمبر 2024 يتعلّق بقانون المالية لسنة 2025. (أنظر الصفحات من 33 الى 37)[4]

◆ قانون أساسي عدد 49 لسنة 2024 مؤرّخ في 20 ديسمبر 2024 يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية:

تهدف اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية إلى ضمان تعويض الأضرار التي تلحق الأشخاص أو الممتلكات والناجمة عن الحوادث النووية أو عن المواد النووية المستعملة للأغراض النووية السلمية بالمنشآت النووية أو الواردة من هذه المنشآت أو المرسلة إليها. وتسعى تونس إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية قصد التمتّع بإطار قانوني يمكّنها من طلب التعويض في حالة حدوث أضرار نووية ناجمة عن الأنشطة النووية في محيطها البرّي والبحري.

ويُذكر أنّه تّم ابرام اتفاقية فيانا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية في 21 ماي 1963، ودخلت حيز النفاذ في 12 نوفمبر 1977، ويبلغ عدد الدول الأطراف فيها 40 دولة في حين اكتفت 13 دولة بالتوقيع عليها.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 11 جويلية 2024، وتولّت دراسته لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة خلال جلستها بتاريخ 16 و24 جويلية 2024، ووقع عرضه والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 19 ديسمبر 2024 بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تمّت مناقشته على امتداد ساعتين و 27 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 9، تمّ خلالها التساؤل عن خطة تونس لمجابهة الضغوطات الخارجية عند إنخراطها في البرنامج النووي، وعن دور المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية بتونس، كما تمّت الإشارة إلى أنّ برنامج تونس النووي رائد لكن تم إجهاضه في السبعينات، وإلى أهمية انتاج الكهرباء من الطّاقة النووية لمجابهة العجز الطّاقي. وطالب المتدخّلون بوضع برنامج وطني للطّاقة النووية السلمية، وبضرورة اعتماد الطّاقة النووية في التنمية المستدامة، مؤكّدين أهمية إحداث كتابة دولة للبحث العلمي، ومزيد الإحاطة بالدكاترة المعطّلين عن العمل ودعم البحث العلمي. وتمّ التطرّق كذلك إلى ضرورة ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية وإلى أهمية وضع خطّة لحماية الأطفال من أضرار المحامل الإلكترونية[5].

◆ قانون عدد 50 لسنة 2024 مؤرّخ في 23 ديسمبر 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته المتصرّف في الصندوق الاستراتيجي للمناخ للمساهمة في تمويل مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة:

يندرج في إطار تنفيذ مخطط الاستثمار الغابي الذي أعدّته وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري منذ سنة 2015 بدعم من البنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية والصندوق الاستراتيجي للمناخ بهدف المحافظة على المحيط الغابي في تونس.

كما يساهم في تجسيم التوجّهات الإستراتيجية للدولة التونسية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 والإيفاء بالتعهّدات الدولية من خلال المساهمة المحدّدة وطنيا (NDC) المنبثقة عن اتفاق باريس للمناخ خاصة المتعلّقة بالحدّ من انبعاثات الغازات السّامة والتقليص من البصمة الكربونية. كما يعتبر المشروع تجسيما للمحور الرابع للرؤية الاستراتيجية التنموية لأفق 2035 "الاقتصاد الأخضر والانتقال الايكولوجي والطّاقي" والمحور الرابع للمخطط التنموي للفترة (2023 2025) "الاقتصاد الأخضر والتغيّرات المناخية ".

ويهدف المشروع إلى تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة في الملك الغابي العمومي والخاص في ثلاثة ولايات: باجة وسليانة وبنزرت من خلال إعادة تكوين مخزون بذور الزراعات المحلية، وتثبيت الكثبان الساحلية من أجل تعزيز الفلاحة شبه الغابية في الملك الغابي الخاص والترفيع في الإنتاج الفلاحي وتحسين مردودية الأراضي الفلاحية وتنمية المناطق الريفية والتقليص في البصمة الكربونية. وسينتفع من المشروع حوالي 42000 مواطن مع إحداث حوالي 2200 موطن شغل بصفة مباشرة وغير مباشرة.

كما يرمي هذا المشروع إلى دعم الآليات المتعلّقة بمجابهة الحرائق في الغابات وإحداث منظومة يقظة استباقية في الغرض وتعميم أنواع الغراسات المحلية المقاومة للآفات والأمراض وتغير المناخ، من أجل التقليص في نسبة الفقر وخلق الثروة وتأمين الاكتفاء الغذائي من خلال المشاريع الصغرى المحدثة.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 05 نوفمبر 2024، مع طلب استعجال النّظر، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 11 ديسمبر 2024، وتمّ عرضه والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 20 ديسمبر 2024 بحضور السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط. وتمّت مناقشته على امتداد ساعة و 36 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 19، تضمّنت المطالبة بإحكام التخطيط والتنفيذ لضمان الاستغلال الأمثل والأنجع للقروض المصادق عليها واعتمادها في تمويل مشاريع تنموية ناجحة، وبتعميم مشاريع التنمية على كل الجهات الداخلية في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية، وبوضع خطط استراتيجية وتقديم رؤية واضحة للنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة.

كما تمّ تأكيد ضرورة وضع استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، ودعم صغار الفلاحين والمؤسّسات الصغرى، مع حماية الثروة الغابية، وحسن التصرّف في صابة الزيتون.

وطالب المتدخّلون كذلك بوضع برامج تنموية تتلاءم مع الخصوصية الجغرافية والبيئية لكل جهة، وكذلك بمراجعة عديد التشريعات وفي مقدّمتها مجلّة الغابات[6].

◆ قانون عدد 51 لسنة 2024 مؤرّخ في 23 ديسمبر 2024 يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار

(3) الرائد الرسمي عدد 134 بتاريخ 05 نوفمبر 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته بتاريخ 29 أكتوبر 2024

(4) الرائد الرسمي عدد 134 بتاريخ 10 ديسمبر 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته في الجلسة العامة المشتركة بتاريخ 2 ديسمبر 2024.

(5) الرائد الرسمي عدد 154 بتاريخ 20 ديسمبر 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته بتاريخ 19 ديسمبر 2024

(6) الرائد الرسمي عدد 155 بتاريخ 23 ديسمبر 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته بتاريخ 20 ديسمبر 2024

للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان:

يندرج إنجاز هذا المشروع ضمن برنامج الأروقة الاستراتيجية التي تربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية، وذلك للحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطرقات.

ويهدف مشروع القانون إلى تعزيز جاذبية الولايات الداخلية وتحسين ربطها بالأقطاب الصناعية السّاحلية والموانئ والمطارات لاستقطاب الاستثمار وخلق فرص التشغيل وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب الساحلية من ناحية، وبين البلدان الثلاث المغاربية تونس والجزائر وليبيا من ناحية أخرى.

كما يرمي هذا المشروع إلى تنشيط حركة الصّادرات المتأتية من الولايات الداخلية نحو البلدان المجاورة، مع تعزيز إدماج الولايات الداخلية المعنية في الدورة الاقتصادية، وتسهيل التنقل بين الولايات الداخلية والرّفع من مستوى السّلامة المرورية.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 05 نوفمبر 2024، مع طلب استعجال النّظر، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 11 ديسمبر 2024، وتمّ عرضه والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 20 ديسمبر 2024 بحضور السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط. حيث تمّت مناقشته على امتداد ساعة و 38 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 16 تضمّنت الدعوة إلى توسيع شبكة الطرقات وربطها بالموانئ وبالقطر الجزائري، وحوكمة نشاط الديوان الوطني للزيت، وتكريس المساواة بين الجهات وتحقيق التنمية المستدامة. كما وقعت الإشارة إلى أهمية تسخير المؤسّسات الاقتصادية لصالح الخدمة الوطنية والنهوض الاقتصادي، مع الحث على أخذ التقسيم الترابي للبلاد التونسية إلى أقاليم بعين الاعتبار عند برمجة مشاريع واستراتيجيات تكون متناغمة مع اهداف المسار الجديد. وأثار المتدخّلون كذلك مسألة تعطّل إنجاز بعض الطرقات الوطنية الرابطة بين بعض الجهات والمطالبة بربطها بالولايات المجاورة[7].

◆ قانون عدد 52 لسنة 2024 مؤرّخ في 30 ديسمبر 2024 يتعلّق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلّق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO":

يهدف هذا المشروع إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي (باجة وجندوبة والكاف وسليانة والمنطقة الجبلية الشمالية الغربية لولاية بنزرت)، من خلال دعم الاستغلال الأمثل للثروات الجبلية من قبل أبناء الجهة وأيضا إلى حماية هذه الموارد من مخاطر الكوارث الطبيعية وخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية مندمجة بالجهة، إلى جانب تعزيز قدرات المتساكنين على مجابهة تأثيرات التغيرات المناخية والمساهمة في تحسين مؤشر التنمية بهذه المناطق. كما يسعى هذا المشروع إلى إدماج صغار الفلاحين والمربّين في الاقتصاد المحلّي من خلال دعم قدراتهم وتحسين التصرّف في الموارد الطبيعية بالجهة.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 05 نوفمبر 2024، مع طلب استعجال النّظر، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 11 و 23 ديسمبر 2024، وتمّ عرضه والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 27 ديسمبر 2024 بحضور السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط. وتمّت مناقشته على امتداد ساعة و30 دقيقة، وبلغ عدد التدخّلات 15 تضمّنت المطالبة بتغيير منوال المشاريع ونوعيتها بما يساهم في إضفاء الجدوى والفاعلية والإفادة لسكّان المناطق الغابية والجبلية، وبتوسيع قاعدة برنامج التمكين الاجتماعي لفائدة أكبر عدد ممكن من الأسر، مع تهيئة المسالك الفلاحية وفكّ العزلة عن عديد المناطق. كما تمّ التساؤل عن الاستراتيجية الوطنية لحوكمة ترويج وتصدير زيت الزيتون، مع المطالبة بوضع خطّة وطنية للحفاظ على المياه وترشيد الاستهلاك وبتوفير الماء الصالح للشراب لسكان المناطق الغابية والجبلية واعتماد تقنية المعالجة الثلاثية للمياه. وأشار المتدخّلون كذلك إلى أهمية تحفيز صغار الفلاحين وتشجيعهم عبر اكتراء الأراضي الدولية، مع مراقبة استغلال هذه الأراضي وإعادة توزيعها عليهم، ودعوا إلى عرض مجلّة المياه على انظار مجلس نواب الشعب[8].

◆ قانون عدد 53 لسنة 2024 مؤرّخ في 30 ديسمبر 2024 يتعلّق بالموافقة على الملحق التعديلي لعقد القرض المبرم بين البنك المركزي التونسي باسم ولفائدة الدولة التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة:

يتنزّل في إطار تعبئة الموارد المتعلّقة بالاقتراض الخارجي المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2024، ويكرّس الاستقرار السياسي للدولة، ويحافظ على مبدإ التعويل على الذات بحكم صعوبة النّفاذ إلى الأسواق المالية العالمية، إضافة إلى أنّه يجسّم إيفاء الدولة بتعهّداتها ويعتبر بمثابة رسالة طمأنة للمموّلين والمستثمرين، كما أنّه يندرج ضمن القروض التفاضلية وغير المرتبطة بشروط والتي توجّه للاستثمار والادّخار وتمكّن من ترفيع مخزون العملة.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 24 نوفمبر 2024، مع طلب استعجال النّظر، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 24 ديسمبر 2024، وتمّ عرضه والمصادقة عليه خلال الجلسة العامة ليوم 27 ديسمبر 2024 بحضور السيدة سهام البوغديري نمصية وزيرة المالية. وتمّت مناقشته على امتداد ساعة و 05 دقائق، وبلغ عدد التدخّلات 10 تضمّنت بالخصوص المطالبة بوضع حدّ لسياسة التداين وحوكمة استغلال موارد الدولة، وبإصلاحات إستراتيجية شاملة في كل القطاعات.

كما تمّت الإشادة بالمؤشرات الإيجابية لتحسّن المالية العمومية واستقرارها أمام التحوّلات الجيوسياسية، مع الدعوة إلى وضع سياسة ناجعة وفاعلة لدعم التشغيل.

وطالب المتدخّلون بحوكمة الإدارة وبوضع رؤية واضحة حول مآل صرف القروض وضرورة مراقبته، وكذلك بالحسم في ملف الأملاك المصادرة[9].

(7) الرائد الرسمي عدد 155 بتاريخ 23 ديسمبر 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته بتاريخ 20 ديسمبر 2024

(8) الرائد الرسمي عدد 158 بتاريخ 30 ديسمبر 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته بتاريخ 27 ديسمبر 2024

(9) الرائد الرسمي عدد 158 بتاريخ 30 ديسمبر 2024 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته بتاريخ 27 ديسمبر 2024

العمل الرقابي :

النواب يتقدّمون بمجموعة من الأسئلة الكتابية إلى أعضاء الحكومة

شهد هذ العمل الرّقابي المتصل بالأسئلة الكتابية نسقا حثيثا وتواصل إلى ما بعد اختتام الدورة العادية الثانية في 31 جويلية 2024 سواء على مستوى توجيه الأسئلة من قبل النواب إلى أعضاء الحكومة، أو على مستوى تلقّي الأجوبة في شأنها.

وقد ورد خلال الفترة الممتدة من 31 جويلية 2024 إلى 28 أكتوبر 2024 على رئاسة المجلس 126 سؤالا، إضافة إلى 754 جوابا تهمّ الأسئلة التي توجّه بها أعضاء المجلس إلى أعضاء الحكومة منذ بداية الدورة الثانية.

وعلى هذا الأساس فإن الحصيلة الجملية للأسئلة الكتابية خلال الفترة الممتدة من بداية الدورة الثانية إلى تاريخ افتتاح الدورة العادية الثالثة تضمّ 2426 سؤالا ورد في شأنها 1978 جوابا، أي أنّ ما يعادل 81% من الأسئلة وردت الإجابات عنها.

أما فيما يتعلّق بحصيلة الأسئلة الكتابية منذ بداية الدورة الثالثة بتاريخ 29 أكتوبر 2024 ، فقد وجّه مجلس نواب الشعب 147 سؤالا إلى أعضاء الحكومة موزّعة على النحو التالي:

الأسئلة الكتابية الموجهة إلى أعضاء الحكومة خلال الفترة الأولى من الدورة الثالثة

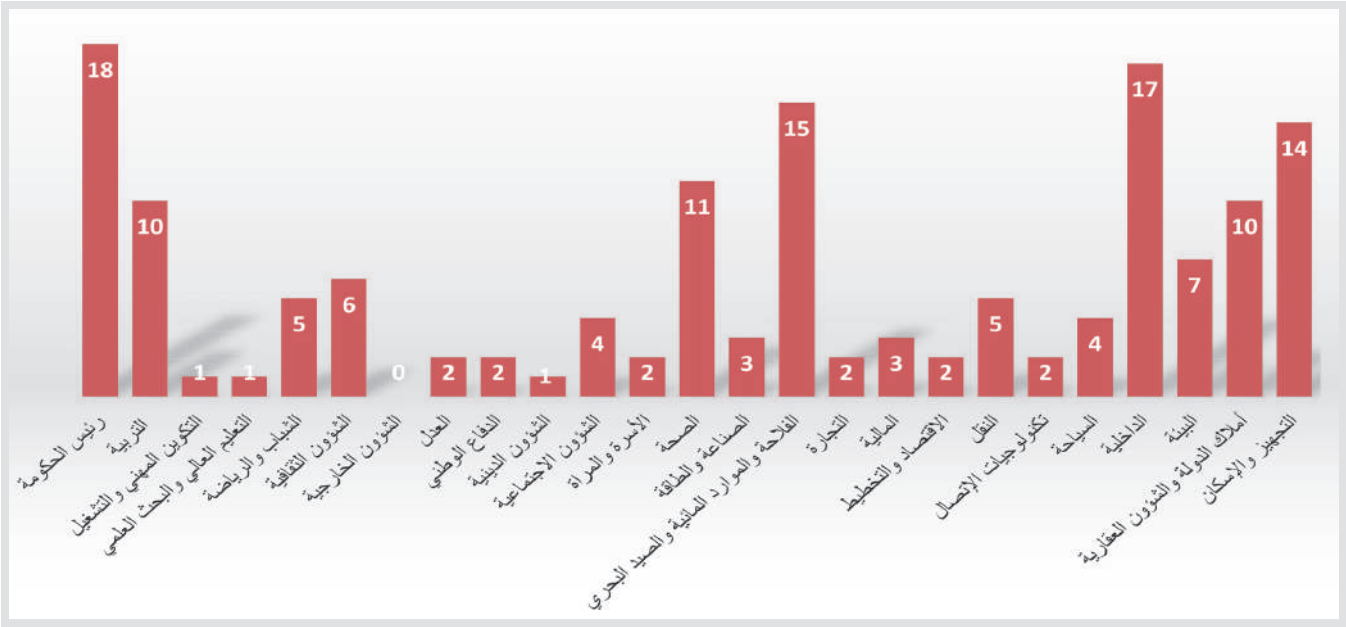

التوزيع حسب القطاعات

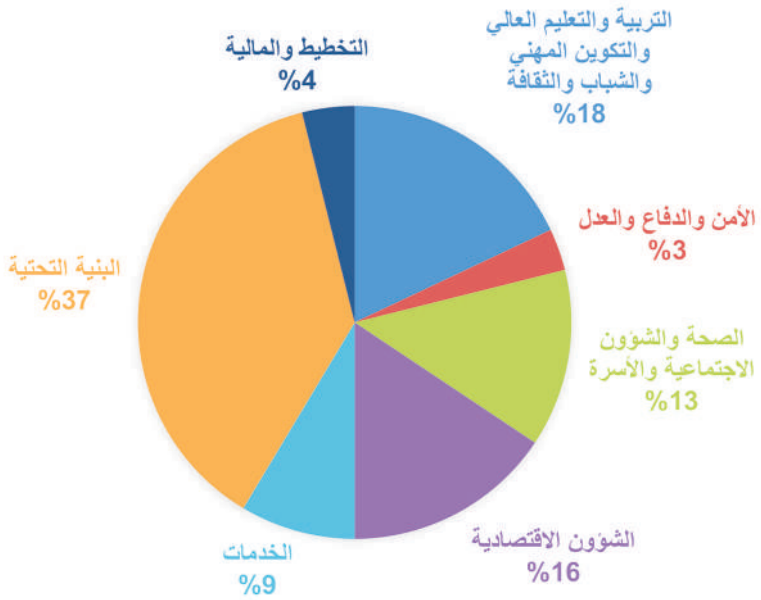

الديبلوماسية البرلمانية :

إسهام فاعل لمجلس نواب الشعب في دعم علاقات تونس الخارجية وحضور مكثّف في المحافل البرلمانية العربية والإقليمية والدولية

واصل مجلس نواب الشعب عبر آلية الديبلوماسية البرلمانية مبادراته الرّامية إلى تعزيز علاقات تونس الخارجية وتعاونها مع البلدان الشّقيقة والصّديقة، وذلك من خلال استقبالات الوفود البرلمانية والحكومية والشخصيات الديبلوماسية في رحاب المجلس، فضلا عن الحضور والمشاركة الفاعلة في مختلف التظاهرات والاجتماعات البرلمانية للهياكل والمنظّمات البرلمانية العربية والإقليمية والدولية.

وكانت مختلف الأنشطة إطارا ملائما لمزيد التّعريف بمسار البناء الجديد الذي تسير عليه البلاد وما تمّ تحقيقه من نجاحات، فضلا عن الجهود المتواصلة لمواجهة التحدّيات، وحشد الدّعم الدّولي والمساندة لكسب الرهانات.

ومثّل النشاط الخارجي لمجلس نواب الشعب في مختلف أشكاله إطارا ملائما للتعريف بمواقف تونس المبدئية من مختلف القضايا المطروحة وفي مقدّمتها قضية الشعب الفلسطيني ومساندة نضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، إلى جانب المواضيع المتّصلة بالتحوّلات التكنولوجية والتربية والتعليم والمسائل البيئية.

استقبال وفود برلمانية وحكومية وشخصيات ديبلوماسية في رحاب مجلس نواب الشعب

كانت علاقات التعاون وسبل تعزيزها خاصة في المجال البرلماني، إضافة إلى ما توليه تونس من أهمية للبرلمان العربي وحرصها على المشاركة الفاعلة في أشغاله والتواجد ضمن مختلف هياكله، محور اهتمام مجلس نواب الشعب. وتجسّم ذلك خلال زيارات شخصيات ووفود برلمانية حظيت بمقابلة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، كما عقدت جلسات عمل مع عدد من النواب ومن أعضاء اللّجان.

وأجرى رئيس مجلس نواب الشعب محادثات مع عدد من سفراء البلدان الشّقيقة والصّديقة، تمّ التطرّق خلالها إلى علاقات التعاون وسبل دعمه عبر مختلف الآليات.

كما كانت اللّقاءات مناسبة للتباحث حول المستجدّات إقليميا ودوليا، وتطوّرات القضية الفلسطينية العادلة .

ونستعرض في ما يلي أبرز محتويات هذه المحادثات:

تطلّع دائم الى توطيد العلاقة مع البرلمان العربي وحضور فاعل في أنشطة هياكله

تجسّد الاهتمام بالعمل البرلماني العربي المشترك، خلال استقبالات مجلس نواب الشعب لوفد البرلمان العربي لملاحظة الانتخابات الرئاسية، وخلال استقبالات متتالية لمرشحين لمنصب رئاسة البرلمان العربي في دورته الجديدة.

واستقبل رئيس مجلس نواب الشعب يوم 07 أكتوبر 2024 السيد عادل بن عبد الرحمان العسومي رئيس البرلمان العربي مرفوقا بأعضاء من وفد البرلمان العربي لملاحظة الانتخابات الرئاسية وهم السيد محمد خوان عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري والسيدة اليخير سيد المختار والسيد محمد الأمين سيد مولود، عضوا الجمعية الوطنية الموريتانية، وذلك بحضور السيد عز الدين التايب، النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، والسّادة أيمن نقرة وماهر القطاري وأيمن البوغديري أعضاء المجموعة التونسية بالبرلمان العربي.

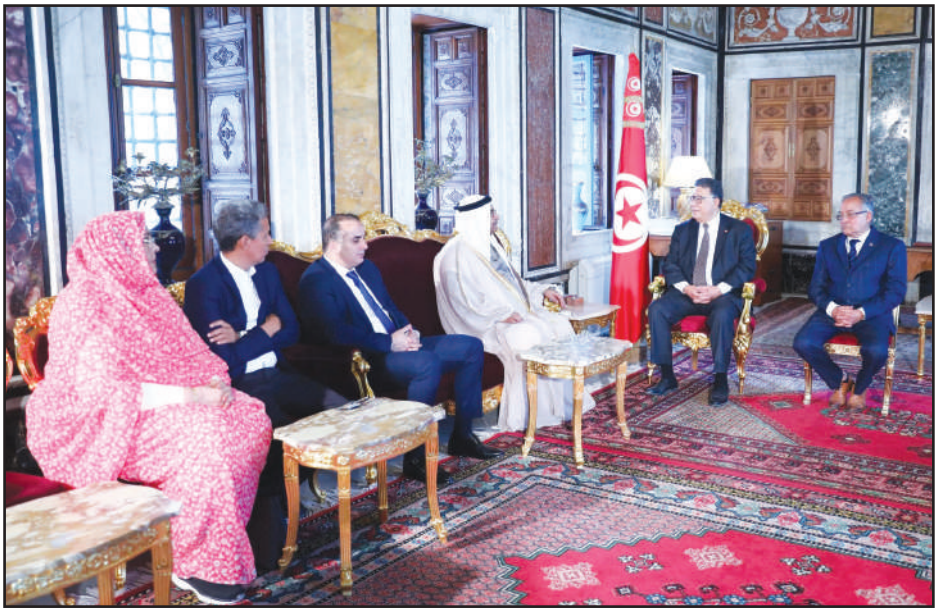

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب تطلّع تونس الدائم إلى توطيد علاقتها مع البرلمان العربي وحضورها الفاعل في مختلف أنشطة هياكله وفق الرؤية المشتركة للشعوب العربية. وتطرّق إلى الظّروف الصّعبة التي يمرّ بها العالم العربي وتتطلّب جهودا مضاعفة وعملا مشتركا وتنسيقا للمواقف تجاه القضايا المطروحة وفي مقدّمتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه وإقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف. وأبرز ضرورة

تعزيز مجهودات البرلمانات العربية لحشد الدعم الدولي من أجل الوقف الفوري لحرب الإبادة والتقتيل التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني الأعزل، إلى جانب الاعتداءات الغاشمة التي تستهدف الشعب اللبناني.

كما أكّد رئيس مجلس نواب الشعب تمسّك تونس بمبادئ العمل العربي المشترك وتنسيق المواقف في المحافل الإقليمية والدولية، مبرزا أهمية الاستفاقة العربية. وشدّد على ضرورة أن تكون الشعوب العربية متّحدة ومشتركة من حيث القيم الإنسانية بما يمكّنها من استرجاع مكانتها ومواصلة بناء مستقبل مشرق على أساس هذه القواسم المشتركة.

وأعرب رئيس مجلس نواب الشعب عن تقديره للمهمّة التي جاء من أجلها وفد البرلمان العربي لملاحظة الانتخابات الرئاسية، والاطّلاع على الصّورة الحقيقية لمجريات هذا الاستحقاق الانتخابي. وأشار في نفس السّياق إلى أنّ تونس شهدت على غرار كل الأقطار العربية تحوّلات منذ 14 جانفي 2011، مستعرضا مختلف المحطّات التي مرّت بها البلاد وما رافقها من تطوّرات وعوائق أفضت إلى إجراءات 25 جويلية 2021 وإلى خارطة طريق وفق دستور جديد أقرّ نظام الغرفتين في الوظيفة التشريعية. كما تطرّق إلى التحوّلات السياسية التي ما فتئت تشهدها البلاد على أساس الوفاء بالوعود واحترام الآجال.

من جهته عبّر السيد عادل بن عبد الرحمان العسومي رئيس البرلمان العربي عن تقديره للحضور الدّائم لمجلس نواب الشعب التونسي في أشغال مختلف هياكل البرلمان العربي وما يقدّمه من مواقف وإسهامات على جميع المستويات. وأعرب عن الأمل في أن تتواصل هذه المشاركة النّشيطة بما يدعم عمل هذا الهيكل البرلماني ويسهم في مزيد نجاحه.

كما استعرض خصوصيات البرلمان العربي وهياكله. وأشار إلى عمل كل من المرصد العربي لحقوق الانسان وإلى مركز الديبلوماسية البرلمانية، مبرزا أهمية نشاط هذين الهيكلين ودورهما في تقوية العمل البرلماني العربي المشترك، وإسهامهما في تعزيز الحوار والتشاور في ما يخصّ قضايا الأمّة العربية.

وبيّن ما يوليه البرلمان العربي من أهمية للقضية الفلسطينية، التي يعتبرها قضية الشعب العربي بأكمله، مؤكّدا المساعي المتواصلة لحشد الدّعم الدّولي لإنصاف هذه القضية ومناصرة الشعب الفلسطيني الأعزل. واستعرض مختلف المبادرات والمساعي التي يقوم بها البرلمان العربي، وتواصله مع المؤسّسات البرلمانية الإقليمية والدولية، مؤكّدا أهمية مواصلة توحيد المواقف والعمل المشترك من أجل نصرة هذه القضية العربية العادلة.

استقبال عضو المجلس الوطني الاتّحادي بدولة الإمارات العربية المتّحدة ونائب رئيس البرلمان العربي سابقا

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 16 سبتمبر 2024 بقصر باردو السيد محمد أحمد اليماحي عضو المجلس الوطني الاتّحادي بدولة الإمارات العربية المتّحدة ونائب رئيس البرلمان العربي سابقا والمترشّح لمنصب رئيس البرلمان العربي، مرفوقا بالسيد أحمد بن محمد الجروان الرئيس السّابق للبرلمان العربي، والسيدة إيمان أحمد السلامي سفيرة دولة الامارات العربية المتّحدة بتونس، بحضور السيد عز الدين التايب، النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب عراقة العلاقات بين تونس والإمارات العربية المتّحدة والعمل على تعزيز التّعاون الثّنائي. كما أبرز الحرص المشترك على تطوير العلاقات بين مجلس نواب الشعب و المجلس الوطني الاتّحادي الإماراتي ومزيد تعزيزها. وشدّد على أهمية تنسيق المواقف بين مختلف البرلمانات العربية في المحافل الإقليمية والدولية، مؤكّدا حرص مجلس نواب الشعب على الحضور الفاعل في البرلمان العربي اعتبارا للأهمية التي يكتسيها في تعزيز العمل العربي المشترك، وتحقيق التكامل الاقتصادي، فضلا عن دوره في معاضدة الدّيبلوماسية الرسمية في دفاعها عن قضايا الأمّة العربية.

من جهتهم أعرب أعضاء الوفد الإماراتي عن ارتياحهم للروابط المتينة التي تجمع بين الشعبين الشقيقين، مؤكّدين أهمية التعاون التونسي الإماراتي، الذي ما فتئ يتطوّر في عديد الميادين، تجسيما للعلاقات العريقة بين البلدين.

وأكدّوا أهمية التنسيق والتشاور بين البرلمانيين التونسيين والإماراتيين ولاسيما على مستوى اجتماعات البرلمان العربي. وأعربوا عن أملهم في دعم البرلمان التونسي لترشّح السيد محمد أحمد اليماحي عضو المجلس الوطني الاتحادي لرئاسة البرلمان العربي.

وانعقدت جلسة عمل مع السيد محمد أحمد اليماحي عضو المجلس الوطني الاتحادي بدولة الامارات العربية المتّحدة ونائب رئيس البرلمان العربي سابقا والوفد المرافق له، ترأستها السيدة سوسن مبروك نائب رئيس مجلس نواب الشعب، وحضرها عدد من أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الكتل، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة.

وتمّ التطرّق إلى العلاقات الثنائية والرغبة المشتركة في تعزيز التعاون التونسي الإماراتي في شتى الميادين ولاسيما في المجال البرلماني .

وأبرز عضو المجلس الوطني الاتّحادي بدولة الإمارات العربية المتّحدة دور البرلمان العربي في تعزيز العمل العربي المشترك وتوحيد الرؤى بخصوص مختلف المسائل المطروحة. وثمّن الحضور

النشيط للمجموعة التونسية بالبرلمان العربي وما تقدّمه من إسهامات ومشاركات في فعالياته. واستعرض دوافع ترشّحه لرئاسة هذه المؤسّسة خلال دورتها الجديدة.

وأكّد السيد أحمد بن محمد الجروان الرئيس السّابق للبرلمان العربي، تطوّر علاقات تونس بالبرلمان العربي، مبرزا تفاعل هذه المؤسّسة مع مختلف المحطّات التي مرّت بها تونس.

من جهتهم، أعرب أعضاء الوفد التونسي عن أملهم في أن يساهم البرلمان العربي في توحيد التشريعات في الوطن العربي وفي تعزيز الديبلوماسية العربية. ودعوا إلى تكثيف العمل المشترك لاسيما في ما يتّصل بالمرأة والشباب وذلك عبر إحداث هياكل خاصّة صلب البرلمان العربي. كما أبرزوا أهمية دور هياكل البرلمان العربي على غرار المرصد العربي لحقوق الإنسان وضرورة وضع التصوّرات الكفيلة بإنجاح عملها.

وكان اللقاء مناسبة للتطرّق لتطوّرات القضية الفلسطينية. وأجمع الجانبان على ضرورة مزيد حشد الدّعم الدّولي لمساندة نضال الشعب الفلسطيني من أجل الدفاع عن حقوقه وتقرير مصيره. وأكّدا ضرورة تكثيف المساعي على مستوى الاتحاد البرلماني العربي للوقف الفوري لإطلاق النار.

استقبال عضو من مجلس النواب الليبي

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب صباح يوم الجمعة 18 اكتوبر 2024 بقصر باردو السيد عبد السلام نصية، عضو مجلس النواب الليبي، والمترشح لمنصب رئيس البرلمان العربي، وذلك بحضور السيد عز الدين التايب، النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج.

وأبرز رئيس مجلس نواب الشعب العلاقات العريقة التي تجمع بين البلدين والعمل المتواصل لتعزيز التعاون الثنائي . كما أكّد وقوف تونس إلى جانب ليبيا ومؤازرة مجهوداتها الرّامية إلى إنجاح مسارها السياسي في إطار ليبي ليبي، معربا عن ثقته في قدرة الشعب اللّيبي على تجاوز الصّعوبات.

وأكّد أهمية العلاقات مع مجلس النواب اللّيبي، وحرص تونس على الحضور في البرلمان العربي. وشدّد على أهمية تنسيق المواقف بين البرلمانيين العرب في المحافل الإقليمية والدولية، وعلى ضرورة وحدة الشعوب العربية ، والوقوف بصلابة أمام كل محاولات تركيعها.

من جهته تطرّق السيد عبد السلام نصية، عضو مجلس النواب اللّيبي إلى العلاقات البرلمانية وأهمية تكثيف مساعي تعزيزها، مشيرا في هذا الإطار إلى الدّور الذي يجب أن يضطلع به البرلمان العربي في هذا الظرف الدّقيق الذي تمرّ به الأمّة العربية والذي يتطلّب مزيدا من الحوار والتشاور.

واستعرض في ذات السياق دوافع ترشّحه لرئاسة البرلمان العربي خلال دورته الجديدة.

وانعقدت جلسة عمل مع السيد عبد السلام نصية، عضو مجلس النواب اللّيبي المترشح لمنصب رئيس البرلمان العربي، برئاسة السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب، وحضور عدد من أعضاء المكتب ورؤساء الكتل وممثّلي النواب غير المنتمين إلى كتل.

وأكّد الجانبان عمق العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين. وأهمية إقامة شراكة استراتيجية في المجالات الاقتصادية والسّياسية لمواجهة التحدّيات المشتركة وتوفير سبل تحقيق التنمية في البلدين وتبادل التجارب والخبرات. كما أبرزا دور البرلمانيين في خلق المناخ المناسب للنهوض بالشعوب، والحاجة إلى مزيد تشبيك العلاقات الاقتصادية ووضع الآليات اللّازمة بما ينعكس إيجابيا على الشعبين.

وأكّد عضو مجلس النواب الليبي دور البرلمان العربي وضرورة مزيد تدعيمه وتطوير آليات عمله، وتضافر الجهود لجعله صوتا فاعلا للشّعوب العربية. وأشار إلى عزمه الترشّح لرئاسة البرلمان العربي، مستعرضا دوافع هذا الترشّح وأهدافه وبرنامج عمله .

وتطرّق الجانبان إلى التحدّيات والمستجدّات الإقليمية وما تقتضيه من تكاتف على مستوى البرلمانات العربية للتشاور والتنسيق ووضع برامج عمل تتماهى مع انتظارات الشعوب. ودعوا إلى مزيد تفعيل دور البرلمان العربي أمام الأحداث التي تشهدها السّاحة العربية والاقليمية.

استقبال عضو من البعثة المشتركة للاتحاد الإفريقي والبرلمان الافريقي لملاحظة الانتخابات الرئاسية

استقبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 08 أكتوبر 2024 السيدة بهجة العمالي عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري ورئيسة لجنة النقل والطّاقة والصّناعة والاتصال والعلم والتكنولوجيا بالبرلمان الافريقي، التي تزور تونس ضمن البعثة المشتركة للاتحاد الإفريقي والبرلمان الإفريقي لملاحظة الانتخابات الرئاسية، وذلك بحضور السيدة عواطف الشنيتي

رئيس مجلس نواب الشعب يوجّه رسالة تهنئة الى الرئيس الجديد للبرلمان العربي

وجّه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب رسالة تهنئة الى السيد محمد بن أحمد اليماحي بمناسبة انتخابه رئيسا للبرلمان العربي، في دورته العادية التي انعقدت بالقاهرة يومي 26 و27 اكتوبر 2024، متمنيا له النّجـــــاح والتوفيق في مهامه.

وأعرب رئيس مجلس نواب الشعب عن يقينه في أنّ ما حظي به السيد محمد بن أحمد اليماحي من ثقة زملائه أعضاء البرلمان العربي ونيل شرف رئاسة هذه المؤسّسة العريقة، ستحمّله مسؤولية العمل على تحقيق طموحات وآمال الشّعوب العربية خاصة أمام تصاعد التحدّيات وتزايد الرّهانات في هذه الظروف الدّقيقة من تاريخ الأمّة العربية وتفاقم الأوضاع فيها، ولا سيما ما يتعرّض له الشعب الفلسطيني الشقيق من تنكيل أمام أنظار العالم وتصاعد الاعتداء على سيادة لبنان وعدد من بلدان المنطقة، في خرق صارخ لكل المواثيق الدّولية وفي تهديد كبير للأمن والإستقرار في العالم، بسبب سياسة المكيالين وانحياز الغرب للكيان الصهيوني الغاصب.

وأضاف أنّ هذه الثّقة ستكون خير حافز لرئيس البرلمان العربي للعمل على تحقيق آمال الشّعب الفلسطيني المناضل في الحصول على كافة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف على كامل أرضه، وأن تنعم جميع الشّعوب العربية بالأمن والاستقرار.

وأكّد بهذه المناسبة أنّ مجلس نواب الشّعب سيواصل مساهماته في هذا الإطار لدعم مجهودات رئيس البرلمان العربي من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، راجيا له التوفيق والسّداد في مهامه خدمة لمصالح الشّعوب العربية وقضاياها المشتركة.

عضو المجموعة التونسية بالبرلمان الافريقي.

وتمّ التطرّق إلى العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الشعبي الوطني الجزائري، وما تشهده من تطوّر ، وأهمية مواصلة التنسيق بين البرلمانيين من البلدين خلال اجتماعات الهيئات البرلمانية العربية والإفريقية والدّولية.

استقبال رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشّورى الإسلامي الإيراني والوفد المرافق له

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 28 نوفمبر 2024، السيد إبراهيم عزيزي رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي الإيراني مرفوقا بوفد ضمّ بالخصوص السيدين محمد رضا محسني ثاني وبهنام سعيدي عضوي المجلس، والسيد علي قمشي رئيس دائرة الثالث لغرب آسيا وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية الإيرانية، والسيد مير مسعود حسينيان سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتونس، وذلك بحضور السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، والسيد عزيز بن الأخضر رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدّولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة.

وكانت المحادثة مناسبة لتأكيد علاقات التّعاون الثنائي والعمل المتواصل على دعمه في مختلف المجالات وخاصة منها الاقتصادية والثقافية والأكاديمية، بما يساهم في تعزيز الروابط الأخوّية ويتماشى مع تطلّعات الشعبين الشقيقين.

كما أبرز الجانبان دور العلاقات البرلمانية في إثراء التّعاون الثنائي. وشدّدا على ضرورة العمل المشترك من أجل مزيد دفعها ولاسيما عبر اللّقاءات المنتظمة وتبادل التجارب والخبرات وخاصّة على مستوى مجموعات الصّداقة البرلمانية. وأكّدا أهمية تنسيق المواقف بين البرلمانيين التونسيين والإيرانيين في ما يتعلّق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتمّ في جانب آخر من هذه المحادثة التطرّق إلى ما تشهده الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة من تأزّم جرّاء إمعان الكيان الصهيوني في ممارسته القمعية ومواصلة اعتداءاته الغاشمة على المدنيّين العزّل في غزة ولبنان والضفّة الغربية. وأبرز الجانبان ضرورة تعزيز المجهودات المشتركة لحشد الدّعم الدّولي من أجل الوقف الفوري لحرب الإبادة والتقتيل والتصدّي لهذه الجرائم والاعتداءات التي يتعرّض لها الشّعب الفلسطيني الأعزل، وتستهدف الشّعب اللبناني.

وأكّد السيد إبراهيم عزيزي رئيس لجنة الأمن القومي والسّياسة الخارجية بمجلس الشّورى الإسلامي الإيراني، ما توليه إيران من أهمية لعلاقاتها مع تونس، ولاسيما في المجال البرلماني، مبرزا الرّغبة في دفع نسق التّعاون خاصّة في المجالات الاقتصادية والأكاديمية والثقافية والتكنولوجية وتحقيق التواصل بين رجال الأعمال من البلدين عبر تكثيف فرص الاستثمار. وشدّد على ضرورة العمل المشترك من أجل تذليل الصّعوبات ولاسيما الإجرائية والإدارية .

كما أبرز دور العلاقات البرلمانية في تجسيم هذه الأهداف، مجدّدا بالمناسبة دعوة رئيس مجلس الشّورى الإسلامي الإيراني إلى رئيس مجلس نواب الشعب، لزيارة إيران.

كما أكّد الدّور المحوري الذي يضطلع به البلدان في العلاقات الثنائية ومتعدّدة الأطراف وفي التّعامل مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية بحكم موقع تونس في شمال إفريقيا وإيران في غرب آسيا. ونوّه في ذات السياق بالمواقف المشرّفة للرئيس قيس سعيد الدّاعمة للشّعب الفلسطيني والتي تدين التطبيع مع الكيان الصهيوني.

من جهته ثمّن السيد إبراهيم بودربالة ما يبديه الجانب الإيراني من استعداد لتعزيز التّعاون الثنائي. ورحّب بدعوة نظيره رئيس مجلس الشّورى الإسلامي الإيراني لزيارة طهران، مؤكّدا الاستعداد لتلبيتها في أفضل الآجال. وأبرز ما يقوم به البرلمان من عمل من أجل تنمية علاقات تونس الخارجية. مؤكدا الحرص على إنشاء مجموعة الصّداقة البرلمانية التونسية مع إيران في أقرب وقت لتحقيق الغايات المنشودة.

كما ثمّن دور ايران في نصرة قضايا الحق والعدالة وحقوق الشّعوب في تقرير مصيرها، مبديا استعداد تونس الدّائم للإضطلاع بدورها في تقريب وجهات النّظر على المستوى المغاربي والإفريقي والمتوسّطي وكلّ ما يهمّ العالم الإسلامي والعربي، وإيجاد الآليات

لتوحيد الرؤى بخصوص القضايا الإقليمية والدّولية وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية.

تعزيز العلاقات البرلمانية ودفع التّعاون مع عدد من البلدان الشّقيقة والصّديقة

أجرى السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب بقصر باردو سلسلة محادثات مع عدد من سفراء البلدان الشّقيقة والصّديقة بتونس، بحضور السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية وبالتونسيين بالخارج والهجرة، مكّنت من تبادل وجهات النّظر بخصوص علاقات التّعاون مع هذه البلدان وأفق تنميته على مختلف الأصعدة .

كما تمّ التطرّق إلى العلاقات البرلمانية ومساهمتها في إثراء التّعاون في شتى الميادين، وتأكيد أهمية تكثيف اللّقاءات وتبادل التجارب والخبرات لاسيما على مستوى مجموعات الصّداقة البرلمانية.

ومثّلت هذه المحادثات كذلك مناسبة للتداول بخصوص التطوّرات في الأراضي الفلسطينية المحتلّة وما تشهده الأوضاع من تأزّم جرّاء إمعان الكيان الصهيوني في ممارسته القمعية ومواصلة اعتداءاته الغاشمة على المدنيّين العزّل في انتهاك صارخ لكل القوانين والمواثيق الدولية وأمام صمت المجتمع الدولي مع تأكيد ما تتطلّبه من مساعي ومبادرات لوقف هذه الاعتداءات وحشد الدّعم الدّولي لمساندة نضاله المشروع من أجل الدفاع عن حقوقه وتقرير مصيره.

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 11 سبتمبر 2024 **السيد مير مسعود حسينيان سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتونس**، الذي أشاد بمستوى التعاون القائم بين البلدين معربا عن ارتياحه للتشاور المتواصل وكثافة الاتصالات بين المسؤولين السياسيين في البلدين، ومبرزا الاستعداد الإيراني لمزيد دفع التّعاون مع تونس لاسيما في المجال الاقتصادي والثقافي والأكاديمي والتكنولوجي، فضلا عن الرغبة في فتح خط جوّي مباشر بين تونس وإيران.

وأعرب رئيس مجلس نواب الشعب بالمناسبة عن ارتياحه لما وجده الوفد التونسي برئاسة نائب رئيس المجلس، من حفاوة استقبال خلال مشاركته في اجتماعات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظّمة التعاون الإسلامي التي انعقدت بطهران في جانفي الماضي .

وخلال استقباله يوم 4 سبتمبر 2024 **للسيد Nu-gulkhan Jathon Gangte سفير الهند بتونس**، أكّد رئيس مجلس نواب الشعب إعجاب تونس بالتطوّر الذي ما فتئت تحقّقه الهند في الميادين الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والرغبة في الاستفادة منها.

من جهته، أعرب سفير الهند بتونس عن التقدير لمشاركة تونس في قمّة "صوت الجنوب العالمي" التي استضافتها الهند في أوت الماضي كمنصة للتنمية المستدامة والتمكين الجماعي، وكانت مناسبة لتبادل التجارب والخبرات وتقديم المقترحات بخصوص مواجهة التحدّيات العالمية، على غرار التغيّرات المناخية وأزمة الأمن الطّاقي وتحقيق التنمية المستدامة.

واستقبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 4 سبتمبر 2024 السيد **Ahmet Misbah Demircan سفير تركيا بتونس**، وأكّد الاستعداد لتوفير الإطار التشريعي الملائم لتنمية التعاون الثنائي بين البلدين وتذليل الصعوبات. كما استعرض مختلف التحدّيات التي تتطلّب مجهودا مشتركا ومزيدا من تنسيق المواقف وتوحيد الرؤى وخاصة منها المتّصلة بقضايا الأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط، ومقاومة الهجرة غير النّظامية .

ومن جهته، أبرز سفير تركيا بتونس حرص بلاده على تعزيز العلاقات الثنائية ورغبتها في مزيد تطوير برامج الشّراكة والاستثمار في تونس.

وخلال استقباله يوم الاثنين 2 سبتمبر 2024 **للسيد زايد بن سعيد راشد الكميت الخيارين، سفير دولة قطر بتونس**، أعرب رئيس مجلس نواب الشعب عن تقديره للتّعاون القائم بين البلدين، مؤكّدا العمل المتواصل على تذليل الصعوبات وتوفير الأطر الملائمة لدعم الاستثمار وتكثيف التعاون ولاسيما عبر التشريعات الملائمة من جهته استعرض السيد زايد بن سعيد راشد الكميت الخيارين المشاريع الاستثمارية والبرامج المستقبلية، معربا عن الأمل في الانطلاق في تجسيمها في أقرب الآجال. كما أبرز عميق تقديره للجالية التونسية المقيمة في قطر، وما تتمتّع به من خبرة وكفاءة في كل الميادين.

جلسات عمل مع فود برلمانية عراقية لبحث آفاق العلاقات البرلمانية

كانت علاقات التعاون التونسي العراقي وأفق دعمها وتطويرها في شتّى الميادين وخاصّة في المجال البرلماني محور ثلاث جلسات عمل احتضنها مجلس نواب الشعب، وضمّت عددا من أعضاء لجان الفلاحة والمالية والتربية مع نظرائهم من البرلمان العراقي . وقد أبرز الجانبان عراقة العلاقات القائمة بين البلدين وما يجمعهما من قواسم تاريخية وحضارية مشتركة، مؤكّدين دور مثل هذه الزيارات في تعزيز العلاقات الثّنائية وتطويرها في مختلف المجالات.

انعقدت يوم الثلاثاء 24 سبتمبر 2024 بقصر باردو جلسة عمل بين أعضاء لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري برئاسة السيد صلاح الفرشيشي رئيس اللجنة، ووفد من لجنة الزراعة والمياه والأهوار بمجلس النواب العراقي، برئاسة السيد فالح حسن الخزعلي، رئيس اللجنة، وعضوية السّادة غريب أحمد مصطفى، وعبد الهادي علي محمد الحسناوي، وحيدر محمد جثير.

وتناولت المحادثات سبل تطوير التّعاون الثّنائي في القطاع الفلاحي. كما تمّ التطرّق إلى التحدّيات التي يمرّ بها هذا القطاع والتي تعود إلى التغيّرات المناخية من جهة والتطوّرات التكنولوجية في هذا المجال من جهة أخرى.

وأكّد أعضاء الوفد العراقي أهمية دعم التّعاون في المجال التشريعي والبحث العلمي، فضلا عن تعزيز التبادل التّجاري لمختلف المنتوجات الفلاحية، وإيجاد آليات لمزيد التعريف بها. وأشاروا إلى جهود اللّجنة البرلمانية عبر سنّ التشريعات الضرورية ورسم استراتيجية مُحكمة لتطوير الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني ولا سيما الزراعات الكبرى.

ودعا أعضاء الوفد العراقي إلى تكثيف التواصل بين أعضاء اللجنتين وتبادل الخبرات والاستفادة من التجربة التونسية في مجال البحوث العلمية وتعصير الفلاحة.

من جانبهم أشار أعضاء لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري إلى ثراء وعراقة التجربة التونسية في المجال الفلاحي والمساعي المبذولة تشريعيا لتعصير الفلاحة ولاسيما النّهوض بالزراعات الكبرى واستثمار المناطق الصحراوية .

ودعوا إلى مزيد دفع التّعاون في مجال تبادل المنتوجات وتذليل الصّعوبات لتشجيع الصّادرات التونسية وتخفيف الآداءات الجمركية على بعض المنتجات.

كما انعقدت يوم الأربعاء 30 أكتوبر 2024 بقصر باردو جلسة عمل بين أعضاء لجنة المالية والميزانية برئاسة السيد عصام شوشان رئيس اللجنة، ووفد برلماني عراقي برئاسة السيد عطوان سيد حسن ثامر العطواني رئيس لجنة المالية بمجلس النواب العراقي، وذلك بحضور السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة.

وتطرّق أعضاء لجنة المالية إلى أهمية دفع المبادلات التجارية وتبادل السّلع لا سيما زيت الزيتون والقوارص والفسفاط، وتسهيل الإجراءات الجمركية. كما دعوا إلى دفع الاستثمارات العراقية في تونس، وشدّدوا على دعم التّعاون في مجال السّياحة الثقافية عبر اتفاقيات توأمة.

من جهتهم أكّد أعضاء الوفد العراقي أهمية تطوير التّعاون الثّنائي لا سيما عبر تبادل التجارب والخبرات في مجال التشريعات المتعلّقة بالجوانب الاقتصادية والمالية.

وانعقدت صباح الأربعاء 13 نوفمبر 2024 بقصر باردو جلسة عمل بين أعضاء لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة برئاسة السيد فخرالدين فضلون رئيس اللجنة، ووفد من لجنة التربية بمجلس النواب العراقي برئاسة السيدة سعاد جبار محمد رئيسة لجنة التربية بمجلس النواب العراقي، وذلك بحضور السيد عز الدين التايب النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج والهجرة.

واستعرض أعضاء الوفد العراقي خصوصيات نظام التربية والتعليم في العراق، ودور لجنة التربية في ضبط ميزانيّة الوزارة المعنية، بصفة تشاركيّة.

وأكّد أعضاء الوفد التونسي من جهتهم أهميّة قطاع التربية و تطرّقوا إلى إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم، وطابعه التشاركي والشمولي . وأشاروا إلى الاستشارة الوطنية التي أطلقها رئيس الجمهوريّة في مجال التربية. كما بيّنوا تطلّع تونس إلى إرساء معهد للترجمة يُعنى بتعريب العلوم والفنون منوّهين بأسبقية العراق في هذا المجال باعتبارها من أوّل الدول العربيّة التي تولّت تعريب مناهجها.

جلسة عمل بين وفد من مجلس نواب الشعب ووفد من الحزب الشيوعي الصّيني

انعقدت يوم الثلاثاء 10 ديسمبر 2024 بقصر باردو، جلسة عمل بين وفد من مجلس نواب الشعب برئاسة السيدة

سوسن مبروك نائب رئيس مجلس نواب الشعب، ووفد من الحزب الشيوعي الصّيني برئاسة السيد CAI FANG، كبير الخبراء بالأكاديمية الصّينية للعلوم الاجتماعية ونائب سابق لرئيس الاكاديمية والوفد المرافق له بحضور السيد WAN LI سفير الصّين بتونس، والسيد عزالدين التايب نائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجيّة والتونسيين بالخارج والهجرة، وعدد من النواب من مختلف الكتل ومن غير المنتمين.

وثمّنت السيدة سوسن المبروك نائب رئيس المجلس روابط الصّداقة وعلاقات التّعاون بين البلدين، ودعم جمهورية الصين الشعبية للجمهورية التونسية منذ الاستقلال، معربة عن تقديرها للنّجاحات المتواصلة التي حقّقتها الصّين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ودعت إلى العمل على تقوية التعاون في مجال التبادل التجاري وتعزيز نسق الاستثمار في المجالات التكنولوجية والصّناعية. وشدّدت على أهمية استحثاث العمل على الصّعيد البرلماني وتوسيع الاستشارات على مختلف الأصعدة في مجال الديبلوماسية البرلمانية.

ودعا أعضاء وفد مجلس نواب الشعب بدورهم إلى دفع نسق التبادل التجاري وتشجيع تدفق المنتوجات التونسية في السوق الصينية وخاصة التمور وزيت الزيتون. كما شدّدوا على أهمية ترجمة مخرجات مختلف اللقاءات الى اتفاقيات عملية تدفع مستوى الشراكة والتعاون الاقتصادي.

وأكّد السيد "تساي فانغ "رئيس الوفد الصيني عزم جمهورية الصين الشعبية على مزيد الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية باتجاه دعم التنمية الاقتصادية.

وثمّن دور البرلمان في تعزيز العلاقات بين البلدين داعيا الى مراجعة التشريعات التي تنظم التعاون الاقتصادي، فضلا عن تبادل الخبرات في مجال إدارة الحوكمة.

وأشار سفير الصين بتونس الى تطوّر المشاريع الاستثمارية الصينية في تونس، مشيرا على سبيل الذكر الى مستشفى علاج الأورام في قابس، والمدينة الطبية في القيروان،

مجلس نواب الشعب يواصل حضوره الفاعل في اجتماعات الاتّحادات والمنظّمات البرلمانية العربية والإقليمية والدولية

واصل مجلس نواب الشعب مشاركاته في اجتماعات مختلف الاتّحادات والمنظّمات البرلمانية العربية والإقليمية والدولية ولاسيما منها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الافريقي، والاتحاد البرلماني الدّولي. وكان هذا الحضور المكثّف لوفود مجلس نواب الشعب مناسبة لإبراز مواقف تونس المبدئية من مختلف القضايا المطروحة وفي مقدّمتها قضية الشعب الفلسطيني ومساندة نضاله المشروع من أجل استرداد حقوقه وإقامة دولته المستقلّة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف ، إلى جانب المواضيع المتّصلة بالتحوّلات التكنولوجية والتربية والتعليم والمسائل البيئية.

ونستعرض في ما يلي أبرز ما جاء في هذه المشاركات :

الاتحاد البرلماني العربي

الدورة الاستثنائية للجنة التنفيذية

شارك السيد بدر الدين القمودي، النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات مع الوظيفة القضائية والهيئات الدستورية والوطنية في الدورة 35 الاستثنائية للجنة التنفيذية للاتحاد

البرلماني العربي التي انعقدت يوم 25 سبتمبر 2024 بالقاهرة.

وتمّ خلال هذا الاجتماع التطرّق إلى الأحداث التي يتعرّض لها الأشقّاء الفلسطينيون، والاتّفاق حول إدراج بند طارئ باسم المجموعة البرلمانية العربية في جدول أعمال الجمعية العامّة 149 للاتحاد البرلماني الدولي.

كما تمّ التداول حول عمل واجتماعات اللّجان الدّائمة للاتحاد البرلماني العربي، ووضع آلية مناسبة لتفعيل دوره وتطوير عمله.

وأكّد السيد بدر الدين القمودي في مداخلته موقف تونس المبدئي والرّاسخ من القضيّة الفلسطينية ودعمها المطلق لها. مشيرا إلى وقوف تونس قيادة وشعبا إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل استعادة حقوقه الوطنية والمطالبة بتوفير كلّ الدّعم والمساندة للمقاومة الفلسطينية واللبنانية وتمكينها من سبل الاستمرار والصّمود.

وأكّد أهمية توحيد المواقف العربية خاصّة في الوضع الرّاهن أمام ظهور بوادر انهيار الكيان الغاصب تحت ضربات المقاومة الباسلة وتآكل نسيجه الاقتصادي والاجتماعي.

كما طالب بتكوين لجنة برلمانية عربية لصياغة مقترحات الضّغط على العدوّ خصوصا لما تملكه الدول العربية من سلاح النفط والجغرافيا والبورصات الدّولية، ودراسة امكانية تفعيل معاهدة الدّفاع العربي المشترك التي تشير بنودها إلى أنّ كلّ عدوان على أيّة دولة عربية يعتبر عدوانا على بقية الدول وأيّ مساس بدولة عربية يعتبر مساسا صريحا ببقية الدول.

المؤتمر الطارئ لمناقشة الإعتداء الصهيوني على فلسطين ولبنان

نيابة عن السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، شارك السيد حسام محجوب، النائب مساعد الرئيس المكلّف بشؤون التشريع يوم 14 أكتوبر 2024 في أشغال المؤتمر السّابع والثلاثين الطّارئ للاتحاد البرلماني العربي الذي انعقد بدعوة من السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ورئيس الاتحاد البرلماني العربي، في إطار الدورة 149 للاتحاد البرلماني الدولي بجنيف من 13 إلى 17 أكتوبر 2024 ، وذلك لمناقشة الاعتداء الصهيوني على دولة فلسطين والجمهورية اللبنانية، وتطوّرات الأوضاع على السّاحة الإقليمية.

وألقى السيد حسام محجوب كلمة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، أبلغ في مستهلّها الحاضرين تحيّات رئيس المجلس ومشاعر تقديره وتمنياته بالتوفيق لأعمال هذا المؤتمر.

وذكّر رئيس مجلس نواب الشعب في هذه الكلمة بأنّه مرّت سنة كاملة بآلامها ومآسيها على بداية العدوان الصهيوني الوحشي على الشعب الفلسطيني الأعزل، حيث أمعن هذا العدوّ الغاصب في حربه المدمّرة على قطاع غزّة وارتكابه لأبشع الجرائم والمجازر من خلال إستهداف المدنيين في بيوتهم أو في مراكز الإيواء، وكذلك مختلف الطواقم الطبية والعاملين في المنظّمات الدّولية والإنسانية والصحافيين، ضاربا عرض الحائط بجميع المواثيق والقرارات الصّادرة عن مختلف الهيئات الأممية والدولية، ومنتهجا سياسة التنكيل والتجويع والتهجير القسري وسط صمت دولي غير مبرّر، وعجز عربي غير مسبوق.

وأكّد أنّ صمت القوى الدّولية الفاعلة على جرائم الكيان الصهيوني وفشل منظومة الأمم المتّحدة ومجلس الأمن الدّولي وعجزها عن إتخاذ إجراءات رادعة تضع حدّا لهذا العدوان الهمجي والوحشي، شجّع العدوّ على مواصلة إرتكاب المزيد من الجرائم في غزّة والضفّة الغربية، وإستهداف الأراضي اللبنانية والسورية، غير مكترث بالدّعوات المتعدّدة لوقف إطلاق النار وتسهيل إيصال المساعدات الإغاثية والطبية للنازحين. وأضاف أنّه نفّذ في المقابل تهديداته ضدّ لبنان مما أدّى إلى سقوط الآلاف من القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء والتسبّب في كارثة إنسانية بتشريد أكثر من مليون لبناني. بل وتمادى في عدوانه بتعمّده إغتيال عدد من قادة المقاومة من السياسيين في فلسطين ولبنان وحتى في خارج المنطقة.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب في كلمته أنّ تونس طالبت في مختلف الإجتماعات واللّقاءات الإقليمية والدّولية بضرورة إيقاف آلة الحرب الصهيونية المستمرّة على قطاع غزّة والضفّة وباقي الأراضي العربية، وحمّلت المجتمع الدّولي وكلّ الأطراف الدّاعمة للكيان المحتلّ كامل المسؤولية، ودعتها في عديد المناسبات إلى التدخّل الفوري والعاجل لوقف هذه الاعتداءات المتكرّرة على دول المنطقة وشعوبها.

كما بيّن أنّ تونس جدّدت تحذيراتها من التداعيات الخطيرة لإمعان الكيان الصهيوني الغاصب في ارتكاب جرائمه وتماديه في خرق جميع المواثيق الدّولية والقوانين الإنسانية، ودعت المجتمع الدّولي إلى تحمّل مسؤولياته واتّخاذ موقف حازم لردع هذا الكيان الذي أضحى يشكّل تهديدا جدّيا

على الأمن والسّلم في المنطقة والعالم.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب في ختام كلمته واجب البرلمانيين في الدفاع عن القضايا العربية، مجدّدا الدعوة إلى كافة البرلمانات والمجالس الاقليمية والدّولية، خاصة وأنّ هذا الاجتماع ينعقد على هامش أشغال الإتحاد البرلماني الدّولي، إلى تكثيف تحرّكاتها وممارسة كلّ أشكال الضّغط قصد وضع حدّ لهذه الكارثة الإنسانية. وشدّد على أنّ سلامة الأراضي العربية مسؤوليّة مشتركة تفرض على الجميع التكاتف والتضامن من أجل لجم هذا العدوّ المتغطرس و إنهاء إحتلاله للأراضي الفلسطينية، معربا عن الأمل في حدوث صحوة عربية تعيد الثقة في قدرات الأمّة على الانتصار لقضاياها العادلة وتحقيق الأمن والسّلم في المنطقة.

البرلمان العربي

الدورة العادية

شاركت المجموعة التونسية بالبرلمان العربي المتكوّنة من السّادة أيمن نقرة نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي، وأيمن البوغديري عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان، وماهر الكتاري عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ومحمد اليحياوي عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب، في أشغال الدورة العادية للبرلمان العربي التي انعقدت بالقاهرة من 12 الى 14 ديسمبر 2024.

وشارك أعضاء المجموعة في أشغال اللّجان الدّائمة الأربعة للبرلمان العربي التي ناقشت جملة من المواضيع المتعلّقة بالتطوّرات السّياسية والأمنية في العالم العربي، وكذلك الأوضاع الاقتصادية، وتداعيات الأوضاع السياسية على الواقع الاقتصادي وتأثيرها على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وتمّ التداول كذلك بخصوص التحضير لعقد ندوة حول حماية القيم المجتمعية في العالم العربي، ومناقشة خطّة العمل المتعلّقة بحماية الآثار في الدول العربية، إضافة إلى تعزيز فرص العمل والتطوّع لكبار السن في المنطقة العربية، وتعزيز فرص الطلاب اللاجئين والنازحين في الحصول على المنح الدراسية.

وشارك أعضاء المجموعة التونسية في أشغال الجلسة العامّة للبرلمان العربي، التي انعقدت بمقر الأمانة العامّة لجامعة الدول العربية ، وذلك لمناقشة مستجدّات الأوضاع في مختلف الملفّات السّياسية والأمنية والاجتماعية والقانونية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية، ومناقشة تقرير الاجتماع الأوّل للجنة فلسطين، في ضوء الاهتمام الخاص الذي يوليه البرلمان العربي للقضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المركزية الأولى في العالم العربي، وذلك في ضوء استمرار حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني ومحاولات كيان الاحتلال الإسرائيلي تصفية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا).

الاتحاد البرلماني الدولي

الدورة 149 حول "استغلال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل مستقبل سلمي ومستدام"

شارك مجلس نواب الشعب في أشغال الدورة 149 للاتحاد البرلماني الدّولي التي انعقدت بجنيف من 13 إلى 17 أكتوبر 2024، بوفد ترأسه السيد حسام محجوب، النائب مساعد الرئيس المكلّف بشؤون التشريع، وضمّ السيدة ريم المعشاوي مقرّر لجنة الصّناعة والتّجارة والثروات الطبيعية والطّاقة والبيئة، والسيدين سامي الرايس، نائب رئيس لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة و مقاومة الفساد، ومحمد زياد الماهر، عضو لجنة المالية والميزانية.

وألقى السيد حسام محجوب خلال أشغال الجلسة العامة يوم الثلاثاء 15 أكتوبر 2024 كلمة الوفد التونسي، بيّن في بدايتها أنّ محور "استغلال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل مستقبل سلمي ومستدام" الذي تتناوله هذه الدورة، يندرج في سياق ما تعيشه الإنسانية من تحديات أبرزها تعطّل مسيرة التنمية المستدامة بسبب الصراعات والحروب وعدم الاستقرار السياسي وتفشّي الأوبئة وتداعيات التغيرات المناخية والركود الاقتصادي مع ما رافقها من زيادة في المديونية والفقر والتهميش وتفاقم ظاهرة الهجرة غير النّظامية.

وأكّد أهمية توظيف الرؤى العلمية والابتكارات التكنولوجية لمواجهة هذه التحدّيات وذلك بإعادة تسخيرها بشكل أفضل في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التواصل بين المجتمع العلمي وأصحاب القرار السّياسي والاقتصادي وجميع فئات المجتمع. وشدّد على أنّ التطرّق إلى الدور الرئيسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار كسبيل أمثل للمضيّ قدما في بلوغ مستقبل أفضل للبشرية، أمر يتوقّف بالضّرورة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي

يرتبط بها موضوع النّقاش العام في هذا المؤتمر على غرار التعليم الجيّد، والصّناعة والابتكار والبنى التحتيّة، والسّلام والعدل والمؤسّسات القويّة والفعّالة.

وبيّن أنّ تونس حرصت منذ الإستقلال، تحسّبا من هذه التحدّيات، على إعطاء الأولوية للتربية والتعليم وتثمين مكانة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وأقرّت إلزامية التعليم ومجانيته. وأضاف أنّ هذا التوجّه يتواصل إلى اليوم ليجد صداه في دستور 2022، مشدّدا على أنّ الحرّيات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة، وعلى أنّ الدّولة توفّر الإمكانيات اللازمة للابتكار ولتطوير البحث العلمي كدعامة أساسية لتحقيق التنمية المستمرّة والشّاملة.

وتمّ في جانب آخر من الكلمة التأكيد على أنّ تونس ماضية في بناء مؤسّساتها الدستورية وإستكمال مسار الانتقال الديمقراطي تجسيدا لمخرجات الاستفتاء على الدستور الذي كرّس مبادئ المساءلة ومقاومة الفساد والمساواة والتناصف بين الجنسين في الحياة السياسية وأرسى برلمانا منتخبا ذا غرفتين، علاوة على تنظيم الانتخابات الرئاسية.

وتناولت كلمة وفد مجلس نواب الشعب من جهة أخرى الخطر الدّاهم الذي يمثّله الإستغلال غير السّليم للتكنولوجيات الجديدة وإنتاجات الذّكاء الاصطناعي في مآرب باتت تهدّد حياة الإنسان وحقوقه وكذلك أسس الديمقراطية ودولة القانون. وتمّت الدّعوة إلى التصدّي إلى الفوضى الرّقمية والمعلومات المظلِّلة والاستعمالات الإجرامية للتكنولوجيا الرّقمية لإرباك مجتمعاتنا وتقويض استقرارها، وكذلك مواصلة العمل على تعزيز وتطوير التّعاون بين دول الشّمال والجنوب في مجال نقل التكنولوجيا وتقليص الهوّة الرّقمية.

وأكّدت كلمة الوفد التونسي كذلك على أنّ الواجب يدعو إلى عدم تناسي المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني جرّاء حملات القتل والإبادة والتجويع والتهجير التي يقترفها الكيان الصهيوني في حقّ شعب أعزل وفي غياب تامّ للضمير الإنساني وعجز المجتمع الدولي والمنظومة الأممية على إنفاذ القرارات والمواثيق الدولية لحماية الشعب الفلسطيني.

كما تمّ التذكير بمواقف تونس المبدئية الثابتة والدّاعمة للقضيّة الفلسطينية ومساندتها اللامشروطة للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه المشروعة وفي مقدّمتها حقّه في إقامة دولته المستقلة.

وأهابت كلمة تونس بنواب شعوب العالم وأحراره لتحمّلِ مسؤولياتهم التاريخية من خلال تكثيف جهودهم عبر الاتحاد البرلماني الدّولي وعلى الصّعيد الثنائي من أجل التحرّك العاجل لإيقاف مسلسل القتل والدّمار المتواصل في غزّة والضفّة. كما أدانت بشدّة العدوان الصّارخ للكيان الصهيوني على لبنان الشقيق وانتهاك سيادته الترابية وتهديد أمن عدد من الأقطار العربية الشقيقة.

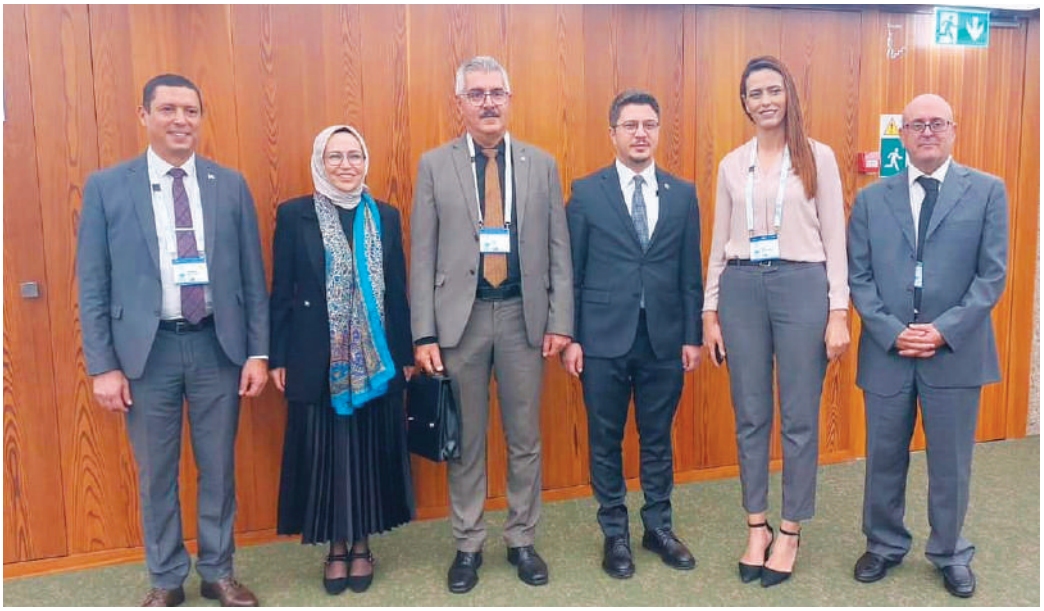

أنشطة مكثفة في اجتماعات اللجان

وكان وفد مجلس نواب الشعب شارك في الإجتماع التنسيقي للمجموعة العربية بالاتحاد البرلماني الدّولي حول إدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة 149 للاتحاد البرلماني الدّولي مقدّم من المجلس الوطني الفلسطيني.

كما حضر الاجتماعات التنسيقية للمجموعات الجيوسياسية. ومنها اجتماع مجموعة الدّول الإسلامية الذي التأم في إطار توحيد المواقف ولمزيد الحشد بخصوص البند الطارئ الذي تقدّم به المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس الشعبي الوطني الجزائري.

وكانت لوفد مجلس نواب الشعب مشاركات في اجتماعات مختلف اللّجان الدّائمة، ومنها لجنة الأمن والسّلم الدوليين، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولجنة شؤون الأمم المتحدة، فضلا عن اجتماعي منتدى النّساء البرلمانيات ومنتدى الشباب البرلمانيين .

وقد كثّف وفد مجلس نواب الشعب اتّصالاته ومساعيه الهادفة إلى حصول تونس على عضويات دائمة في لجان الاتحاد البرلماني الدّولي، بما يعزز تموقع بلادنا ضمن هذا الهيكل، ويدعم إسهامها الفاعل في مختلف أنشطته خدمة للمصلحة العليا لتونس.

تفعيل توصيات اللائحة المتعلّقة بالجريمة الالكترونية

وخلال أشغال الجلسة العامة يوم الاربعاء 16 أكتوبر 2024 صوّت الوفد بالموافقة على البند الطارئ الذي تقدّمت به دولة فلسطين، ورفض جميع البنود الأخرى، مؤكّدا أنّ هذا التصويت يتماشى مع الموقف التونسي الرّامي إلى حشد الدّعم الدّولي لنصرة القضية الفلسطينية، ولإيقاف حرب الإبادة التي يتعرّض لها الشّعب الفلسطيني ومساندته في نضاله المشروع من أجل استعادة حقوقه.

كما ألقت عضو الوفد التونسي السيدة ريم المعشاوي خلال التطرّق الى موضوع تنفيذ قرارات الإتحاد البرلماني الدّولي، كلمة أكّدت فيها أنّ مجلس نواب الشعب اتّخذ عديد الإجراءات لتفعيل توصيات اللائحة الصّادرة عن الدورة 146 للاتحاد البرلماني الدّولي المنعقدة بالبحرين في

مارس 2023 والمتعلّقة بالجريمة الإلكترونية. وبيّنت أنّ هذه الإجراءات أفضت إلى انضمام تونس إلى إتفاقية مجلس أوروبا المتعلّقة بالجريمة الإلكترونية، مذكّرة بمختلف التدابير التي تمّ اتخاذها في هذا الإطار وباللّقاءات والاجتماعات التي احتضنها مجلس نواب الشعب للغرض، فضلا عن المصادقة بتاريخ 6 فيفري 2024 على القانون الأساسي المتعلّق بها. كما ذكّرت بمشاركة مجلس نواب الشعب في اجتماع الإطلاق الرسمي لمشروع "الجنوب السيبرني" للتّعاون الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة الالكترونية في أفريل 2024 بالبرتغال.

وتمّ يوم الخميس 17 أكتوبر 2024 انتخاب السيدة ريم المعشاوي بالإجماع لعضوية مكتب منتدى النساء البرلمانيات بالاتحاد البرلماني الدّولي ممثّلة عن المجموعة العربية.

كما تمّ انتخاب السيد زياد الماهر عضوا باللّجنة الدّائمة للتنمية المستدامة، ممثلا عن تونس والمجموعة العربية.

وتولّى السيد حسام محجوب رئيس الوفد التونسي تلاوة كلمة المجموعة العربية في ختام أشغال الدورة 149 للاتّحاد البرلماني الدّولي، والتي تمحورت أساسا حول دور الاتّحاد في إحلال الأمن والسّلم في العالم، ووقف العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني واللبناني. هذا وأجرى وفد مجلس نواب الشعب لقاءات مع عدد من الوفود البرلمانية المشاركة في أشغال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدّولي بجينيف، بحث خلالها العلاقات البرلمانية وسبل توطيدها على المستويين الثنائي ومتعدّد الأطراف تماشيا مع ثوابت السياسة الخارجية التي تنتهجها تونس.

البرلمان الافريقي

شاركت المجموعة التونسية القارّة بالبرلمان الافريقي في أشغال الدّورة العادية الرابعة من المدّة النيابية السّادسة للبرلمان الإفريقي التي انعقدت بمدينة ميدراند بجنوب إفريقيا من 4 إلى 15 نوفمبر 2024، تحت شعار "بناء أنظمة تعليمية مرنة لتحقيق المزيد من النّجاح في التعلّم الشامل والجيّد مدى الحياة والملائم لإفريقيا"

وضمّت المجموعة التونسية السيدة عواطف الشنيتي والسادة لطفي الهمامي، وأحمد سعيداني، وأيمن بن صالح، ويسري البواب.

وتندرج هذه المشاركة في إطار حرص تونس على المساهمة في إثراء عمل هذا الهيكل البرلماني الافريقي، وما توليه من أهمية لبعدها الإفريقي.

كما شارك أعضاء الوفد التونسي في أشغال مختلف لجان البرلمان على غرار لجنة حقوق الإنسان والشعوب، ولجنة العلاقات الدّولية وحل النزاعات، ولجنة الإقتصاد الرّيفي والزّراعة والبيئة والموارد الطبيعية، ولجنة النوع الاجتماعي والأسرة والشباب والمعوقين، ولجنة النّقل والاتصال والعلوم والتكنولوجيا.

المؤتمر 16 للأمم المتحدة حول التنوّع البيولوجي

شارك السيد محمد علي فنيرة، عضو لجنة الصّناعة والتّجار والثروات الطبيعية والطّاقة والبيئة في أشغال المؤتمر 16 للأمم المتّحدة حول التنوّع البيولوجي (COP16) التي انعقدت من 21 أكتوبر الى 1 نوفمبر 2024 بكالي (كولومبيا) تحت شعار "السّلام مع الطبيعة".

وتضمّن المؤتمر اجتماعات متزامنة للهيئات الاستشارية والعلمية لاتفاقية الأمم المتّحدة حول التنوّع البيولوجي وبروتوكولاتها. كما سبقه الاجتماع الخامس للهيئة الفرعية للتنفيذ الذي استعرض إعداد الأهداف الوطنية وملاءمة الاستراتيجيات الوطنية للتنوّع البيولوجي وخطط العمل مع الإطار العالمي للتنوّع البيولوجي.

وتناول المؤتمر بالخصوص تطوير الإطار الاستراتيجي طويل المدى لبناء القدرات والتنمية، وآلية تعزيز التّعاون التقني والعلمي، وتعميم ادماج قضايا التنوّع البيولوجي في السّياسات القطاعية، والتنوّع البيولوجي البحري والساحلي، والتنوّع البيولوجي والصحة، والتنوّع البيولوجي وتغيّر المناخ، والبيولوجيا التركيبية.

وكان المؤتمر فرصة لتعميق الوعي بمشكلة تسارع وتيرة تدهور النّظم البيئية والحثّ على الشروع بشكل جدّي ومشترك في اتخاذ تدابير فعالة للحفاظ على النّظم البيئية المهدّدة.

الأكاديمية البرلمانية :

مجلس نواب الشعب ينظّم يومين دراسيين حول مشروعي قانونين

واصلت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب تنظيم سلسلة الأيّام الدّراسية ذات العلاقة بمشاريع القوانين المعروضة على المجلس، وذلك وفق المنهجية التي تمّ توخّيها منذ الدّورة النيابية الماضية .

ويهدف هذا النّشاط الأكاديمي الى تعميق النّظر في مشاريع القوانين قبل عرضها على الجلسة العامة، والتّحاور بشأنها مع الخبراء والمختصّين وإطارات مختلف الوزارات المعنية ، وذلك بهدف الإحاطة بكل الخصوصيات التقنية للتشريعات والتحاور بشأنها مع المختصّين بما يمكّن من استيعاب كل التفاصيل والجزئيات التي تتيح للنائب مناقشتها والتصويت عليها في الجلسة العامة بكل دراية واقتناع.

وقد تمّ في هذا الإطار تنظيم يومين دراسيين تمحورا حول مشروع القانون المتعلّق بتنقيح مرسوم مؤسّسة فداء، ومشروع قانون الموافقة على انضمام تونس إلى إتفاقية فيانا المتعلّقة بالمسؤوليّة المدنيّة عن الأضرار النووية، نستعرض مخرجاتهما في ما يلي :

مشروع القانون المتعلّق بتنقيح مرسوم مؤسّسة فداء

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب بمبادرة من لجنة التشريع العام، ولجنة الدّفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح، يوم الاربعاء 18 ديسمبر 2024 يوما دراسيا برلمانيا حول "مشروع قانون يتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المؤرخ في 09 أفريل 2022 المتعلّق بمؤسّسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها "، وذلك بحضور السيد ياسر القوراري رئيس لجنة التشريع العام، والسيد عادل ضياف رئيس لجنة الدّفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح، وعدد من النواب، والسيد أحمد جعفر رئيس مؤسّسة فداء وعدد من إطارات هذه المؤسّسة، إضافة الى إطارات وممثّلي وزارات الدفاع الوطني، والداخلية، والمالية، والتجهيز والإسكان، والمؤسسات الراجعة لها بالنظر، والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

وأعرب السيد إبراهيم بودربالة في البداية عن الأمل في أن يترجم هذا اليوم الدّراسي اهتمام كافة مكوّنات الدولة التونسية بكل ضحايا العمليات الإرهابية من جرحى وشهداء سواء المنتمين إلى المؤسّسة العسكرية أو الأمنية أو بقية المؤسّسات على غرار أعوان الديوانة.

ثم ذكّر السيد ياسر القوراري رئيس لجنة التشريع العام، خلال كلمته بتزامن اليوم الدراسي مع ذكرى ثورة الشعب التونسي، واستحضر مختلف الأحداث التاريخية التي رافقت ثورة 17 ديسمبر، والتضحيات التي قدّمها المدنيون والأمنيون والعسكريون في مختلف الجهات. وأكّد أهمية تكريم الشهداء والتذكير بمطالبهم المتّصلة خاصة بالشغل والكرامة والقطع مع الفساد وإرساء العدالة الاجتماعية بين الجهات.

كما أكّد عزم اللّجنة على التّعاون مع كلّ الأطراف المتداخلة بخصوص مشروع هذا القانون الذي يندرج في منزلة الوفاء لشهدائنا وضمان حقوق ذويهم.

من جهته أبرز السيد عادل ضياف رئيس لجنة الدّفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح أهمية مؤسّسة فداء، وحيّا جهود المشرفين عليها، مؤكّدا ضرورة تسريع نسق العمل احتراما لحق الشهيد والجريح وذلك بمضاعفة تدخّلات الهياكل والمؤسّسات المعنية وتوفير جميع الأطر القانونية الضرورية لإنجاح عمل مؤسّسة فداء. وبيّن أنّ مشروع القانون المتعلّق بمؤسّسة فداء سيساهم في تعزيز الإحاطة الاجتماعية والصحية لمنظوري هذه المؤسّسة، خاصة من خلال تعديل نظام الجرايات وتطوير آليات الانتفاع ببرامج السّكن، ووضع آليات للإدماج الاقتصادي وإحداث مواطن الشّغل، وتعزيز الإحاطة بأبناء منظوري مؤسّسة فداء في مسارهم الدّراسي، وإرساء منظومة للتكفّل بالخدمات الصحية.

وتولّى السيد أحمد جعفر رئيس مؤسّسة فداء تقديم المؤسّسة ومسار نشأتها، مبيّنا أنّ مشروع قانون تنقيح المرسوم المتعلّق بها يندرج في إطار المشاريع الوطنية البارزة، وأن الغاية منه هي الاستجابة لمقاصد التشريع وتحقيق الإرادة السّياسية للإحاطة بعائلات الشهداء والجرحى الذين طالبوا بالحرية وبحقوقهم المشروعة في العيش الكريم، وضحّوا في سبيل الدّفاع عن الوطن وعن استقراره.

وأضاف أنّ المؤسّسة شرعت في تطبيق النّصوص القانونية وإقرار إجراءات ملموسة متعلّقة بالمنح المدرسية والجامعية لأبناء الشّهداء، مع إبرام اتفاقيات مع البريد التونسي، وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى تذليل الصّعوبات المتّصلة بتطبيق بقية الفصول ولاسيما المتعلّقة بالتكفّل الصحّي والاجتماعي. كما أكّد أنّ تعديل المرسوم يندرج في إطار تحقيق مبادئ المؤسّسة المبنية على العدل والإنصاف، مبيّنا أنّ صياغته تمّت بعد سلسلة اجتماعات مع الهياكل العمومية المعنية ومع ممثّلي جرحى الثورة.

وقدّم العقيد محمد الريحاني، الإطار بمؤسّسة فداء، عرضا عن تطوّر الإطار القانوني للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابيّة بالمؤسّستين الأمنية والعسكرية، وحقوق مصابي الاعتداءات، مستعرضا المنافع التي نصّ عليها القانون عدد 51 لسنة 2013 و المرسوم عدد 20 لسنة 2022. وأشار إلى أنّ التعامل مع مصابي الاعتداءات الإرهابية وأولي الحق منهم اعتمد في مرحلة أولى على قوانين حوادث الشّغل القائمة، في ظلّ غياب إطار قانوني واضح يمكّنهم من حقوقهم، بما حتّم تدخّل المشرّع التونسي لسدّ الفراغ التشريعي . كما تطرّق إلى التعامل مع ضحايا الإعتداءات الإرهابية من قوات الجيش الوطني بالمقتضيات الواردة بالمرسوم عدد 03 لسنة 1972 المتعلّق بضبط نظام الجرايات العسكرية للسّقوط، مشيرا إلى غياب نصوص قانونية واضحة في هذا الشأن بالنسبة إلى قوات الأمن الدّاخلي والدّيوانة.

كما استعرض القوانين المتعلّقة بضحايا الاعتداءات الإرهابية،

ومنها القانون عدد 50 لسنة 2013 المؤرّخ في 19 ديسمبر2013، معتبرا أنّه مكسب للمؤسّسة الأمنية في تعاطيه مع حوادث الشّغل بصفة عامة. كما أشار إلى القانون عدد 51 لسنة 2013 المتعلّق بإسناد منافع إضافية لفائدة أعوان قوات الأمن الدّاخلي والعسكريين وأعوان الديوانة المصابين نتيجة إعتداءات إرهابية. وتطرّق كذلك إلى تحديد يوم 28 فيفري 2011 بداية لاعتبار الوفاة والإصابات ناتجة عن اعتداء إرهابي. كما أشار إلى الأمر الحكومي عدد 338 لسنة 2016 المؤرّخ في 09 مارس 2016 المتعلّق بإحداث هيئة عامّة لشهداء وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية وضبط مشمولاتها.

وقدّم العقيد محمد الريحاني معطيات عن حقوق "مصاب الإعتداء الإرهابي" وأولي الحـق من العون المتوفّي لا سيما الصحية والاجتماعية، فضلا عن الإجراءات المتّبعة عند حصول اعتداء إرهابي. وأشار من جهة أخرى إلى المنافع الواردة بالقانون عدد 51 لسنة 2013 والمتعلّقة خاصّة بمجانية النّقل والسّكن الاجتماعي، إضافة إلى المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المتعلّق بالإحاطة الاجتماعية، وأهمّ مزاياه .

ثم استعرض المقدّم سهيل النائلي، الإطار بمؤسّسة فداء، عرضا عن أنشطة المؤسّسة المتمثّلة خاصّة في إسناد المنح المدرسية والجامعية لأبناء الشهداء بعنوان السنة الدراسية 2024-2023 ، إلى جانب تمتيع أرامل الشهداء من الأعوان العموميين، ممن لديهن أطفال في الكفالة، بتوقيت عمل خاص بالاتّفاق بين مؤسّسة فداء والمشغّل. مذكّرا بما تقوم به المؤسّسة من عمل في مجال إعادة بناء المسار المهني لشهداء المؤسّسة الأمنية والديوانة، وإسناد بطاقات النّقل المجاني للمصابين. كما أشار الى التعديلات والحلول المقترحة ضمن مشروع القانون.

وقدّمت السيدة هناء حامدي رئيسة مصلحة بوحدة السّكن الاجتماعي بوزارة التجهيز والإسكان، عرضا عن البرنامج الخصوصي للسّكن الاجتماعي. واستعرضت الإطار القانوني للبرنامج المتمثل في القانون عدد 1 لسنة 2012 والمرسوم عدد 21 لسنة 2021 والأمر عدد 1225 لسنة 2012.

وبيّنت أنّ هذا البرنامج يتكوّن من عنصرين يتمثّل الأوّل في إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها عن طريق المقاولات أو عن طريق البناء الذّاتي، ويتعلّق العنصر الثاني بإنجاز وتوفير مساكن اجتماعية وإنجاز وتهيئة مقاسم اجتماعية عن طريق الباعثين العقاريين العموميين والخواص.

واستعرضت كلفة البرنامج الذي تشرف على تنفيذه لجنتان وطنية وجهوية، وشروط وأولويات الانتفاع به، وإجراءات ضبط قائمة المرشّحين ومراحل تقدّم انجاز المشاريع. وتطرّقت إلى التنقيحين المقترحين في علاقة بالفصلين 10 و28 من المرسوم عدد 20 لسنة 2022 اللّذين يضبطان صيغة وكيفية إسناد المساكن الاجتماعية لمستحقّيها من مؤسّسة فداء .

ثمّ قدّم السيد شكري الهمامي مدير عام الإحاطة بأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها بمؤسّسة فداء، عرضا عن تطوّر الإطار القانوني للإحاطة بأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها والمنافع المسندة .

واستعرض النصوص القانونية التي تنظّم هذه الإحاطة، والتطوّر الحاصل في اتجاه نص شامل. بالإضافة إلى الإطار المؤسّساتي، وتطوّره قصد إرساء مؤسّسة واحدة تعمل على الإحاطة الشّاملة بهذه الفئة.

وخلال النقاش قدّم النواب ملاحظات تعلّقت بالخصوص بشروط وإجراءات التمتّع بالامتيازات، ودعوا إلى مراجعتها نحو تبسيطها وإعادة النّظر فيها بما يحفظ كرامة المنتفعين .

وأكّد عدد هام من النواب ضرورة إعادة النّظر في بعض الشّروط، ومنها بالخصوص شرط السّقوط الجسدي المحدّد بـ 50% للانتفاع بالمسكن الاجتماعي. كما انتقدوا وضعيّة صنف من هذه المساكن التي لا تتجاوز مساحتها 50 متر مربع.

وأشار المتدخّلون إلى ضعف المنح المخصّصة لفائدة أبناء الشهداء من الطلبة والتلاميذ ، مشيرين إلى وجوب ردّ الاعتبار للجرحى والشهداء عبر المساءلة والمحاسبة وعدم الاقتصار على ما سمّوه بـ "ترضيات مادية" .وانتقد عدد من النواب عدم التنصيص على انتفاع ضحايا العمليات الارهابية من المدنيين بنفس الامتيازات التي خصّصت للضحايا من المؤسّستين الأمنية والعسكريّة. كما طالب عدد منهم بإدراج ضحايا ما قبل الثورة ضمن برامج مؤسّسة فداء، لاسيما أولي الحق من شهداء وجرحى بعض الأحداث التي شهدتها البلاد. وتساءل البعض عن مصير ملفات ضحايا الانتهاكات التي مورست من قبل منتسبين إلى المؤسّسة الأمنية.

مشروع قانون الموافقة على انضمام تونس إلى إتفاقية فيانا المتعلّقة بالمسؤوليّة المدنيّة عن الأضرار النووية

نظّمت الأكاديمية البرلمانية يوم الخميس 19 ديسمبر 2024 يوما دراسيا برلمانيا حول "مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى إتفاقية فيانا بشأن المسؤوليّة المدنيّة عن الأضرار النووية (عدد 63/2024)"، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور نائبي رئيس المجلس السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدّولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة السيد عزيز بن الأخضر، وعدد من النواب ومن إطارات وممثّلي وزارات التعليم العالي والبحث العلمي، والصّناعة والمناجم والطّاقة، والصحة.

وبيّن السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في البداية أنّ المجلس توخّى منهج تنظيم أيام دراسية حوارية مع إطارات مختلف الوزارات بمناسبة النّظر في مشاريع القوانين، وذلك بهدف التمكّن من اكتساب فكرة حقيقية على مشروع القانون والتعرّف على أبعاده وتأثيراته.

من جهته بيّن السيد عزيز بن الأخضر رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتّعاون الدّولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، أنّ انضمام تونس إلى اتفاقية فيانا يعدّ خطوة هامّة في تنظيم المسؤولية المدنية في حالة وقوع أضرار نووية، ويأتي ذلك انطلاقا من الإيمان الراسخ بأهمية حماية الإنسان والبيئة من أي مخاطر محتملة، مع تأكيد التزام تونس بالمعايير الدّولية في هذا المجال.

وأضاف أنّ هذا القانون يمثّل فرصة لتطوير التشريعات الوطنية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا النووية بشكل مسؤول وآمن، بما يضمن توفير الحماية القانونية للضحايا في حال وقوع أضرار، وتعزيز التّعاون الدّولي مع المؤسّسات والهيئات المتخصّصة في هذا المجال.

كما أكّد أنّ هذه الاتفاقية تعدّ خطوة أساسية لحماية الأشخاص والممتلكات من الأضرار المادية والمعنوية، وأنّ الانضمام لها سيفسح المجال لتطوير النشاط النووي في تونس. وبيّن أنّ الظروف مهيّأة اليوم لوضع استراتيجية للاستعمالات السلمية للطّاقة النووية بما فيها إنتاج الكهرباء، مؤكّدا أنّ الأمن الطّاقي لا يمكن تحقيقه عبر تطوير مشاريع الطّاقات المتجدّدة فقط، بل أيضا عبر الاستثمار في الطّاقة النووية.

وتطرّق السيد عادل الطرابلسي المدير العام للمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية في بداية مداخلته إلى الإطار العام للاتفاقية، مبيّنا أنّه يندرج في سياق استكمال واستيفاء شروط المصادقة على اتفاقية أخرى تهم التعاون في مجال التكنولوجيا النووية بين الجمهورية التونسية والحكومة الفيديرالية الروسية. وأضاف أنّها تنصّ على الموافقة على انضمام تونس إلى إتفاقية فيانا بشأن المسؤوليّة المدنيّة عن الأضرار النووية.

كما قدّم الهياكل المعنية بالأنشطة الاشعاعية والنووية في تونس، والتي تتمثّل في اللجنة الوطنية للطّاقة الذرية كهيكل أعلى، والمركز الوطني للحماية من الأشعة الذي يقوم بدور رقابي لضمان سلامة الإجراءات في استخدامات تقنيات التكنولوجيا النووية ويشرف على كافة الأنشطة سواء في القطاع الصحّي أو في مجال البحث، إضافة إلى المركز الوطني للعلوم وللتكنولوجيا النووية الذي يمثّل أكبر تجمّع من المختصّين لتقديم الخدمات والإسناد لكافة الهياكل، ويحتوي على أغلب التجهيزات الهامّة في هذا المجال.

وبيّن أنّ الانضمام إلى إتفاقية فيانا بشأن المسؤوليّة المدنيّة عن الأضرار النووية أملته عدّة عوامل منها الموقع الاستراتيجي لتونس باعتبارها تشرف على ممر بحري تمرّ منه 140 ألف باخرة في الاتجاهين سنويا، إضافة إلى القطع البحرية العسكرية والقطع التي تستخدم مفاعلات نووية للتنقل، والتي يمكن أن تمثّل خطرا في حالة وقوع حادث. كما أشار إلى وجود منشآت نووية ومفاعلات بحرية لدى الجارين الشرقي والغربي لتونس ويجب التوقّي من مخاطرها.

وأكّد من جهة أخرى أنّ القوانين الحالية لا تحمي تونس من المواد النووية بل تقتصر على المواد الاشعاعية، داعيا إلى ضرورة توسيع المنظومة القانونية لتشمل كافة الأنشطة وكافة المواد التي تخصّ هذا القطاع. وبيّن أنّ اتفاقية فيانا تهدف إلى ضمان تعويض الأضرار التي تلحق بالأشخاص أو الممتلكات والناجمة عن

الحوادث أو عن المواد المستعملة للأغراض النووية السّلمية بالمنشآت أو الواردة منها أو تلك المتولّدة داخلها أو المرسلة إليها. ثمّ تطرّق إلى المبادئ والأحكام الأساسية لهذه الاتفاقية، حيث أوضح أنّ الأحكام تنص بالخصوص على صور تحمّل مشغل المنشآت النووية المسؤولية عن الأضرار النووية وحالات الاعفاء منها، وصور المسؤولية المطلقة للمشغّل عن الأضرار النووية، ومبدأ الزامية تأمين مسؤولية المشغّل وصورها، بالإضافة إلى طبيعة التعويض.

وأكّد أنّه بقطع النظر عن عدم امتلاك بلادنا لمنشآت نووية، فإنها تبقى عرضة للتأثيرات الناجمة عن وقوع أي حادث نووي بحكم موقعها وغياب الأساس القانوني الذي يمكّن من طلب التعويض عن الأضرار النووية المحتملة، مشدّدا على أهمية الانضمام إلى هذه الاتفاقية وما يكتسيه من طابع مصلحة ملحّة.

كما قدّمت السيدة لطيفة بن عمران المديرة العامّة للمركز الوطني للحماية من الأشعّة الرّاجع بالنّظر الى وزارة الصحة، عرضا عن هذه المؤسّسة، مشيرة إلى أنّها هيئة رقابية في ميدان الحماية الاشعاعية، وعضو قارّ للصحة في مجلس الأمن القومي.

وبيّنت أنّ المركز قام بعدة دراسات حول المخاطر الاشعاعية والنووية منذ سنة 2018. كما أشارت إلى النّصوص القانونية التي تنظّم استعمال واستيراد ونقل المصادر المشعّة، والمتمثّلة خاصّة في قانون الحماية الإشعاعية الصّادر سنة 1981 والأمر الترتيبي الصّادر سنة 1986.

وأضافت أنّ المركز الوطني للحماية من الأشعّة هو الهيئة الرقابية للحماية الاشعاعية ويقوم بترخيص هذه المصادر المشعّة في الاستيراد والاستعمال والنّقل والتصرّف فيها، وذلك تطبيقا لمعايير السّلامة الإشعاعية الدولية التي تشترطها الوكالة الدّولية للطّاقة الذرية.

ثم استعرضت المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تنعكس على أمن البلاد، والتي تخضع لتصنيفات المعايير الدّولية للطّاقة الذرية. وأكّدت أنّ هذه الاتفاقية تضع إطارا يمكّن البلاد من طلب تعويض عن أي ضرر نووي قد يطرأ من الفئة الخامسة المتعلّقة بالمخاطر العابرة للحدود الوطنية.

وخلال النقاش ثمّن عدد من النواب الاتفاقيّة المعروضة، وتطرّقوا إلى إيجابياتها ومدى استفادة تونس منها. كما استفسروا عن مدى حدّة المخاطر التي من شأنها أن تنجرّ عن استعمال الطّاقة النووية، وماهية مجالات استعمالها ودورها في توليد الطّاقة الكهربائيّة. وتساءلوا عن مدى تطابق هذه الاتفاقية مع نصوص تشريعية أخرى وعن التعديلات التي قد تقتضيها.

كما تمّت الإشارة الى تطوّر استعمالات الطّاقة النوويّة في المجالات المدنيّة على غرار المجال الطبّي والصّناعي والفلاحي ، وما صاحبه من تنافس، إضافة إلى التطوّر الذي سيشهده هذا المجال في المستقبل وتبعاته. وأكّد المتدخّلون ما تقتضيه هذه المسألة من دراسة معمّقة للإلمام بكلّ جوانب استعمال وتطوير الطّاقة النوويّة.

******

المجلس
مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

العنوان :
مجلس نواب الشعب – باردو 2000
الهاتف : 71 157 000
الفاكس : 71 511 680
البريد الالكتروني : presse@arp.tn
الموقع الالكتروني : www.arp.tn

رئيس التحرير
خالد المجاهد

أسرة التحرير
خلود كواكب
ليلى الزواوي
شادية بن يوسف
أحمد حطاب

رسوم بيانية وڤر افيك
ريم الطالبي

الصور
هادي ماجرى
عدنان الطرودي
عصام حمودة

تمّ طبع هذه المجلّة في
الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم
SOTEPA GRAFIC SARL
12, نهج الخيرية- 1002 تونس, البلفدير
الهاتف : 71 901 933 / 71 904 380
البريد الالكتروني Sotepagraphic@yahoo.fr